الموسم الثاني
للانصات المركزي

معبر إبراهيم الخليل.. ورادات ضخمة لا أحد يعرف أين تذهب

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الخميس
2022/03/24
No. : 7635

مع التوافق والتفاهم المشترك

ثروات الاقليم يجب أن تكون في خدمة الجميع

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بافل طالباني: ثروات الاقليم يجب أن تكون في خدمة الجميع دون تمييز
- بافل طالباني: الوضع في العراق يحتاج الى توافق وتفاهم مشترك
- الاحزاب الكردستانية في كركوك تدعو الى وحدة الصف
- رئيس الجمهورية: ضرورة تشكيل حكومة وطنية تأخذ على عاتقها الإصلاح
- "العمل الصحفي في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي يتعرض للتضييق"
- مجلس محافظة السليمانية: اين تذهب عائدات معبر ابراهيم الخليل الحدودي؟
- معبر إبراهيم الخليل.. وارادات ضخمة لا أحد يعرف أين تذهب
- تقرير موسع: الكتل السياسية تستجمع إمكاناتها لجلسة البرلمان المرتقبة

الهجوم الصاروخي على اربيل..آضواء وقراءات

- حسني محلي: البرزاني و"الموساد".. ما خفي أخطر!
- غربال «السيادة» العراقي: شمس العمالة البارزانيّة لا تُغطّى
- كيف تستخدم إسرائيل كردستان العراق كنقطة انطلاق لمهاجمة إيران؟
- مايكل نايتس: الضربات الإيرانية العابرة للحدود: نمط يبحث عن سياسة مناسبة
- عريب الرنتاوي: إثنا عشر صاروخاً.. وثلاث رسائل
- بين كردستان واسرائيل

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- إيرول كاتيريسي أوغلو : المسألة الكردية المعقّدة في تركيا
- الشرطة في تركيا تحظر الملابس الكردية خلال احتفالات نوروز
- هنري باركي: تركيا والحرب الروسية على أوكرانيا: شبكة بالغة التعقيد

المرصد السوري و الملف الكردي

- حسو: بعد كل لقاء بين PDK والدولة التركية تتجدد المؤامرات ضد كردستان
- الجنرال مظلوم عبدي: نجدد إصرارنا بالدفاع عن ثورتنا ومكتسباته
- حركة المجتمع الديمقراطي : على القوى الدولية التحرك الفوري
- عفرين ... مجازر وجرائم حرب

المـرصد الايراني

- حسن أحمديان: الملفات الإيرانية أمام تحديات الحرب الروسية على أوكرانيا
- هل تتطور الهجمات المتبادلة بين إيران وإسرائيل إلى حرب مفتوحة؟

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

- تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا في يومها الـ 28
- د. شادي عبدالوهاب : كيف تدير موسكو وواشنطن الحرب في أوكرانيا؟
- جورج سوروس: فلاديمير بوتين وخطر الحرب العالمية الثالثة
- حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا

باڤل جلال طالباني مهنئا بعيد نوروز:

ثروات الاقليم يجب أن تكون في خدمة الجميع دون تمييز

وجه باڤل جلال طالباني، يوم الاحد٢٠٢٢/٣/٢٠، برقية تهنئة بمناسبة حلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية، فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة حلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية، أتقدم بأحر التهاني والتبريكات الى ابناء شعب كردستان الاعزاء، وآمل أن ينعم الجميع بالأفراح والمسرات.

عيد نوروز هو رمز للتجدد وانتصار ارادة الشعب الكردي على الظلم والاضطهاد، وكما جعل شعب كردستان يوم نوروز عيداً للحرية والتحرر في الماضي، فإني أتمنى أن نجعل من هذا العيد ايضا مناسبة للعمل معاً بروح الكردايتي بعيدا عن الخلافات السياسية، وان نكون موحدي الصف والموقف للتغلب على المشاكل وحماية المصالح العليا لأمتنا.

ندرك أن هناك امتعاضا وغضبا من قبل المواطنين وقصورا في الادارة، فالاحتجاجات والانتقادات في محلها، إذ ينبغي تقديم افضل الخدمات لأبناء الشعب، لكننا لم نفقد الأمل بأننا وبالتعاون مع اصدقائنا في مسعى متواصل لمعالجة المشاكل وإنهاء الاحتكار وعدم شفافية في الميزانية، ونجدد التأكيد بانه يجب ان تكون ثروات هذا الاقليم في خدمة الجميع وانهاء جميع أشكال التمييز.

عيدكم مبارك ودمتم جميعا في سعادة وسؤدد.

باڤل جلال طالباني

باڤل جلال طالباني:

الوضع في العراق يحتاج الى توافق وتفاهم مشترك

المرصد

أكد باڤل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكردستاني على التوصل الى حوار وطني بناء، مشيرا الى أن الوضع في العراق يحتاج الى توافق وتفاهم مشترك بغية تشكيل حكومة قوية ومؤثرة توفر الامن والاستقرار لشعبها.

جاء ذلك خلال استقبال باڤل جلال طالباني في السليمانية، وفدا من الاتحاد الاوروبي ضم فيله فاريولا سفير الاتحاد الاوروبي في العراق وآن ميسكانن رئيسة البعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبي في العراق.

وخلال لقاء حضره شالاو كوسرت رسول وأمين بابا شيخ، عضوا المكتب السياسي، جرى بحث آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والامنية في اقليم كردستان والعراق وخطوات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وانتخاب رئيس الجمهورية، ومسألة حرية التعبير في اقليم كردستان وموقف الاتحاد الوطني الكردستاني ازاء كل تلك المسائل.

اجهاض وحدة الخطاب والصف الكردي خارج الارادة الكردستانية

وقد أكد باڤل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكردستاني على التوصل الى حوار وطني بناء، مشيرا الى أن الوضع في العراق يحتاج الى توافق وتفاهم مشترك بغية تشكيل حكومة قوية ومؤثرة توفر الامن والاستقرار لشعبها، وقال: ككرد بذلنا الجهود الحثيثة للحفاظ على وحدة الخطاب والصف الكردي والعمل كفريق واحد وقوي في بغداد، الا انه تم اجهاض هذه النية الوطنية خارج الارادة الكردستانية.

ولكننا نعتقد بأنه لاتزال الفرصة سانحة لكي نضع الخلافات السياسية والشخصية جانبا وأن نقدم مرشحا واحدا لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك من خلال العمل بروح وطنية بهدف تعزيز وتقوية كيان اقليم كردستان وحماية المصالح العليا لشعبنا.

وشدد باڤل جلال طالباني خلال اللقاء، على ضرورة استتباب الامن والاستقرار، سيادة القانون ومحاربة الفساد، قائلا: لن نسمح بهدر المال العام ونؤكد على إنجاح عملية الاصلاح. يجب ان تكون هنالك شفافية في الايرادات وعدم التمييز في المصروفات العامة. وأن توضع ثروات وخيرات الاقليم وبشكل متساوٍ، في خدمة المواطنين، وهو الهدف الذي يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني الى تحقيقه.

المساواة بين الجنسين وحرية التعبير عن الرأي، كانت محورا آخر من الاجتماع، حيث اوضح باڤل جلال طالباني رؤية ووجهة نظر الاتحاد الوطني، حول هذه المسألة، مبينا ان الاتحاد الوطني لا يتفق اطلاقا مع عدم المساواة ويؤمن بشكل مطلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. مضيفا: نؤمن بقدرات النساء ويجب منحهن فرصا أكبر في المؤسسات الحزبية والحكومية والاستفادة من امكانياتهن، كما ان الاتحاد الوطني ليس مع كبت الاصوات الحرة ونحن داعمون حقيقيون للصحفيين والعمل الصحفي، لاننا نؤمن ايمانا مطلقا بالديمقراطية ونعمل على ترسيخ ركائزها في اقليم كردستان.

الاحزاب الكردستانية في كركوك تدعو الى وحدة الصف

*المرصد-PUKmedia

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني برقية تهنئة الى شعب الكردستان وجميع المحتفلين بعيد نوروز في العالم، فيما يأتي نص البيان:

بمناسبة قدوم عيد نوروز، رأس السنة الكردية وموسم تجدد الطبيعة والحياة ورمز صمود ومقارعة الظلم والاضطهاد، وبالتزامن مع الذكرى السنوية لانتفاضة شعبنا، والتي توجت بتاج النصر بتحرير مدينة كركوك، نتقدم بأجمل التهاني الى جماهير شعب كردستان والامم المحتفلة بنوروز في العالم اجمع، ونرجو في هذه المناسبة القومية، التغلب على الازمات والمشاكل التي تواجه بلدنا وشعبنا بالوئام ووحدة الصف.

نطمئن الجميع باننا سنسخر جهودنا لضمان حياة جديرة لشعب كردستان الصامد، ومن اجل ترسيخ حقوقنا الدستورية في كركوك والمناطق المتنازع عليها والتي ناضلنا من اجلها سنوات عدة وضحينا لاجلها بآلاف الارواح. سنكثف حواراتنا الدبلوماسية والسياسية مع الأطراف العراقية لتحقيق جميع اهدافنا كي نضمن في ظلها رفاها وامنا واستقرارا اكثر.

ايها الكردستانيون الاعزاء، يا اهل كركوك الصامدين، كركوك الرئيس مام جلال، نرجو ان يغدو نوروز هذا العام مبعثا للفرح والسعادة للجميع وخاتمة للاحزان.

الخلود لشهداء انتفاضة كركوك وسائر شهداء شعبنا

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكردستاني

هذا واصدرت الاحزاب الكردستانية في كركوك، يوم السبت، بياناً بمناسبة حلول أعياد نوروز وذكرى تحرير مدينة كركوك من براثن النظام البعثي البائد

وقالت الاحزاب الكردستانية في البيان: نهنئ جميع ابناء مدينة كركوك بحلول اعياد نوروز وذكرى تحرير المدينة من ازلام النظام البعثي البائد.

واضاف البيان: نؤكد في هذه المناسبة ضرورة تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية والتي تضمن التعايش بين جميع مكونات كركوك، كما ندعو الحكومة الاتحادية الى انهاء هذه الاوضاع المفروضة على جميع مكونات كركوك منذ عدة سنوات باستثناء مكون واحد، حيث قام بتهميش باقي المكونات وحرمانها من استحقاقاتها الدستورية والقانونية.

واوضح البيان: نحن نعتقد أن افضل حل لمعالجة مشكلة كركوك والمناطق المستقطعة الاخرى هي العودة الى الدستور، ونؤكد للجميع باننا لن نساوم على كردستانية كركوك والمناطق المستقطعة ونعتبر منصب محافظ كركوك من استحقاق الكرد لانهم حصلوا على اعلى نسبة من الاصوات في الانتخابات الاخيرة واثبتوا فعلياً كردستانية كركوك.

كما دعت الاحزاب الكردستانية في بيانها الى تحسين مستوى الخدمات في مدنية كركوك ومعالجة مشاكل المواطنين وزيادة ساعات التزويد بالطاقة الكهربائية بالاضافة الى معالجة مشكلة تعيين خريجي الجامعات والمعاهد.

واكدت الاحزاب الكردستانية في بيانها ان معالجة مشكلة كركوك والمناطق المستقطعة تحتاج الى وحدة الصف بين الاطراف الكردستانية والسعي مع الاطراف السياسية الاخرى في العراق للعمل على معالجة مشاكل كركوك وانتخاب محافظ من المكون الكردي بعد تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة.

الكركوكيون يجددون التأكيد على كردستانية مدينتهم

هذا وأقامت الاحزاب الكردستانية في كركوك احتفالات مهيبة بمناسبة اعياد نوروز، فيما اوقدوا شعلة نوروز على قلعة كركوك، على الرغم من وجود محالاوات من محافظ كركوك بالوكالة لمنع اقامة الاحتفال.

وخلال مهرجان اقيم بمناسبة نوروز بمشاركة الاف المواطنين ومن جميع الفئات والقوميات في كركوك، واحتفالات بذكرى تحرير المدينة من براثن البعث البائد وانتفاضة شعب كردستان، ألقى آسو مامند عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني المشرف على تنظيمات كركوك وصلاح الدين، خطابا بالنيابة عن الاحزاب والاطراف الكردستانية.

وبعد ان قدم مامند التهاني لجماهير كركوك، جدد التأكيد على الاحتفال بهذه المناسبة موجها رسالة الى الاطراف ذات العلاقة في اقليم كردستان والعراق.

وأكد على ضرورة اختيار محافظ كردي لكركوك مطالبا في الوقت نفسه الاسراع في تشكيل الحكومة المقبلة، مشددا على ضرورة الرجوع الى الدستور والمادة ١٤٠ لمعالجة المشاكل في كركوك.

رئيس الجمهورية في تهنئة بأعياد نوروز:

ضرورة تشكيل حكومة وطنية تأخذ على عاتقها الإصلاح ومكافحة الفساد

المرصد

دعا رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، في تهنئة بمناسبة أعياد نوروز ورأس السنة الكردية، إلى ضرورة تشكيل حكومة وطنية في إطار الاستحقاقات الدستورية، تأخذ على عاتقها التحديات الجسام والملفات الاستثنائية الماثلة، وفي مقدمتها الاستجابة لتطلعات الشعب في أوضاع معيشية وأمنية وخدمية كريمة كأولوية قصوى.

و في ما يأتي نص التهنئة:

بحلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية الجديدة، أتوجه بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى الشعب الكردي وعموم العراقيين وشعوب المنطقة والمُحتفلين بهذا العيد، متمنياً أن ينعم وطننا وشعبنا بالأمان والاستقرار، وأن يكون عام رخاء وطمأنينة تتعزز فيه الآمال بتجاوز التحديات وتلبية الاستحقاقات الوطنية الكبرى.

نوروز عيد الحرية والأمل، يُجسد في تأريخنا القريب والبعيد انتصاراً لإرادة الخير والحرية ورفض الظلم والطغيان مستندا للإرادة الصلبة لشعبنا، ونؤكد ضرورة تلبية الحقوق والحريات وضمان حياة حرّة كريمة تليق بالتضحيات الجسام المبذولة في سبيل الحرية والكرامة.

نستقبل عيد نوروز هذا العام وبلدنا يمر بمرحلة فاصلة تتجلى في استحقاقات كبرى لا تقبل التهاون، حيث نؤكد على ضرورة تشكيل حكومة وطنية في إطار الاستحقاقات الدستورية، تأخذ على عاتقها التحديات الجسام والملفات الاستثنائية الماثلة، وفي مقدمتها الاستجابة لتطلعات الشعب في أوضاع معيشية وأمنية وخدمية كريمة كأولوية قصوى.

كما أن علينا العمل الجدي للإصلاح ومكافحة الفساد وهدر ثروات البلد، واستثمار الطاقات البشرية الغنية وخصوصا شبابنا الواعي الناهض وضمان مشاركتهم في بناء الوطن ورسم مستقبله، ليكون مُنطلقا وأساسا للحكم الرشيد الضامن لحقوق جميع مواطنينا في دولة نريدها قادرة ومُقتدرة تعز جميع أبناءها وترفع شأنهم. تحية إجلال وتقدير وتعظيم لشهدائنا الأبرار، المُضحين في سبيل الحرية والكرامة والديموقراطية والذود عن الوطن.

وكل نوروز وشعبنا وبلدنا بخير وأمان وسلام.

د. برهم صالح
رئيس الجمهورية

يسعى من خلال اعلام الظل خاصته تشويه قيم المجتمع العليا

«العمل الصحفي في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي يتعرض للتضييق»

المسرى

اكد رئيس مؤسسة استاندارد للدراسات والبحوث مسعود عبدالخالق، الثلاثاء، ان العمل الصحفي يتعرض الى مضايقات في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني، فيما اكد ان الكثير من الدول حذرت مسؤولي الاقليم من تداعيات ذلك.

وقال عبدالخالق في تصريح لاذاعة صوت شعب كردسان، ان العمل الصحفي في حدود مناطق نفوذ الديمقراطي الكردستاني يتعرض الى تضييق وليس في وسع الصحفيين القيام بمهامهم على اكمل وجه، مبينا ان الصحفيين يتعرضون الى الاعتقال والملاحقة والضرب مايشوه سمعة الاقليم وسبق للكثير من الدول ان حذرت مسؤولي كردستان من عواقب ذلك.

واضاف ان الحزب الديمقراطي يسعى من خلال اعلام الظل خاصته تشويه قيم المجتمع العليا من اجل خدمة سياساته ونتج عن ذلك جيل ليس لديهم اي انتماء لا للوطن ولا للقومية وهذا يعود الى الفوارق التي اوجدوها في المجتمع، اذ ان هناك مواطنين يتمتعون بمستوى معيشي لائق وجيد واخرون يعانون شظف العيش وعلى رأسهم الموظفون والمتقاعدون والكسبة.

فتوى السليمانية: قمع الاصوات الحرة يتعارض مع القيم الدينية والانسانية

واعتبرت لجنة الفتاوى الدينية في السليمانية، الاربعاء، ان قمع الاصوات الحرة يتعارض مع القيم الدينية والانسانية.

وقال رئيس اللجنة الدكتور محمد عبدالله في تصريح لاذاعة صوت شعب كردستان، ان الله سبحانه وتعالى خلق الانسان حرا ولهذا لايجوز لاي كان رفض حرية التعبير واختلاف اراء الاخرين، مبينا ان قمع الاصوات الحرة بشكل اشكاله يتعارض مع القيم الدينية.

واضاف انه عندما ينتقد عالم دين او صحفي او مواطن ما النظام السياسي فلابد للمنتقَد حل مشاكل المنتقِد ولايهم ان كان الاول طرفا سياسيا ام نظام ادارة البلد، وعلى اصحاب السلطة في الاقليم تقبل الانتقادات والملاحظات واخذها بعين الاعتبار وحل المشاكل التي يعاني منها الشعب.

وكان رئيس مؤسسة استاندارد للدراسات والبحوث مسعود عبدالخالق، قد اكد في وقت سابق ان العمل الصحفي يتعرض الى مضايقات في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني، فيما اكد ان الكثير من الدول حذرت مسؤولي الاقليم من تداعيات ذلك.

مجلس محافظة السليمانية:

اين تذهب عائدات معبر ابراهيم الخليل الحدودي؟

المسرى

حمل مجلس محافظة السليمانية، الثلاثاء، حكومة اقليم كردستان، مسؤولية التباطو والتأخر في مسالة توزيع الرواتب، وفيما كشف ان حكومة الاقليم تستولي على ايرادات المحافظة المحلية، تساءل عن مصير الاموال الضخمة التي تستحصلها حكومة الاقليم من معبر ابراهيم الخليل الحدوي وايرادات النفط المتزايد يوما بعد يوم.

وقال رئيس المجلس ازاد محمد في تصريح لصوت امريكا بالقول اين ايرادات معبر ابراهيم الخليل الضخمة؟ وأين اموال ايرادات النفط الطائلة ولاسيما ان سعر البرميل الواحد من النفط وصل الى اعلى من ١٠٠ دولار؟ مشددا ان على مجلس وزراء اقليم كردستان ووزارة المالية والثروات الطبيعية الاجابة عن هذه الاسئلة.

واضاف: بالامس ادعوا ان مصارف السليمانية ليس فيها الاموال الكافية لدفع رواتب المتقاعدين، في وقت تبلغ فيه ايرادات جباية الكهرباء في السليمانية ٧٨ مليار وهي تتبع لمديرية كهرباء المحافظة ولابد ان تودع في مصارف السليمانية، موضحا ان الشركة التي تقوم بتحصيل اموال جباية الكهرباء لم تودع تلك الاموال في مصارف السليمانية بل ودعتها في مصارف اربيل في خطوة منها لتسديد ديونها لحكومة الاقليم.

واعتبر ان هذه الاموال اخذت من ميزانية محافظة السليمانية، وما كنا لنواجه مشاكل وعقبات في توزيع رواتب المتقاعدين لو عادت اموال جباية الكهرباء الى مصارف المحافظة، مشيرا الى ان مبلغ الـ ٧٨ مليار خاصة السليمانية اخذتها الشركة المذكورة ودفعتها لحكومة الاقليم لقاء ديون ومستحقات مترتبة عليها وهي ضربة توجه لايرادات السليمانية وموزانتها، وهناك الكثير لنقوله.

ولفت الى اننا سنفعل كل صلاحياتنا بعد عطل نوروز وحسب القانون لتصحيح نظام توزيع الرواتب كي لانشهد تكرار ماحصل في اشارة الى (وفاة متقاعدين اثنين في طابور استلام الرواتب)، مردفا بالقول انه لمن المؤلم ان ترى المتقاعدين واقفين في طوابير من الساعة الثانية ليلا الى الثامنة صباحا لاستلام رواتبهم.

وشدد ان على حكومة اقليم كردستان الاجابة على تساؤلاتنا وتساؤلات المتقاعدين بشكل جدي، محذرا من حصول مآس في حال لم تحل الحكومة هذه المشكلة، فالشعب ضاق ذرعا مما يحصل.

معبر إبراهيم الخليل.. وارادات ضخمة لا أحد يعرف أين تذهب

*المسرى

يعد معبر ابراهيم الخليل من اكبر المعابر الحدوية الذي يربط اقليم كردستان والعراق بالدول المجاورة، يسمى المعبر من الجانب التركي (هابوور) ومن جانب الاقليم يسمى ابراهيم الخليل.

يشهد المعبر اكبر عمليات التصدير والاستيراد للبضائع، بالاضافة الى ايراداته المالية الضخمة فللمعبر اهمية قصوى للجانب التركي، حيث تفيد المعلومات ان ٣٥ ٪ من الصادرات التركية تمر من هذا المعبر الى دول العالم.

وتفيد تقارير صحفية استقصائية ان ايرادات المعبر السنوية تقترب من ٤٥٠ مليون دولار ناهيك عن الايرادات المتحققة من المعاملات غير الرسمية وغير المسجلة في وثائق حكومة الاقليم، اذ يتوقع ان تبلغ الايرادات المستحصلة من عمليات التهريب عبر المعبر نصف المبلغ المذكور او ربما اكثر.

تعمل العديد من الشركات في المعبر وتستحصل الكثير من الاموال تحت عناوين ومسميات مختلفة، وتشير المعلومات الصحفية الى ان مجمل تلك الشركات تتبع الديمقراطي الكردستاني وتستحصل الاموال للحزب.

وبحسب المتابعات الصحفية فان بعض سواق مركبات الشحن التي تمر من المعبر بقصد التبادل التجاري كشفوا عن هويات تلك الشركات وذرائع استحصالها الاموال منهم، واحدى تلك الشركات العاملة في المعبر هي (شركة نيوستاندارد) اذ تجبي من كل سائق شاحنة مبلغ ٥٠ دولار تحت مسمى فحص كورونا، و (شركة ستار) واحدة اخرى متمركزة في المعبر تفرض مبالغ على سواق الشاحنات بحجة اصدار الضمان الصحي لهم وتبلغ ارباحها السنوية ٤٠ مليون دولار بحسب التقارير الصحفية.

واحدة من الشركات الاخرى العاملة في المعبر (شركة كرديو) فهي تجبي مبلغ ١٥ الف دينار من كل شاحنة بحجة الفحص الكمركي، فيما تجبي (شركة جبل) مبلغ ٢٥ الف دينار من السواق تحت مسمى (فحص الـمنفيست).

هناك نقطة اخرى في المعبر على سواق المركبات الطويلة اجتيازها، وتديرها شركة (هانت داون) فهي تحصل من كل شاحنة مبلغ ٥٠ دولار لقاء عملية المسح (scan)، اما شركة (انترناتيكش) فهي واحدة اخرى من الشركات العاملة والمتمركزة في معبر ابراهيم الخليل، اذ تفرض رسوما على الشاحنات كلا بحسب البضاعة التي تحملها تحت مسمى (فحص البضائع) حيث تصل رسومات بعض البضائع الى الفي دولار، ناهيك عن فرض اموال اخرى على السواق تحت اسم اجور التنظيف وارباحها السنوية تصل الى ٨ مليون دولار.

ورغم تلك الرسومات المذكورة والمفروضة على السواق من قبل المعبر والتي تذهب اغلبها الى الشركات الحزبية والقليل القليل منها تذهب الى حكومة الاقليم لا تصل في احسن الاوقات الى ٥٠٠ دولار لقاء عبور كل شاحنة، حيث هناك بضائع ممنوعة منها المشروبات الكحولية والسجائر وادوية خاصة بالعلاج الطبيعي تدخل الاقليم عبر المعبر على شكل التهريب، فيما تقدم الاطراف والجهات الحزبية التسهيلات لها وتذهب اغلب ايرادات عمليات التهريب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

من جهتهم لاينفي مسؤولو الحزب الديمقراطي اهمية المعبر وليسوا مستعدين للتخلي عنه لقاء اي شيء، فـ رشيد طاهر وكيل وزارة المالية الاسبق في حكومة الاقليم والعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني كان المسؤول الوحيد الذي تحدث في مقابلة مع صحيفة الشرق الاوسط عام ٢٠١٣ عن معبر ابراهيم الخليل حيث قال في حينه ان المعبر يدر سنويا ملايين الدولارات لاقليم كردستان وهو معبر مهم للتبادل التجاري، واصفا اياه بانه رئيس المعابر الحدودية.

واضاف ان المعبر يشهد مرور المئات من المركبات الطويلة بشكل يومي.

وفي عام ٢٠٢١ تحدثت احدى الفضائيات التابعة للديمقراطي الكردستاني والتي تحولت الى البث باللغة العربية بعد اجراء الاستفتاء من خلال برنامج خاص رعته مجموعة شركات كافين وهي تتبع للديمقراطي الكردستاني ايضا، تحدثت عن معبر ابراهيم الخليل معتبرة انه من انجح المعابر في حدود اقليم كردستان واشارت الى ان اغلب ايرادات الاقليم وخلال عشرات السنين تاتي من هذا المعبر من دون التطرق اليها بالارقام.

وما يدعو الى التساؤل هو انه مازال المعبر يدر هذه المبالغ الخيالية من الاموال، فما هي مصيرها؟

واين تصرف؟

والى اين تذهب؟

ياترى كم هو حجم ايرادات هذا المعبر الذي يفرض مايقرب من ٣ الاف دولار او اكثر على كل شاحنة؟

في وقت تمر عبر المعبر يوميا المئات من المركبات الطويلة بحسب مسؤولي الحزب الديمقراطي انفسهم، بحيث لو مرت في كل يوم ١٠٠ شاحنة فقط من المعبر وايراد الشاحنة الواحدة ٣ الاف دولار فان الايراد الكلي سيبلغ ٣٠٠ الف دولار اي مايقرب من ٤٤١ مليون دينار في اليوم الواحد، عندها من المعقول ان نسأل اين هي ايرادات معبر ابراهيم الخليل؟

من المهم هنا الإشارة إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي حين كان الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الكردستانية الاخرى تطلب من الحزب الديمقراطي إعادة واردات إبراهيم الخليل إلى خزينة حكومة الإقليم، ولكن وسائل الإعلام التابعة للحزب الديمقراطي ولا سيما مجلة كولان كانت تقول:أن واردات المعبر هي للبارتي وحده.

بعد إعلان «تحالف إنقاذ الوطن» والتلويح بـ«الثلث المعطل»

الكتل السياسية تستجمع إمكاناتها لجلسة البرلمان المرتقبة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

ايام تفصلنا عن جلسة البرلمان يوم السبت المقبل ٢٦ آذار الحالي، هذه الجلسة المرتقبة باتت محلَّ رهان وتحشيد وتجميع إمكانيات من قبل الكتل السياسيَّة لتحقيق ما تصبو إليه، وذكر سياسيون أنَّ المفاوضات جارية على قدم وساق بين «التحالف الثلاثي» من جهة و«الإطار التنسيقي» من جهة أخرى مع النواب المستقلين لكسبهم إلى صفِّ هذا الطرف أو ذاك وتحقيق معادلة اكتمال نصاب انتخاب رئيس الجمهورية الصعبة في ظل استمرار الخلافات بين أقطاب العملية السياسية، بينما حذر مراقبون من أنَّ جلسة «٢٦ آذار» ستكون آخر فرصة للبرلمان والكتل السياسية قبل احتمالية تدخل القضاء وقول الكلمة الفصل.

وقد أعلن رئيس الكتلة الصدرية، حسن العذاري، مساء الأربعاء، ترشيح تحالف إنقاذ الوطن الأكثر عدداً، ريبر احمد، لمنصب رئيس الجمهورية، ومحمد جعفر الصدر، لمنصب رئيس مجلس الوزراء.

وقال رئيس الكتلة الصدرية حسن العذاري في مؤتمر صحفي، الأربعاء، إن «تحالف إنقاذ الوطن الأكثر عدداً، يرشح ريبر احمد لمنصب رئيس الجمهورية، ومحمد جعفر الصدر لمنصب رئاسة الوزراء». وأضاف ان «تحالف الوطن ماضٍ نحو تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية، متعهدين بإكمال المسيرة الإصلاحية»، مؤكداً «تشكيل الكتلة الأكبر عبر تحالف إنقاذ الوطن».

وتعهّد تحالف الوطن على «خدمة الشعب عبر برنامج حكومي واضح وشفاف، بما يضمن كرامة الشعب وهيبته واستقلاله، دون تدخلات خارجية، ليسود القانون بعيداً عن العنف وتحت راية الوطن، وجيش موحد».

الصدر: إنجاز مهم لإنقاذ الوطن

من جهته أكد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، ان إعلان الكتلة الأكبر ومرشحي الرئاسة ومجلس الوزراء إنجاز مهم لإنقاذ الوطن.

وفي تغريدة للصدر الاربعاء، قال فيها: «إذ أبارك للشعب العراقي إعلان الكتلة الأكبر عدداً والإعلان عن مرشحي

رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء من خلال (الفضاء الوطني)، فإنني اعد ذلك إنجازاً فريداً ومهماً لإنقاذ الوطن، متمنياً إتمام تشكيل حكومة اغلبية وطنية بلا تسويف وتأخير».

واضاف: «كل أملي أن تكون حكومة قادرة على النهوض بالواقع المرير وببرنامج حكومي واضح، وبسقوف زمنية يرتضيها الشعب، وسوف لن أبقى مكتوف الأيدي إذا ما تكررت المأساة، وإن كان ذلك ممن ينتمي لي، فضلاً عن غيرهم، فإنني مع الشعب فقط، لأرضي ربي وضميري، ولن احيد عن الإصلاح وهيبة الوطن».

جعفر الصدر: لنعمل على استعادة الدولة التي يطمح لها أبناء العراق

وأبدى مرشح منصب رئاسة الوزراء عن التيار الصدري، محمد جعفر الصدر، «تشرّفه» بأن يكون مرشحاً لتحالف يمثل العراق بكل أطيافه.

وقال جعفر الصدر، في تغريدة له على تويتر، إنه «يشرفني أن أكون مرشحاً لتحالف يمثل الوطن بكل أطيافه»، داعياً إلى «العمل معاً لاستعادة الدولة التي يطمح لها جميع أبناء بلدي الغالي».

بارزاني يتصل بالصدر «مهنئا»

وتلقى زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، اتصالاً هاتفياً من مسعود بارزاني، حول إعلان الكتلة الأكثر عدداً.

وخلال الاتصال تبادلا التهاني حول إعلان الكتلة الأكثر عدداً (إنقاذ وطن)، وإعلان مرشّحي رئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء.

وبحسب بيان المكتب الإعلامي لزعيم التيار الصدري، فقد أجرى الصدر اتصالاً هاتفياً مع كل من «رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر، مباركاً لهما هذا الإنجاز الوطني».

المالكي: مجلس النواب لن يستطيع عقد جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية

من جانبه رجح رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي عدم استطاعة مجلس النواب عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الاسبوع المقبل.

وقال المالكي في حوار مع قناة آفاق الفضائية يوم الاربعاء، انه يرجح عدم استطاعة مجلس النواب تحقيق النصاب في جلسة السبت، مؤكدا رفض «التهديدات التي تطال النواب المستقلين للقبول باملاءات بعض الاطراف السياسية».

واضاف المالكي انه اذا لم تعقد جلسة السبت سيضطر التحالف الثلاثي الى عقد مفاوضات لغرض التفاهم مع الاطار التنسيقي، مشددا على ان الاطار يملك القرار بأختيار رئيس الجمهورية لامتلاكه الثلث الضامن، لافتا الى انه من المستحيل ان يحقق التحالف الثلاثي ٢٢٠ نائب في البرلمان.

وشدد المالكي على ان المرشح لرئاسة الوزراء تقدمه الكتلة الاكثر عدداً وهي الاطار التنسيقي والمتحالفين معهم، مشيرا الى ان احد اطراف التحالف الثلاثي يريد ابعاد جزء من الشيعة والسنة والكرد.

وتابع المالكي «لو حصل اتفاق بين الحزبين الكرديين على ترشيح شخصية مقبولة لوئاسة الجمهورية لانتهت الخلافات»، مشددا على ان العملية السياسية لو مضت بإدارة طرف على حساب الاخر سيحدث خلل كبير.

وكان المالكي قد أوضح في تصريح سابق الثلاثاء، سبب تمسك الإطار التنسيقي بـالثالث الضامن في مجلس النواب.

وقال المالكي في تغريدة بتويتر، يتمسك الإطار التنسيقي وحلفاؤه بالثلث الضامن لسلامة العملية السياسية ومنع الفوضى السياسية ومنع انتاج حكومة ضعيفة تضر بمصالح المواطنين وتضعف من هيبة الدولة. وأضاف: ليس الهدف تعطيل تشكيل الحكومة عندما تستجيب لمبدأ تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عددا وتمثيل المكون الأكبر المعني

بتشكيل الحكومة بدءاً من تسمية رئيس الوزراء وانتهاء بتشكيل الحكومة ووضع برنامجها السياسي والخدمي والامني.

دولة القانون: الإطار سيعلن مفاجأة تقلب الموازين رأساً على عقب

من جهته أعلن العضو في ائتلاف دولة القانون، كاظم الحيدري، أن الإطار سيعلن مفاجأة يوم الخميس تقلب الموازين رأساً على عقب

وقال الحيدري: لايزال لدينا ايام معدودة للتفاوض والمباحثة مع التيار الصدري حول حضور جلسة السبت ونأمل حل اللحظات الاخيرة. وأضاف: لا احد يراهن على المستقلين كونهم ليسوا كتلة واحدة وكل مجموعة لها راي وماصدر من حركة امتداد وغيرها لا تمثل راي الجميع.

هذا وأفاد مصدر مطلع أن الاطار الشيعي عقد اجتماعا لتداول الأوضاع السياسية واكد الحاضرون على أهمية الحفاظ على التوقيتات الدستورية.

وقال مصدر: إن الاطار يرفض قضية إعادة الانتخابات ويرحب باي مبادرة وطنية لانهاء حالة الانسداد السياسي، كما يؤمن بمشاركة الجميع في المرحلة القادمة وعدم استبعاد أي طرف.

الاتحاد الوطني لديه تقارب وتفاهم مع جميع الكتل

وقالت النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني سوزان منصور لـ»الصباح»، إنَّ «جميع الكتل السياسية تستعدّ لجلسة مجلس النواب في يوم ٢٦ من الشهر الحالي، ورغم صعوبة إكمال التحالفات إلا أنها ماضية ونتمنى أن تمضي الجلسة بانتخاب رئيس للجمهورية».

وأضافت أنَّ «الاتحاد يسعى لتدعيم حكومة إنقاذ وطنية لكل الشعب العراقي، لأنَّ الهدف من الانتخابات تشكيل حكومة مختلفة عن سابقاتها وقوية من مكونات الشعب العراقي وهدفها الإصلاح».

وأكدت أنَّ «الاتحاد الوطني ما زال متمسكاً بمرشحه الوحيد (برهم محمد صالح) لأنَّ اختياره كان على أساس الفضاء الوطني ولم يكن على خلفيات حزبية وقومية»، مبينة أنَّ «الاتحاد الوطني ليس لديه تحالف مع إحدى الكتل وإنما هناك تقارب وتفاهم مع الجميع».

من جهته استبعد قيادي بالاتحاد الوطني حضور جلسة السبت المقبل في حال استمرار الانسداد وعدم الوصول الى اتفاق رغم عدم وجود قرار رسمي بهذا الشأن.

القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني غياث سورجي، اكد ان قرار مقاطعة جلسة البرلمان السبت المقبل لم يعلن بشكل رسمي حتى اللحظة.

وقال سورجي في حديث للسومرية نيوز، إن «الوضع اليوم يختلف عن أوضاع عام ٢٠١٨، التي فاز فيها مرشحنا برهم صالح، فاليوم نعتقد ان التحالف الثلاثي لديه العدد الكافي من النواب لتمرير مرشحهم، بالتالي فإن خيار المقاطعة سيكون هو الطريق الأمثل لتعطيل الجلسة، وضمان عدم تمرير مرشح الديمقراطي الكردستاني على حساب استحقاقنا الدستوري». وأضاف، أن «الديمقراطي الكردستاني تحجج في البداية برفضهم مرشحنا برهم صالح وطالبوا بتقديم اسمين آخرين ليتم مناقشتهم معهم واختيار احدهما وهو امر نعتقد انه يمثل استفزازا حقيقيا للاتحاد على اعتبار ان الاملاءات من حزب اخر تفقدنا استقلاليتنا، وهو ما لا نقبل به ولا تقبل به تضحيات وجماهير الاتحاد وتاريخه النضالي».

ولفت إلى أن «الديمقراطي الكردستاني استحوذ على رئاستي الاقليم والحكومة في كردستان وحصل ايضا على منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان الاتحادي والمناصب السيادية جميعها في الإقليم، واليوم نراه يزاحمنا على منصب رئيس الجمهورية بغية الاستحواذ على جميع المناصب المخصصة للمكون الكردي».

وتابع ان «لغة الارقام لا يمكن فرضها ضمن أحزاب الاقليم الاساسية، وهناك اتفاقيات ستراتيجية بين الاتحاد

والديمقراطي، وبالتالي أي تنصل عن تلك الثوابت هو اضعاف صوت المكون وقوته في الدفاع عن حقوق جماهيرنا».
وأضاف: «الديمقراطي عليه تقديم ما لديه من ملاحظات او ملفات سلبية تجاه برهم صالح تمنعهم من قبول ترشيحه وهو ما نعتقد انه لن يتحقق لانهم ليس لديهم تجاه برهم صالح، إلا عقدة عام ٢٠١٨ حين أزاح مرشحهم عن منصب رئيس الجمهورية».

الاطار التنسيقي: لن نشارك في جلسة السبت ما لم يتوصل الكرد الى توافق

ورفض الاطار التنسيقي المشاركة في جلسة اختيار رئيس الجمهورية من دون توصل الكرد الى توافق ازاء المنصب.
وقال القيادي في الاطار وائل الركابي ان الاطار قرر خلال اجتماعه الاخير عدم المشاركة في جلسة السبت المقبل المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية مالم تتوصل الاطراف الكردية الى مرشح واحد وتقديمه للمنصب، مضيفا ان الاطار سيشارك في الجلسة بحالة واحدة فقط وهي اتفاق القوى الكردية على مرشح مشترك.
وراى الركابي انه من الصعوبة التئام مجلس النواب من دون مشاركة قوى الاطار التنسيقي ولن تخرج الجلسة بنتيجة في حال انعقادها السبت المقبل، لاسيما مع عدم وضوح موقف البرلمانيين المستقلين الى الان.

«متمسكون بتشكيل الثلث الضامن لسلامة العملية السياسية»

كما أكد هشام الركابي، مدير المكتب الاعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، ان المرشح الواحد بين القوى الكردية لرئاسة الجمهورية سيدعم موضوع اتفاق الاطار التنسيقي والتيار الصدري، لتشكيل حكومة منسجمة يسودها الوفاق السياسي، مشيرا الى التمسك بتشكيل «الثلث الضامن» لسلامة العملية السياسية.
وقال الركابي لرووداو، ان «المرشح الواحد بين القوى الكردية سيدعم موضوع اتفاق الجانبين، الاطار التنسيقي والتيار الصدري، وبالتالي نتمكن من تشكيل حكومة منسجمة يسودها الوفاق السياسي، ويمكن ان تحقق منجزات على ارض الواقع». واضاف ان «الاطار التنسيقي ومن خلال مواقفه الرسمية، بيّن موقفه من المشاركة في البرلمان يوم السبت المقبل ووضع توجهه ورؤيته حول حضوره للمشاركة، خصوصا وان الاطار التنسيقي لديه حوارات معمقة مع القوى السياسية ونأمل خلال الايام المقبلة ان تجد طريقها للحل ومن ثم ننتقل الى المرحلة القادمة»، مبينا ان «قضية الكتلة الاكبر واستحقاق المكون الاكبر في عملية تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة هي مثلما بقية المكونات لديها خياراتها فيمن تطرحه ليمثلها في تلك الرئاسات، واعتقد ان الاطار يطرح هذه الرؤية وهي تتعلق باستحقاق المكون الاكبر في تسمية رئيس الوزراء».
مدير المكتب الاعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون، لفت الى ان «هنالك الكثير من الحلفاء من المكونات الاخرى كالكرد والسنة والنواب المستقلين وكل من يؤمن بتوجه الاطار التنسيقي ومشروعه نحو تشكيل حكومة قوية قادرة على تقديم الخدمات للشعب العراقي، سيكون ضمن هذا التوجه ومع الاطار التنسيقي».
أما بشأن حوارات الاطار التنسيقي مع الكتلة الصدرية، فنوه الركابي الى ان «الحوارات مع التيار الصدري متواصلة منذ زمن، وكانت هنالك اختلافات في وجهات النظر في كيفية اظهار المكون الذي سيرشح رئاسة الوزراء، والاطار التنسيقي طرح فكرة وتوجهاً هو ان المكون الاكبر هو من له الحق في طرح مرشح رئاسة الوزراء، اي اننا لا نريد ان نكرر ما حصل في عام ٢٠١٨ عندما جاء رئيس وزراء لا يمتلك الارضية الكاملة ولا يمتلك الوجود في مجلس النواب، وبالتالي لم تدم حكومته سوى عام واحد».
وتابع الركابي: «نحن حريصون على ان تكون الحكومة القادمة حكومة قوية تمثل كل القوى السياسية والمكونات، وتعمل على مواجهة كل الملفات الخدمية والسياسية والامنية بروح الفريق الواحد لكي نتجاوز كل التحديات والاشكاليات التي يشهدها العراق والمنطقة»، مضيفا انه «لسنا بصدد النقاش على المرشح بل الالية التي يخرج من خلالها المرشح

لمنصب رئاسة الوزراء لذلك لدينا اختلافات في الالية».

بشأن مرشح الكرد لرئاسة الجمهورية، ذكر الركابي ان «من حق الكرد ان يتفقوا على مرشح لرئاسة الجمهورية، وكنا نأمل ان يكون هنالك اتفاق بين القوى الكردية حول مرشح واحد، لكن للاسف الوضع الموجود داخل القوى الكردية لم يعط الصورة الواضحة حول الاتفاق»، مؤكدا ان «المرشح الواحد بين القوى الكردية من شأنه أن يدعم موضوع اتفاق الجانبين بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري، وبالتالي نتمكن من تشكيل حكومة منسجمة يسودها الوفاق السياسي، ويمكن ان تحقق منجزات على ارض الواقع».

القضاء العراقي يصدر توضيحا بشأن آليات حل البرلمان

وقد أوضح المركز الإعلامي لمجلس القضاء الاعلى، الثلاثاء، آليات حل البرلمان والجهة المخولة بذلك وفقا للدستور العراقي.

وقال المركز في بيان، إن «العراق بلد دستوري ونظامه السياسي واليات تشكيل السلطات فيه قائم على اساس المباديء والاحكام التي حددها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ المنبثق عن ارادة الشعب العراقي الذي اختار نظامه السياسي وفق الشكل المنصوص عليه في الدستور». وأضاف، أن «معالجة الاشكاليات السياسية تتم على وفق الاحكام الدستورية فقط ولا يجوز لاي جهة سواء كانت قضائية او غيرها ان تفرض حلا لحالة الانسداد السياسي الا وفق احكام الدستور».

وبناء على ذلك أوضح المجلس، أن «اليات حل مجلس النواب مقيدة بنص المادة ٦٤ من الدستور وملخصها ان المجلس يحل بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه بخيارين لا ثالث لهما الاول بناء على طلب من ثلث اعضائه والثاني طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية». ولفت الى «عدم امتلاك اي جهة اخرى بما فيها القضاء بشقيه العادي والدستوري صلاحية حل مجلس النواب لعدم وجود سند دستوري او قانوني لهذا الاجراء».

«التحالف الثلاثي أضعف من جمع المستقلين »

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون، جاسم محمد جعفر، إن " من يتمعن في تغريدة زعيم التيار الصدري الاخيرة يتأكد بأن اللغة التي استخدمت فيها هي لغة الترهيب والترغيب للنواب المستقلين بمعنى اذا لم تكن معي فانت ضدي ". حسب تعبيره.

ووصف جعفر في، تصريح صحفي الاربعاء، تغريدة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الاثنين بانها مارست لغة الترغيب والترهيب مع النواب المستقلين، مؤكدا ان التغريدة تبين للجميع بان الصدر والمتحالفين معه يعشون حالة من القلق الكبير بتحقيق النصاب في جلسة السبت المقبل، مستدركا " ان " التحالف الثلاثي اضعف من ان يجمع عدد اكبر من المستقلين ". ولفت الى أن " التغريدة تبين للجميع بأن الصدر والمتحالفين معه يعيشون حالة من القلق الكبير بعدم تحقيق النصاب في جلسة السبت المقبل والا ما كانت هذه التغريدة بهذا الأسلوب ".

وبين جعفر ان " الاطار التنسيقي يمتلك من القوة على الأرض ما يمكنه إعلاميا بالوقوف ضد هذا الترهيب".

«عدم الاتفاق يؤدي بنا الى كسر نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية»

كما رجح عضو في مجلس النواب عن دولة القانون، كسر نصاب الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقال فراس المسلماوي عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون لـ PUKmedia، الاربعاء: اتوقع ان يكسر ائتلاف دولة القانون نصاب الجلسة المقبلة في حال لم يحصل اتفاق قبل انعقادها، داعيا الى ضرورة التوصل الى توافقات وتفاهمات قبل عقد الجلسة.

واضاف المسلماوي: ان الاطار التنسيقي يملك العدد الكافي من النواب للثلث الضامن، وبالتالي لا بد على شركاء العملية السياسية الرجوع الى طاولة الحوار والتفاهمات قبل عقد الجلسة المقررة لانتخاب رئيس الجمهورية، السبت المقبل. واشار الى انه عدا ذلك سيكون هناك كسر للنصاب ولن يكتمل العدد وستكون الجلسة فارغة من محتواها، مطالبا الشركاء الكرد في العملية السياسية بالتوصل الى اتفاق بمرشح واحد لمنصب رئيس الجمهورية، يلبي تطلعات الشعب العراقي ولديه رؤية واضحة في حماية الدستور ووحدة الشعب العراقي.

تحالف الفتح : عدد نواب الإطار تجاوز الـ ١٢٠ نائبا

وقال رئيس كتلة الفتح النيابية، عباس الزاملي، إن "الاطار التنسيقي طيلة الفترة السابقة منذ قرار المحكمة الاتحادية برد الطعن بنتائج الانتخابات ماض بنفس الستراتيجية بالضغط على شراكة جميع المكونات".

وأكد الزاملي في حوار متلفز "وجود قنوات اتصال مع نواب التيار الصدري من أجل استقرار العملية السياسية".

واوضح أن "عدد نواب الإطار التنسيقي، يتجاوز ١٢٠ نائبا، وهو متمسك بالحوار وبالرسالة الايجابية التي تؤكد ادارة البلد لا يمكن ان يكون عبر لي الاذرع وكسر الارادات".

ولفت الى " أننا نعول بهكذا تحدي بعد دعوة زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر للمستقلين لحضور جلسة السبت من اجل تحقيق النصاب". وتابع "في الحالتين نمد الايدي من اجل استقرار العملية السياسية ولم نقاطع الاتصال مع التيار حتى اللحظة، اما الذهاب بهكذا خيار سيكون موقف السيد الصدر صعب في المستقبل وموقف السياسيين سيكون متقلب". حسب تعبيره.

«وصول مرشح الديمقراطي الى بغداد بطائرة عسكرية رسالة استفزازية»

أكد احمد الكناني عضو مجلس النواب يوم الاربعاء، ان وصول المرشح الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب رئيس الجمهورية، الى العاصمة بغداد بطائرة عسكرية، امر غير مقبول، لافتا الى ان اكثر من ١٣ نائبا من السنة لن يحضروا الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس جمهورية جديد.

وقال الكناني في تصريح خاص لـPUKmedia: ان قدوم مرشح الحزب الديمقراطي الى بغداد بطائرة عسكرية امر غير مقبول، موضحا، انه رسالة استفزازية لمنافسيه على منصب رئيس الجمهورية. واضاف: ان وصول مرشح الديمقراطي لمنصب رئيس الجمهورية، ضمن ٤٠ مرشحا للمنصب، يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص، متسائلا، هل الطائرة العسكرية التي احطت بالمرشح في بغداد تابعة للجيش الاتحادي ام لحكومة اقليم كردستان؟

ورجح الكناني عدم انعقاد الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، لعدم اتمام النصاب القانوني وحضور الثلثين، رغم ان الاطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني والنواب المستقلين لم يعلنوا لحد الان حضورهم او عدمه للجلسة، معربا عن امله حسم الموضوع من خلال توافق الكتل السياسية. واكد ان المشهد اكثر تعقيدا بشأن الجلسة المقبلة، مشيرا الى ان ١٣ الى ١٤ نائبا اغلبهم من كتلة العزم اعلنوا مقاطعتهم جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

الصدر يعرض إشراك المستقلين في «حكومة وطنية»

وعلى وقع مساع لإنجاح جلسة انتخاب رئيس العراق الجديد والحيلولة دون كسر نصابها القانوني، عرض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس، على النواب المستقلين شراكة في «حكومة الأغلبية الوطنية»، التي ينوي تشكيلها بالتحالف مع الكرد والسنّة.

وخصّ الصدر أعضاء البرلمان المستقلين برسالة طويلة على «تويتر» قال فيها: «العملية السياسية الحالية أفرزت الكثير من النواب المستقلين وتقلص الكثير من الأحزاب، ولاسيما الشيعية». وأضاف: «حكومات توافقية توالت على

البلاد ولم تنفع العراق والعراقيين».

وتابع الصدر: «جربنا في العملية السابقة عدم تقاسم الكعكة معهم، ولم ينفع ذلك، واليوم نرى أننا يجب أن نخرج من عنق التوافق لفضاء الأغلبية، ومن عنق الطائفية إلى فضاء الوطنية، وأعني تشكيل حكومة أغلبية وطنية»، مشدداً على أنها «تجربة لا بد من خوضها لإثبات نجاحها من عدمه، فلعلها تكون بداية للنهوض بالواقع المرير بجميع النواحي، وتحديا للضغوط الخارجية».

ودعا الصدر النواب المستقلين الى «وقفة شجاعة» بهدف «إسناد جلسة التصويت على الرئيس وعدم تعطيله بالثلث المعطل». وحذّر من أن «هناك من يحاول جرّ العراق إلى أتون الحروب والصدامات وتهديم العملية الديموقراطية النزيهة» وأن «مثل هذه المحاولات السياسية أفضل من استعمال العنف، أو حتى من الاحتجاجات التشددية التي أضرت بالبلاد والعباد ردحا طويلا من الزمن».

الاتحاد الإسلامي وتحالف العراق المستقل

من جانبها أعلنت كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني (٤ مقاعد) عزمها المشاركة في جلسة يوم السبت المخصص لانتخاب رئيس الجمهورية «من أجل تمرير الاستحقال الدستوري الذي تأجل كثيراً وطال انتظاره» وفق تصريح قيادي ونائب في الكتلة.

النائب مثني أمين أوضح في تصريح لـ«ناس»، أن اتفاق الطرفين المتنافسين في مجلس النواب لا يلوح في الأفق وقد مُنحا فرص كافية لحسم موقفهما ولم يصلا إلى حلول.

وأضاف أمين «أن الموقف الأصلي يقتضي بعقد الجلسة والمضي بالعملية السياسية ونأمل أن تُحسم الأمور خلال اليومين المقبلين لأن الاستحقاق طال انتظاره في الفترة السابقة».

ولفت مثنى أمين إلى أن الاحتمالات مفتوحة على تكتيكات طارئة يمكن أن يؤدي بنا إلى اختيار موقف مغاير إلا أنهم في الاتحاد الإسلامي مصممون على المشاركة حتى الآن في جلسة مجلس النواب المزمع عقدها يوم السبت «تلبية لواجب الدستوري و من منطلق الدعم لاكمال مشوار ما بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة وتمرير الموازنة والمشاريع الاقتصادية والتنموية».

وحسمت كتلة تحالف العراق المستقل، الثلاثاء، موقفها من حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وذكر رئيس الكتلة عبد الهادي الحسناوي في بيان، أنه «تغليباً للمصلحة الوطنية، وانهاءً لحالة الانسداد السياسي الخطير الذي تمر به العملية السياسية في العراق قررنا المشاركة في جلسة مجلس النواب القادمة، للتصويت على مرشح رئاسة الجمهورية، والمُضي قدماً في دعم جهود تشكيل حكومة أغلبية وطنية إصلاحية مُهابة ومقتدرة تعبر بالبلاد إلى بر الأمان وتحقق تطلعات شعبنا الكريم».

«استمرار الانسداد يجر إلى فراغ دستوري وانتخابات جديدة»

وحول احتمال تجاوز المدد الدستورية وإعادة الانتخابات مرة أخرى، يقول الخبير القانوني جمال الأسدي لـ(المسرى) إنه "لا يوجد نص دستوري أو قانوني ينظم هذه الحالة، وإذا حدث هذا الأمر ستدخل البلاد في حالة فراغ دستوري وتجاوز على المدد الدستورية"، مبيناً أن "قرارات المحكمة الاتحادية الأخيرة وردت فيها مبادئ قد تكون حاكمة في حالة استمرار هذا الفراغ والمخالفة الدستورية ".

وأشار الأسدي إلى أن "قرار المحكمة الاتحادية في أحد أجزائه ينص على: أنّ كلّ ذلك يفترض الالتزام التام بأحكام الدستور باعتباره هو الذي يعطي الشرعية لمؤسسات الدولة الاتحادية والإقليمية، وبخلافه تفتقد تلك المؤسسات شرعيتها"، موضحاً أنه جاء في جزء آخر من قراراتها "على مجلس النواب انتخاب رئيس الجمهورية في فترة وجيزة"،

مؤكداً أنه" في حالة الإخلال بما جاء في قرارات المحكمة الاتحادية، يعني تعطيل النصوص الدستورية من قبل مجلس النواب، وربما الذهاب الى سحب المصادقة على شرعية انتخاب مجلس النواب ومن ثم التوجه لانتخابات جديدة".

ومن جهته يقول المحلل السياسي داود الحلفي لـ(المسرى) إن "الوضع السياسي الحالي في البلاد دون شك وضع متازم وماض نحو تأزم كبيروقاسي، وبالمقابل قد تكون ردة فعل الشارع كبيرة ايضاً في الأيام القادمة، وذلك نتيجة عدم وفاء الأحزاب والكتل بالتزامات ما بعد نتائج الانتخابات المبكرة، والتي جرت أساساً لحل معضلات ومآسي الشعب العراقي بكل اتجاهاته"، لافتاً إلى أنه" بعد أكثر من خمسة أشهر من إجراء الانتخابات لم يتوضح للشعب من هم القيادات والعقليات التي ستسير بالبلاد نحو مرحلة الحل وخدمة هذا الشعب المظلوم والمضطهد".

ويرى الحلفي أنه "قبل بدء جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، إذا لم تتوافق الأحزاب والكتل فيما بينها حول المسائل ذات الخلاف، وإعلان الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة من خلال التحالف الثلاثي أو الإطار التنسيقي، فبالتأكيد الوضع سيذهب إلى أزمة حقيقية وإلى انفجار الشارع"، مشيراً إلى أن "بقاء هذا الوضع دون أي تقدم أو انفراج، لا يبقي إلا خطوة انسحاب مقتدى الصدر من فكرة قيادة المرحلة القادمة المتمثلة بتشكيل الحكومة والذهاب إلى المعارضة، وترك الساحة إلى السياسيين الآخرين".

محللون: التحالف الثلاثي عاجز عن تحقيق نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية

إعتبر محللون سياسيون تغريدة زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر الموجهة للنواب المستقلين محاولة لاستمالتهم، مشددين على ان هذا يفند ادعاء التحالف الثلاثي الذي يضم التيار الصدري بالقدرة على اكمال النصاب القانوني اللازم لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

المحلل السياسي علي البيدر يقول خلال حديث لـ PUKmedia، إن «محاولة استمالة المستقلين سيناريو متوقع من جميع الاطراف وعرض السيد الصدر هو الاول الواضح والمباشر وهو يمثل اختبارا حقيقيا لقدرة المستقلين»، مضيفا «علينا ان نفسر من هم المستقلون وكيف ينظر اليهم سياسيا، نسبة المستقلين في النظرة العامة ربما لا تتجاوز ٢٠ نائبا في حين ان خطاب الصدر يعول على جمع أكثر من ٤٠ نائبا وبالتالي فإن مفهوم المستقلين اصبح مطاطا وهناك بعض الكتل والاحزاب السياسية رفعت شعار تشرين وباتت توصف بالمستقلين في حين انهم غير مستقلين ومتحزبين ومفهوم المستقلين اصبح بالنسبة للكتل التي لا تنتمي لا الى الاطار التنسيقي ولا التيار الصدري ولذلك يحاول الصدر استمالتهم قدر المستطاع وتقديم بعض المغريات لهم».

واضاف البيدر ان «هناك قسم من المستقلين ربما ابدوا الترحيب بفكرة الصدر خصوصا ان الصدر ربما اعطى ضمانات واغراءات خلف الكواليس تصل الى درجة توفير الحماية لهم خاصة وان هناك اطراف داخل البيت الشيعي تنظر للمستقلين بريبة وقلق وهم قد يحاولون تحصين انفسهم او الحصول على ورقة نجاة اخيرة عندما يتواجدون في سفينة الصدر».

من جانبه يرى المحلل السياسي صباح العكيلي ان تغريدة السيد الصدر هي «ضمن المنافسة ما بين الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي من أجل تحقيق نصاب جلسة يوم ٢٦ آذار الجاري».

وقال العكيلي في حديث لـ PUKmedia، «اعتقد ان تغريدة السيد الصدر عملية استجداء للنواب المستقلين للدخول في تحالفه من اجل اكمال النصاب، بل هذا التحالف استخدم كل الوسائل لاقناع المستقلين تارة بمغريات اعطائهم مناصب في الحكومة المقبلة لحضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية والتي باتت عقدة لا يستطيع التحالف الثلاثي تجاوزها لأنه لم يتمكن من اكمال نصاب عقد الجلسة وهو ثلثي اعضاء مجلس النواب اي حضور ٢٢٠ نائبا».

وتابع العكيلي «اعتقد الاسلوب الذي اتخذه التحالف الثلاثي وتغريدة السيد الصدر دليل على عجزهم وعدم قدرتهم على اكمال النصاب وهو يفند ادعاءهم ان لديهم ما يكفي لاكمال النصاب وانكشف ذلك في محاولتهم استمالة المستقلين»، لافتا الى ان «هذه التغريدة زادت الفجوة ما بين الاطار والتيار وقد تكون هذه الخطوات التي اتبعها التحالف الثلاثي في قطع أي اتفاق ما بين الجانبين قبل عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وهو ما قد يدفع الاطار التنسيقي الى مقاطعة جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الا بأن يكون هناك اتفاق مابين جميع الأطراف».

وقال المحلل السياسي هشام الكندي في حديث خاص لـPUKmedia: ان انتخاب رئيس الجمهورية وبحسب المواعيد الدستورية يشوبها الكثير من الاعتراض لاسباب اهمها النصاب القانوني لهذه الجلسة بالثلثين اي اكثر من ٢٢٠ نائب وهذا الامر لا يتحقق في ظل الانقسامات وفي ظل اصرار التحالف الثلاثي على مبدأ الاقصاء والتفرد الذي يتجسد باصرار الحزب الديمقراطي، على ان يكون المرشح حصرا منه، ما يعني تهديد لوحدة اقليم كردستان.

واضاف: ان الاطار التنسيقي يرفض ذلك وهو لن يتخلى عن حليفه الاتحاد الوطني الكردستاني الذي مطالبه مشروعة، ويريد ان تستقر العملية السياسية بحكومة توافقية واسعة، تلبية لاختيار شخصية تلبي متطلبات المرحلة لا شخصيات يتم اختيارها على اساس تأسيس الملكية الاسرية، مرجحا ان النصاب القانوني للجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية لن يتحقق رغم ذهاب التحالف الثلاثي للتأثير على النواب المستقلين الذين اغلبهم يرفضون محاولة كسبهم وحضور الجلسة رغم ان بعض الاطراف التي ذهبت الى اربيل بمغرياتها قالت انها ستحضر لكن لن يكون لهم تأثير.

ورجح الكندي عدم انعقاد الجلسة وتأجيلها الى اسبوع او اكثر لايجاد تقارب في الفرص الاخيرة بما يتعلق تشكيل الكتلة الاكبر من الطرف الشيعي وان يكون هناك مرشح توافقي لمنصب رئيس الجمهورية.

واكد ان الرهان على المستقبلين لن يؤثر على وحدة الاطار التنسيقي موضحا، ان عدد النواب المستقلين ٤٦ نائبا ويحتاج الاطار الى ١٦ نائبا مستقلا فيما تحتاج الكتلة الصدرية الى اكثر من ٤٠ نائبا لتوفير النصاب القانوني، مشيرا الى ان موقف الاطار التسنيقي ثابت مع الاتحاد الوطني الكردستاني، كما ان النواب المستقلين لازالوا بمواقفهم الثابتة نحو استقرار الاوضاع في البلاد.

المالكي يحذّر تركيا من التدخل في تشكيل الحكومة العراقية

حذّر رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي وهو رئيس ائتلاف دولة القانون، تركيا من مغبة لعب أي دور يستهدف دعم مكون عراقي أو يثير أزمة سياسية، مشيرا لدى استقباله السفير التركي لدى العراق علي رضا كوناي إلى أن العلاقات التركية مع بعض الأطراف السياسية العراقية تثير حفيظة الآخرين، وفق بيان صادر عن مكتبه الإعلامي.

وجاء في بيان مكتب المالكي أن الأخير استقبل في مكتبه ببغداد السفير التركي لدى بغداد وبحث معه المستجدات السياسية والأمنية والتطورات على الساحتين العربية والدولية.

وأبلغ المالكي السفير علي رضا كوناي بأن «العلاقات التركية في تشكيل الحكومة تثير حفيظة الآخرين ومشاعرهم»، داعيا إلى أن «لا يكون لتركيا دور في دعم أي مشروع يثير أزمة ويستهدف مكونا، لأن بداية حل الأزمة السياسية في العراق تبدأ من التوافق وإيقاف التدخلات التي تتجه نحو تغليب طرف على آخر». وأكد كذلك على «ضرورة تحقيق الوفاق السياسي بين القوى الوطنية ورفض كل محاولات التدخل في الشأن الداخلي للعراق»، مشيرا إلى أن «بناء علاقات متميزة مع تركيا وتطويرها سيصب في مصلحة العراق».

كما أكدّ على «أهمية تعزيز التعاون الثنائي على مختلف الأصعدة التجارية والاقتصادية والبنى التحتية»، معربا عن حرصه على ضرورة تذليل كل المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون الاقتصادي بين تركيا والعراق.

قيس الخزعلي يتحدث عن الكتلة الأكبر والمستقلين وتسليم سلاح الفصائل

أكد الامين لحركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، الثلاثاء، ان لديهم ما يكفي من النواب لتشكيل الكتلة الاكبر، مبيناً أنهم لن يخاطروا بـ»الاستحقاق الشيعي»، وأن الكتلة الصدرية إذا استطاعت تشكيل الكتلة الاكبر سيتم الاعتراف بها من قبلهم.

وذكر الخزعلي في لقاء متلفز، انه «لم تحصل التوافقات المطلوبة لتمضي جلسة اختيار رئيس الجمهورية؛ لان الطريق سائر على كسر الإرادات»، موضحاً ان «اختيار رئيس مجلس النواب كان بتوافق المكون السُني». واضاف انه «اذا استطاعت الكتلة الصدرية تشكيل الكتلة الاكبر سنعترف بذلك»، مشيرا الى ان «عدد نواب الاطار هو ٨٣ نائبا، ولن نطرح المضي بتشكيل الحكومة بمفردنا».

وشدد الخزعلي بالقول «مصرون على تشكيل الكتلة الأكبر بمشاركة الجميع والافضلية للكتلة الصدرية»، موضحاً انه «في هذه الدورة الانتخابية حصلت متغيرات واجتماعات خارج العراق في تركيا والامارات». ولفت الى ان «رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني لم يرفض الاتحاد الوطني، وانما يريد رئاسة الجمهورية مقابل مناصب اخرى»، مشيراً الى ان «الثلث الضامن داخل البرلمان يضمن الحقوق الشيعية عبر الكتلة الاكبر». وتابع ان «الكتلة الصدرية في التحالف الثلاثي تعتبر اقلية مقارنة بالسنة والكرد»، مضيفاً ان «الاطار الشيعي متحالف مع شخصيات وقوى اخرى بعنوان الثبات الوطني ويمتلك الكتلة الاكبر عددا».

واكد الامين العام لعصائب أهل الحق انه «لدينا ما يكفي لنكون الكتلة الاكبر، لكننا لن نخاطر بالاستحقاق الشيعي؛ لان ذلك يؤدي الى ضياعه نهائيا»، مبيناً انه «مَن ليس له علاقة بدماء العراقيين ويريد بدء صفحة جديدة فأهلا وسهلا به». واضاف ان «النواب المستقلون على علم بالتزام الاطار الشيعي الخاص بترشيح مستقل لرئاسة الحكومة»، مؤكداً ان «الاهم هو الاتفاق على الكتلة الاكبر الشيعية والاطار منفتح على أي مرشح لرئاسة الحكومة». وبين ان «جعفر الصدر شخص مقبول لكن ما هو برنامجه الحكومي والتزاماته مع الاطار الشيعي؟»، موضحاً ان «تثبيت الكتلة الأكبر الشيعية يجب ان يكون قبل اختيار السيد جعفر الصدر لرئاسة الحكومة».

ورأى الخزعلي ان «الحل الصحيح في العراق هو تغيير النظام من برلماني الى رئاسي»، لافتاً الى ان «التوافقية معناها توزيع الوزارات بين المكونات السياسية». وقال إن «كل القصة هي قضية التنافس السياسي والتيار يرغب بالاستحواذ على الحصة الشيعية في الوزارات»، مؤكداً ان «أساس عمل الاطار هو الحصول على حكومة قوية ورئيس وزراء قادر على إدارة الدولة».

وافاد الخزعلي انه «ليس لدينا اشكال على تقديم السيد مقتدى الصدر مرشحا لرئاسة الوزراء»، مشيراً الى انه «لم يطلب منا في الاطار الشيعي تقديم مرشح لرئاسة الوزراء». واكد ان «تسليم فصائل المقاومة لأسلحتها لن يتم الا بعد اخراج الاحتلال»، فيما عد «قصف البعثات الدبلوماسية بالنسبة الى المقاومة مرفوض».

واشار الى انه «في حال الخروج الفعلي لقوات الاحتلال فان المقاومة ستلقي سلاحها وتسلمه الى الحشد الشعبي»، مؤكداً انه «نتمنى ان يحصل اتفاق كردي كردي حول ترشيح مرشح لرئاسة الجمهورية».

وتابع الخزعلي انه «لن نقبل بقصف أي مدينة عراقية لكن نقبل بقصف مقرات اسرائيلية، ولدينا معلومات عن التواجد الاسرائيلي وان ما تم قصفه في اربيل هو مقر للموساد الاسرائيلي»، مشيراً الى انه «اذا قصف محمد بن سلمان مقرا إسرائيليا في العراق لن نستنكر ذلك».

الهجوم الصاروخي على اربيل..قراءات ورؤى

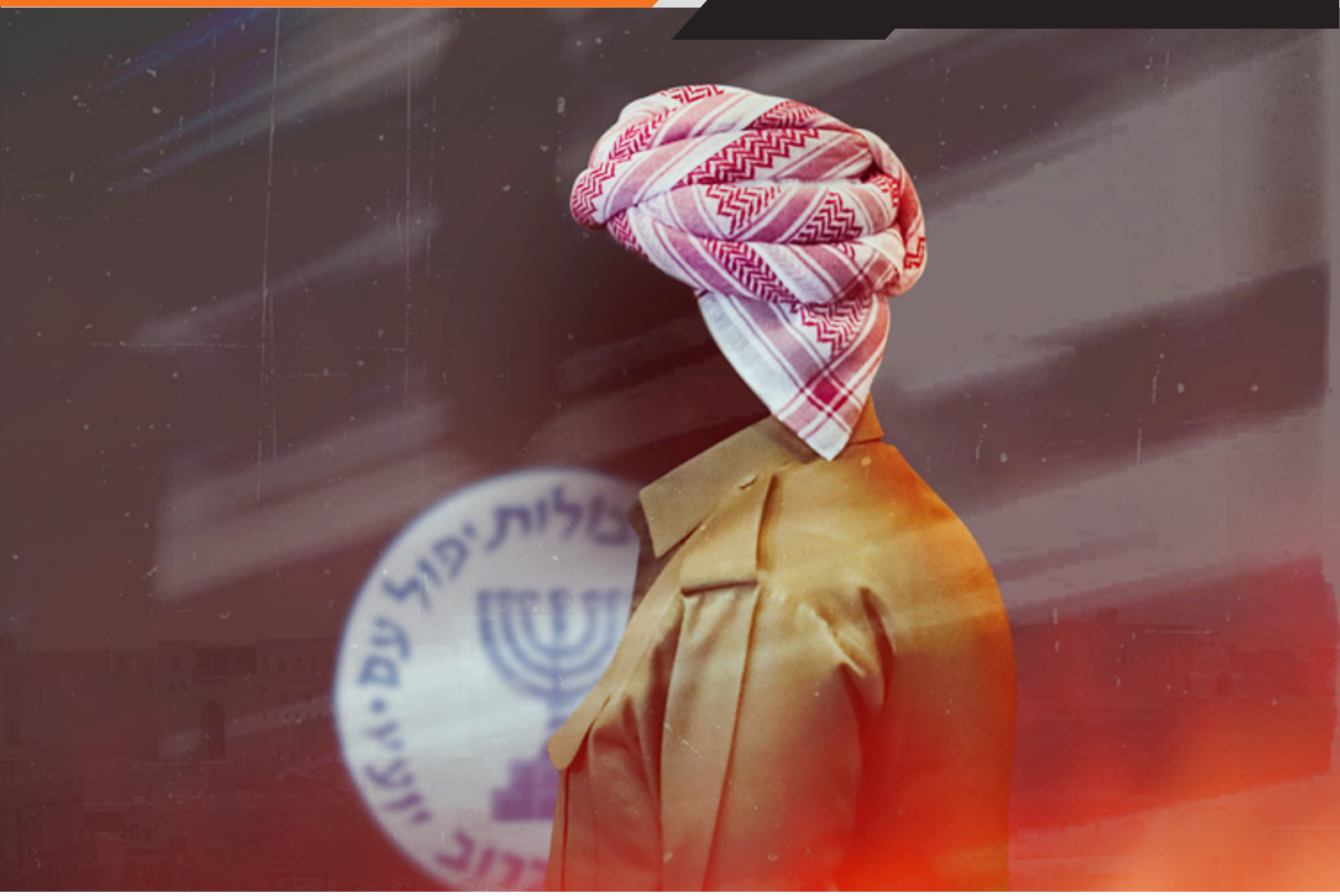

حسني محلي:

البرزاني و«الموساد».. ما خفي أخطر!

* الميادين نت

القصف الإيراني لمبنى «الموساد» الإسرائيلي قرب القاعدة الامريكية في أربيل أثار ردود فعل عربية وتركية وامريكية وأوروبية، في الوقت الذي تجاهل الجميع ما قام به الثنائي الامريكي-الإسرائيلي من أعمال إرهابية في العراق وإيران وسوريا خلال السنوات القليلة الماضية،

وأهمها اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد، ولاحقاً العالم النووي الإيراني محسن زاده في طهران.

لا بد من العودة قليلاً إلى التاريخ للتذكير بسجلّ عائلة البرزاني الأسود في العلاقة مع «إسرائيل»، ليس ضد العراق فحسب، بل ضد دول المنطقة وشعوبها عموماً أيضاً. وقد نُشر الكثير من الكتب والمقالات في الغرب حول خفايا هذا التعاون. ويبدو واضحاً أنه ما زال مستمراً بزخم أكبر، بسبب تورط عائلة البرزاني في قضايا خطرة جداً من خلال هذه العلاقة بجانبيها المعلن والسري.

بدأت هذه العلاقة بروفين شيلفا، الذي ذهب إلى بغداد في بداية العام ١٩٣١، ممثلاً عن الوكالة اليهودية، عندما كان العراق تحت الانتداب البريطاني. وكانت مهمة شيلفا الذي حضر هناك بصفته صحافياً تتمثّل بالاتصال بالعشائر الكردية في الشمال العراقي والبحث عن اليهود الكرد لإقناعهم بالهجرة إلى فلسطين.

وقد نجح شيلفا بإقامة علاقات وطيدة مع العديد من الكرد، المسلمون منهم واليهود، وهو ما استغلّه «الموساد» بعد قيام «إسرائيل» في مهماته الخطرة بدءاً من العام ١٩٥١، ومنها تفجير المعابد اليهودية لتخويف اليهود العراقيين وإجبارهم على الهجرة إلى «إسرائيل».

وقد تحقّق هذا الأمر، إذ هاجر ما بين العامين ١٩٥١ و١٩٥٥ نحو ١٤٠ ألف يهودي عراقي، بما فيهم يهود كرد، إلى فلسطين، ومنهم إسحاق موردخاي، من مواليد زاخو شمال العراق، والذي أصبح وزيراً للأمن في العام ١٩٩٦. وكان عملاء الموساد آنذاك يقولون «إنَّ المسلمين، وانتقاماً لاغتصاب فلسطين، سيفعلون باليهود ما فعله هتلر بهم إبان الحرب العالمية الثانية وخلالها».

وجاء انقلاب عبد الكريم قاسم الذي أطاح حكم الثنائي فيصل - نوري السعيد الذي كانت علاقاته مع «تل أبيب» وطيدة، سواء مباشرة أو من خلال حلف بغداد الَّذي كان يضمّ تركيا وإيران وبريطانيا، ليشجّع «الموساد» على المزيد من الاهتمام بالشمال العراقي، وعبر علاقاته مع العشائر الكردية، وأهمها عائلة البرزاني، فقد أرسل عبر إيران وتركيا العديد من ضباطه لتدريب مسلحي البرزاني، وكان اليهودي الكردي أفرائيم همزة الوصل بين الطرفين.

وسمى الموساد دعمه الكرد «عملية السجاد»، وكأنَّه كان يريد لهذه العملية أن تكون بمثابة «السجاد الأحمر لدخول المنطقة عبر كردها».

> **لا بد من العودة قليلا إلى التاريخ للتذكير بسجل عائلة برزاني في العلاقة مع اسرائيل**

خلال هذه الفترة، التقى مدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية شمعون بيريز كاميرون بدرخان، ممثلاً عن الملا مصطفى البرزاني، واتفق معه على سلسلة من خطوات المواجهة ضد العدو المشترك بغداد. وفي صيف العام ١٩٦٦، قام الوزير الإسرائيلي لوفا آلياف بزيارة سرية إلى شمال العراق، وتبرّع للكرد بمستشفى عسكري قرب الحدود مع إيران.

وكان الملحق العسكري الإسرائيلي في طهران يعقوب نمرودي همزة الوصل بين البرزاني و«تل أبيب». وقد نجح بإقناع الطيار العراقي منير روفا، وهو من الموصل، بالهرب بطائرته «ميج ٢١» إلى «إسرائيل» في آب/أغسطس ١٩٦٦، وهو ما ساعد الأخيرة على التصدي للطائرات السورية والمصرية خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بعد أن اكتشفت نقاط الضعف فيها.

وفي نيسان/أبريل ١٩٦٨، وبعد أسابيع من حرب

حزيران، قام الملا مصطفي البرزاني بزيارة سرية إلى «تل أبيب»، والتقى وزير الأمن موشيه دايان، وأهداه خنجراً «لطعن العدو المشترك من الخلف».

وردّ دايان على هدية البرزاني بإرسال شحنات متتالية من الأسلحة الثقيلة إلى شمال العراق، وعبر الحدود مع إيران، كما أرسل العشرات من الضباط الإسرائيليين لتدريب البشمركة الذين ألحقوا أضراراً بالغة بالجيش العراقي، وخصوصاً في منطقة كركوك النفطية.

وبعد ذلك التاريخ، عاد البرزاني مرتين إلى «إسرائيل»، إذ كان يخضع للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية، ويوقّع في كلّ مرة على المزيد من اتفاقيات التعاون العسكري والاستخباراتي بين الطرفين.

وفي أواسط السبعينيات، وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبروز الدور السوفياتي في المنطقة، زادت «تل أبيب» تعاونها مع الكرد، وأرسلت إليهم الأسلحة والخبراء والأموال، وزوّدتهم بكل المعلومات عن الدولة العراقية.

وقد اعترف القيادي الكردي محمود عثمان في أكثر من مقابلة صحافية بالعلاقة الوطيدة بين البرزاني و«تل أبيب»، كما اعترف بزياراته وزيارة القيادات الكردية العراقية إلى «إسرائيل» ولقاءاتهم المسؤولين الإسرائيليين الذين زاروا بدورهم كردستان العراق باستمرار.

واقترحت غولدا مائير (أصبحت في العام ١٩٦٩ رئيسة للوزراء بعد أشكول) على البرزاني تشكيل جهاز استخبارات كردي مدعوم من «الموساد»، وهو الموضوع الذي بحثه البرزاني أساساً مع الرئيس زالمان شازار ورئيس الوزراء ليفي أشكول خلال زيارته «تل أبيب» في صيف ١٩٦٨، وأدى جهاز المخابرات الإيراني سافاك دوراً فعالاً في هذا التعاون.

وجاءت حرب الخليج الثانية وهزيمة العراق في الكويت فرصة ثمينة للنشاط الاستخباراتي الإسرائيلي في الشمال العراقي، بعد أن جاءت قوات المطرقة (امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا) إلى تركيا لحماية كرد العراق شمال خطّ العرض ٣٦.

وساهم ذلك في إقامة الكيان الكردي المستقلّ في المنطقة، بدعم من تركيا، إذ أمر الرئيس الراحل تورغوت أوزال جيشه بالتوغل في الشمال العراقي لضمّه إلى تركيا، ورفض رئيس الأركان ذلك بعد تحذيرات امريكية.

واستغلّ عملاء «الموساد» الفراغ الأمني والعسكري والسياسي، فصالوا وجالوا في المنطقة، ونقلوا الأسلحة والمعدات القتالية إلى البشمركة البرزانية عبر القواعد الامريكية في تركيا، كما نجحوا بإقامة مقرات سرية للموساد في العديد من مناطق شمال العراق، وكانوا على اتصال مع عملائه في الداخل العراقي عموماً.

> **الموقع الذي قصفته إيران كان أحد أهم المراكز التي تعمل بغطاء امريكي وعراقي وكردي برزاني**

وقام عملاء الموساد خلال هذه الفترة بمسح اجتماعيّ للوصول إلى المئات من العائلات الكردية ذات الأصول اليهودية لإقناعها بالهجرة إلى «إسرائيل»، مستغلين الوضع الأمني والاقتصادي والنفسي السيئ في المنطقة. وقد تمّ نقل هؤلاء إلى «إسرائيل» عبر تركيا، كما فعلت المخابرات الامريكية، عندما نقلت المئات من عملائها من العراق خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و١٩٩٧.

وجاء الاحتلال الامريكي للعراق بمخطّطات صهيونية صاغها ونفّذها نائبا وزير الدفاع الامريكي ريتشارد بيرل وبول فولفوويتز، وهما يهوديان ، ليساعدا الموساد على مزيدٍ من التحرك في الشمال العراقي والعراق عموماً،

وهو ما كان كافياً لسرقة الآلاف من المخطوطات والآثار اليهودية من المتحف الوطني العراقي يوم سقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ونقلها إلى «إسرائيل» مباشرة.

وأدى الحاكم العسكري الامريكي آنذاك جاي غارنير، وهو صهيوني من صقور المحافظين الجدد، دوراً مهماً في ترسيخ الوجود الإسرائيلي الاستخباراتي والعسكري المكثف في العراق وشماله، بالتنسيق والتعاون مع مسعود البرزاني وأمثاله من الكرد والعرب الذين كانوا، وما زالوا، على علاقة وطيدة مع «تل أبيب».

وبفضل هذا التنسيق والتعاون، عاد المئات من الكرد اليهود من «إسرائيل» إلى العراق، واستعادوا جنسيتهم السابقة، ليساعدوا «تل أبيب» على القيام بالعديد من الاستثمارات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، والأهم الاستخباراتية (ضباط متقاعدون من الموساد يشرفون على أمن مطار أربيل، ويقومون بتدريب عناصر المخابرات الكردية الذين يتحدثون العربية والكردية والفارسية). كلّ ذلك عبر العديد من المراكز السرية التابعة للموساد، ومنها المركز الذي قصفه الإيرانيون.

ولم يهمل عملاء المخابرات أيضاً القيام بحفريات أثرية سرية في مدينة بابل الأثرية، بحثاً عن تاريخ اليهود الذين قام ملك بابل نبوخذ نصر بأسرهم مرتين في العام ٥٧٩ و٥٨٦ قبل الميلاد. كما قاموا بحفريات مماثلة في منطقة أور، مسقط رأس النبي إبراهيم، وهو ما دفع الحاكم العسكري الامريكي غارنر إلى عقد أول لقاء مع قيادات المعارضة العراقية هناك، وليس في العاصمة بغداد.

ويقول بعض المؤرخين اليهود «إنَّ اليهود الكرد هم من بقايا السبي البابلي، حالهم حال يهود الخزر»، فيما يرى بعض الكرد «أنَّهم من أحفاد يوسف وبنيامين، وهما من أولاد يعقوب، وأحفاده هم بنو إسرائيل». ويقول الرئيس الإسرائيلي الأسبق إسحاق بن تسيفي إنَّ الكرد «هم أحفاد القبيلة العاشرة التي اختفت في جبال كردستان خلال السبي البابلي وبعده»، وهو ما يثبته «وجود العديد من مقابر الأنبياء والأولياء اليهود في كردستان العراق»، بحسب ادعاءات بعض المؤرخين اليهود.

وكان هؤلاء المؤرخون قد أوصوا الأجهزة الإسرائيلية بمساعدة اليهود الكرد لشراء مساحات واسعة من الأراضي، ما دامت ضمن حدود «إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ودجلة»، وقريبة من إيران؛ الخطر الأكبر بالنسبة إلى «إسرائيل».

> **يرى البعض في هذا التحدي الكردي - الكردي جزءا من مشروع إقليمي جديد**

وقد استغلَّ «الموساد» وجوده في كردستان العراق للقيام بأنشطة مكثفة في إيران (بعد الثورة الإسلامية فوراً) وتركيا وسوريا (حالياً)، وخصوصاً شرق الفرات، حيث الميليشيات الكردية المدعومة من واشنطن وعواصم أوروبية، على الرغم من أنَّ «الموساد»، وبالتنسيق مع المخابرات الامريكيّة، اختطف زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من نيروبي، وسلّمه لتركيا في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، بعد أن غادر سوريا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ويعدّ جنوب شرق تركيا، حيث يسكن الكرد، منطقة مهمة بالنسبة إلى اليهود. وقد هاجرت أول قافلاتهم من مدينة أورفة (عاش فيها النبي إبراهيم) إلى فلسطين في العام ١٩٠٧ في عهد السلطان عبد الحميد. وسبق لآلاف اليهود الإيرانيين أن هاجروا إلى فلسطين قبل قيام «إسرائيل» وبعدها، ومنهم الرئيس الأسبق كاتساف (والده

كان قصاباً في مدينة يزد الإيرانية) الذي أودع في السجن مدة ٥ سنوات، بتهم الاغتصاب والتحرش الجنسي بالنساء العاملات في مكتبه عندما كان رئيساً لـ«إسرائيل» في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧.

واللافت أنّ يهود إيران لم يكونوا ضمن اهتمامات «الموساد» الإسرائيلي في عهد الشاه رضا بهلوي، وهو ما يفسر اعتراض رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ليفي أشكول ووزير خارجيته إيبان على توصية الرئيس زالمان شازار لمصطفى البرزاني خلال زيارته «إسرائيل» في نيسان/أبريل ١٩٦٨، بحجّة أن ذلك سيحرجهما في علاقاتهما مع الشاه رضا بهلوي، ولأنَّ أشكول طلب من البرزاني «النضال من أجل الاستقلال وإقامة دولة كردية، بدلاً من الحديث عن حكم ذاتي لهم في شمال العراق»، وهو ما سعى إليه مسعود البرزاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عندما استفتى الكرد على الاستقلال بناء على توصية اليهودي الصهيوني الفرنسي برنار هنري ليفي.

أما مناحيم بيغين الذي التقاه البرزاني، فقد قال في العام ١٩٨١ خلال الحرب العراقية – الإيرانيّة: «لقد قدمنا للكرد، وما زلنا، كل ما يحتاجونه من المال والسلاح في حربهم ضد بغداد، ولكنهم يتقاتلون فيما بينهم، وهو ما يتلف أعصابنا».

وكان بيغين صائباً في تقييمه هذا، إذ كان الملا مصطفى البرزاني، وبعده مسعود، والآن ناتشيروان ونجله مسرور، ينسقون ويتعاونون بشكل دائم مع «تل أبيب»، حتى في تنافسهم وصراعهم، تارةً مع حزب العمال الكردستاني التركي، وتارة أخرى مع الفصيل الكردي العراقي الآخر، أي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس الراحل جلال الطالباني، الذي يتهمه أتباع البرزاني ومن معهم بأنه كان مقرباً من دمشق وطهران؛ عدوّي «تل أبيب» ودول إقليمية أخرى.

هذا الأمر انعكس على موقف مسعود البرزاني الَّذي رشّح بالتحالف مع مقتدى الصدر ومحمد الحلبوسي قريبه ريبر برزاني، وهو ذو أصول أمنية واستخباراتية، لمنصب رئيس العراق ضد الرئيس الحالي برهم صالح، وهو من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

ويرى البعض في هذا التحدي الكردي – الكردي جزءاً من مشروع إقليمي جديد يستهدف إيران وسوريا مع دعم أنقرة وأبو ظبي والرياض لهذا التحالف.

ويفسر ذلك وجود عدد كبير من ضباط «الموساد» وعناصره في مناطق البرزاني، ومهمتهم الوحيدة هي كسب المزيد من المواقع داخل العراق من العرب والكرد والسنة والشيعة، بهدف الاستفادة منهم في الحرب ضد إيران استخباراتياً وعسكرياً، ولاحقاً اقتصادياً وسياسياً.

> **استغلَّ «الموساد» وجوده في كردستان العراق للقيام بأنشطة مكثفة في إيران وتركيا وسوريا**

وكان الموقع الذي قصفته إيران أحد أهم المراكز التي تعمل بغطاء امريكي وعراقي وكردي برزاني.

هؤلاء جميعاً أقاموا معاً الدنيا وأقعدوها بعد تدمير الموقع، في الوقت الَّذي يتجاهل كلّ هؤلاء الوجود الامريكي والبريطاني والفرنسي والإسرائيلي، السري منه والعلني، في العراق عموماً، وبتآمر من أطرافه المختلفة.

كما أنَّهم يتجاهلون القواعد العسكرية والقوات التركية الموجودة في شمال العراق، بحجة ملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني التركي، وهي موجودة أساساً شرق الفرات، بدعم من امريكا ودول أوروبية، وبالطبع «إسرائيل»، سواء في السر أو في العلن.

غربال «السيادة» العراقي: شمس العمالة البارزانيّة لا تُغطّى

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

العراق -حسين إبراهيم: جعلت العلاقة المبكرة لآل بارزاني مع العدو الإسرائيلي، من «الحزب الديموقراطي الكردستاني» الذي يتزعّمه مسعود بارزاني، ويتحكّم بجزء من كردستان، ولا سيما عاصمة الإقليم أربيل، واحداً من الاختراقات الأمنية الأساسية في المنطقة التي يَعبر من خلالها الإسرائيليون لتنفيذ عمليات تجسّسية وتخريبية ضدّ إيران والعراق وسوريا. وإذا ما تشكّلت حكومة غالبية في العراق، كما ينادي زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، فإن هذا الحزب سيكون جزءاً أساسياً منها، ما يوفّر له إمكانات أكبر للعمل، هذه المرّة على امتداد البلد كله

بعد الـردّ الصاروخي الإيراني على مواقع سرّية لـ«الموساد» الإسرائيلي في أربيل قبل أيام قليلة، قامت قيامة معارضي طهران القدماء والجدد في العراق، وخاصة داخل التحالف الثلاثي الذي يضمّ «التيار الصدري» و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» و«تحالف السيادة»، فضلاً عن رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، الذي ركض إلى أربيل بُعيد الهجوم، إلى حدّ أن مقتدى الصدر ومسعود بارزاني اتّفقا على تشكيل لجنة «للتحرّي عن الوجود الإسرائيلي في أربيل»، وهي خطوة لا تعدو كونها استعراضاً إعلامياً. معروف أن الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق، وتحديداً في أربيل، يختبئ وراء الوجود الامريكي هناك، نظراً إلى سرّية وحساسية المهمّات التي ينفّذها الإسرائيليون انطلاقاً من الإقليم.

وهذا ما أعادت تأكيده البلبلة التي أثارتها داخل الإدارة الامريكية، تغريدةٌ لمراسلة صحيفة «نيويورك تايمز»، فارناز فصيحي، قالت فيها إن زميلها إريك شميت الذي يغطّي أخبار الأمن القومي للصحيفة، نقل لها قول مسؤول امريكي إن المبنى المستهدف بالصواريخ الإيرانية في أربيل قبل أيام، يضمّ منشأة

> «فايننشال تايمز»: إسرائيل كانت في مرحلة معينة تستورد ثلاثة أرباع النفط الذي تستهلكه من كردستان

تدريب إسرائيلية، ثمّ لتعود وتغرّد بعد قليل بأن شميت نفسه نقل لها بعد ذلك قول مسؤول في إدارة جو بايدن إن «هذا الكلام غير صحيح».

لكنّ الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة، واتّخاذها منصة للتخريب، وتحديداً ضدّ إيران والعراق وسوريا، ثابتان في التقارير الصحافية الإسرائيلية والغربية، وفي الكلام الكردي، طوال عشرات السنين. والبداية بما يقوله الكرد أنفسهم، وخاصة بارزاني وأعوانه. ففي تقرير نشرته في السابع من حزيران الماضي، تنقل صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية عن مسعود بارزاني قوله في عام ٢٠٠٦، إن «إقامة علاقات مع إسرائيل ليست جريمة.

وإذا ما أقامت بغداد علاقات مع إسرائيل، فإنّنا سنفتح قنصلية إسرائيلية في أربيل». وبحسب التقرير ذاته، فإن «الوجود الإسرائيلي في كردستان ليس جديداً، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تدعم المقاتلين الكرد في العراق وتدرّبهم منذ عقود، وبالنتيجة صارت لها علاقات خاصة وقوية معهم، ولا سيما مع الحزب الديموقراطي». ويصف التقرير تلك العلاقة بأنها «استراتيجية وحتى أقوى من العلاقات بين الكرد والولايات المتحدة ودول أوروبا».

بدأت تلك العلاقات في منتصف خمسينيات القرن الماضي، ضمن سياسة إسرائيلية معروفة تدعو إلى التحالف مع الأقليات في المنطقة. لكن ما كان جلياً على طول الخطّ بين آل بارزاني المتسلّطين على أربيل، وبين إسرائيل، هو أن هؤلاء كانوا منذ نشأة الكيان يرون فيه نموذجاً للدولة الكردية التي أثبتت الأحداث مراراً وتكراراً أنها مستحيلة.

وتكتب رئيسة برنامج الكرد في «مركز موشي دايان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية»، عوفرا بونجيو، في حزيران ٢٠١٤، أن أحد الذين قاموا بترتيب الصلة بين الإسرائيليين والكرد هو عصمت شريف فانلي، الذي كان ناطقاً باسم مصطفى بارزاني في أوروبا، واقترح عليه في عام ١٩٦٤ إقامة علاقات مع إسرائيل، ثمّ ذهب إلى الدولة العبرية بموافقة الأخير، حيث التقى رئيس الوزراء في حينه ليفي أشكول، وكذلك شمعون بيريز الذي كان رئيساً لحزب العمل.

وبعد تلك الزيارة، أرسلت تل أبيب ممثّلاً دائماً إلى كردستان، لكن هذه العلاقات ظلّت سرية. وزار مصطفى بارزاني إسرائيل سرّاً مرّتَين في عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣، حيث التقى مع رئيس الوزراء ومسؤولين كبار، كما زارها ابناه إدريس ومسعود. وفي المقابل، كان مسؤولون إسرائيليون يتردّدون بانتظام إلى المنطقة الكردية في العراق.

وفي تأكيد للطبيعة التخريبية والتجسّسية للوجود الإسرائيلي في كردستان، وهو السبب الذي أوردته

> الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة، ثابت في التقارير الصحافية الإسرائيلية والغربية

التقارير للهجوم الصاروخي الإيراني، تنقل مجلة «نيويوركر» عن أحد كبار ضباط «الموساد» السابقين من دون أن تُسمّيه، قوله إن «التحالف مع الكرد وفّر لإسرائيل عيوناً وآذاناً في إيران والعراق وسوريا».

ونشط الجيش الإسرائيلي بصورة مباشرة، فضلاً عن استخباراته العسكرية في مناطق الكرد في البلدان الثلاثة، حيث قدّموا للوحدات الكردية التدريب وقاموا بعمليات سرّية خاصة بهم. وبعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، تعزّزت العلاقات العسكرية والسياسية بين إسرائيل وكرد العراق، وأشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، آرييل شارون، بالمدى الذي وصلت إليه تلك العلاقات، على إثر اجتماعات بين مسؤولين كرد وإسرائيليين لم يحدّد ما إذا تمّت في العراق أم في إسرائيل.

وبحسب صحيفة «يني شفق» التركية، كان بارزاني يخطّط لتعزيز سلطته في الإقليم، بعد الاستقلال، بمساعدة يهود كرد يحتلّون مناصب بارزة في كيان العدو، كما كان نحو ٢٠٠ ألف يهودي كردي يستعدّون للعودة إلى كردستان العراق والإقامة فيها.

وقيل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، الذي كان في السلطة عند تنظيم الاستفتاء، ضغط على قادة عالميين من أجل دعمه. وعندما هاجمت القوات العراقية و«الحشد الشعبي» كركوك، طلب من القوات الكردية عدم التراجع.

أمّا اقتصادياً، فتَذكر صحيفة «فايننشال تايمز» أن إسرائيل كانت في مرحلة معيّنة تستورد ثلاثة أرباع النفط الذي تستهلكه من كردستان.

هذه كلّها شواهد إسرائيلية وغربية وكردية عراقية، وليست إيرانية، على العلاقة العميقة التي تربط «الحزب الديموقراطي» بإسرائيل، وتجعله أحد أوّل الأحزاب التي نادت بالتطبيع مع العدو في الشرق الأوسط، وأحد أخطر الاختراقات الأمنية في المنطقة التي تنشط فيها بالذات حركة كردية إيرانية مسلّحة معارضة، فضلاً عن العمليات الاستخباراتية السرّية التي تطاول أمن إيران انطلاقاً من تلك المنطقة، وأحدثها الهجوم الإسرائيلي بالمسيّرات على منشأة في مدينة كرمنشاه الإيرانية في شباط الماضي، والذي يُرجّح أنه خرج من هناك. وبالتالي، يبدو جديراً بالقوى السياسية العراقية التي تستنكر الردّ الإيراني، أن تسدّ هذه الفجوة الأمنية، قبل أن تسعى لتشكيل حكومة أغلبية، سيكون هذا الاختراق الإسرائيلي الكبير، جزءاً منها على الأقلّ، وإلاّ فلطهران الحقّ الطبيعي في الدفاع عن النفس من الهجمات التي تستهدفها بواسطة الإسرائيليين، بالانطلاق من كردستان.

ريتشارد سيلفرشتاين :

كيف تستخدم إسرائيل كردستان العراق كنقطة انطلاق لمهاجمة إيران؟

*ميدل إيست آي

لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بالكشف عن وجود قاعدة سرية لإسرائيل في أربيل. وقد ظهرت هذه الأنباء بعد أن أطلقت إيران صواريخ باليستية على القاعدة نهاية الأسبوع الماضي رداً على هجوم إسرائيلي على مصنع إيراني للطائرات بدون طيار في كرمانشاه.

وفي حين أن أنباء القاعدة الإسرائيلية في أربيل ربما فاجأت بعض المراقبين، فإنها في الواقع تأتي نتيجة علاقة طويلة الأمد بين إسرائيل وكرد العراق.

فبعد تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨، بدأ العديد من اليهود الكرد في الهجرة إلى إسرائيل ووصل عددهم اليوم إلى نحو ٣٠٠ ألف شخص.

وفي منتصف الستينات، أرسلت إسرائيل العميد «تسوري ساجي» إلى إيران لشن حملة ضد العراق الذي نفذ ضربات مميتة ضد القوات الإسرائيلية خلال حرب عام ١٩٤٨. وتضمنت مهمته أيضًا تعزيز القتال من أجل منطقة مستقلة في كردستان العراق، حيث ساعد في بناء وتدريب الجيش الكردي.

مع استمرار الكرد في القتال من أجل الاستقلال عن العراق، زودتهم إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة.

وقال «ساجي» ذات مرة إنه تعامل عن قرب مع الكرد لدرجة أنه «أصبح كرديًا وطنيًا».

وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ازدادت الأهمية الاستراتيجية للكرد بالنسبة لإسرائيل، حيث مثلوا قوة إقليمية معادلة يمكن أن تزعزع استقرار الحكم الجديد في طهران.

وحافظ الموساد على شبكة من الجواسيس في المنطقة الكردية بالعراق، إلى جانب أذربيجان ومواقع أخرى على الحدود مع إيران. في عام ٢٠٠٥، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن القوات الخاصة الإسرائيلية كانت تدرب القوات الكردية على تقنيات «مكافحة الإرهاب».

وفي عام ٢٠٠٤، كتب «سيمور هيرش» تقريراً عن مثل هذه العمليات في «نيويوركر» جاء فيه: «يعمل عملاء المخابرات والجيش الإسرائيليون الآن بهدوء في كردستان، ويقدمون التدريب لوحدات الكوماندوز الكردية، والأهم من وجهة نظر إسرائيل، أنهم يديرون عمليات سرية داخل المناطق الكردية في إيران و سوريا». وبحسب ما نقله عن أحد مسؤولي «سي آي إيه» في المقال، فإن «الوجود الإسرائيلي كان معروفاً على نطاق واسع في مجتمع الاستخبارات الأمريكية».

وفي الوقت نفسه، يُزعم أن مهمات استخباراتية وهجمات على أهداف إيرانية قد تم التخطيط لها وتنفيذها من القواعد الإسرائيلية، مثل تلك الموجودة في أربيل. وقد أخبر جنرال إيراني مؤخرًا إحدى وسائل الإعلام اليمنية أن هناك قاعدتين أخريين على الأقل في العراق.

وتذكرنا الأخبار عن القاعدة الإسرائيلية في العراق بعلاقة إسرائيل الوثيقة مع الرئيس الأذربيجاني «إلهام علييف» لدرجة سمحت لإسرائيل بالوصول إلى القواعد الجوية الأذربيجانية على الحدود الشمالية لإيران.

وكانت هناك تقارير تفيد بأن طائرات «إف-٣٥» الإسرائيلية تتمركز الآن هناك. كما زودت إسرائيل أذربيجان بطائرات بدون طيار خلال حرب عام ٢٠٢٠ مع أرمينيا.

وبالرغم من العلنية التي اتسمت بها عملية أربيل وكرمانشاه، فإن مثل هذه الهجمات ليس لها تأثير مستدام. وبالرغم أن الهجمات قد تعرقل قدرات الطائرات بدون طيار الإيرانية.

لكن إيران لديها بالتأكيد قواعد أخرى للطائرات بدون طيار كما أنها تحتفظ أيضًا بالمعرفة لتجديد المخزون المدمر.

> **إذا كان الهجوم الإسرائيلي بمثابة تحذير، فمن المؤكد أن إيران لن تستمع له**

وبالنظر إلى التخريب الإسرائيلي المتكرر للمنشآت النووية الإيرانية، فقد قام المهندسون الإيرانيون بالتأكيد بإصلاحها من جديد.

إذا كان الهجوم الإسرائيلي بمثابة تحذير، فمن المؤكد أن إيران لن تستمع له، وستواصل مساعيها لاختراق دفاعات إسرائيل، سواء بطائرات بدون طيار أو بوسائل أخرى. وقد يؤدي الهجوم الأخير إلى تصعيد الأعمال العدائية بشكل أكبر، ما قد يؤدي إلى حرب واسعة النطاق.

وفي الواقع، قد يؤدي سوء التقدير من أي من الجانبين إلى دخول إسرائيل وإيران في صراع مباشر لا يمكن التحكم فيه.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد(القطرية)

مايكل نايتس:

الضربات الإيرانية العابرة للحدود: نمط يبحث عن سياسة مناسبة

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني

في ١٢ آذار/مارس، أطلق «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني ما يصل إلى اثني عشر صاروخاً على أربيل، عاصمة «إقليم كردستان العراق». ويندرج العنف غير المبرر بين الدول – لا يختلف عن هجوم روسيا على أوكرانيا، من وجهة نظر القانون الدولي – ضمن إطار نمط متزايد من الضربات الإيرانية المباشرة التي لا يمكن إنكارها والتي تُشنّ عبر الصواريخ والطائرات بدون طيار على دول الشرق الأوسط. وتتطلب هذه الحادثة وحوادث أخرى مشابهة رداً منسقاً طال انتظاره على صعيد السياسات الدولية والعراقية.

هجوم أربيل

في الساعة ٠١:٢٠ بالتوقيت المحلي من يوم ١٣ آذار/مارس، تم إطلاق ما يصل إلى اثني عشر صاروخاً باليستياً قصيرة المدى، يُرجح أنها كانت من نوع «فاتح ١١٠»، من منطقة تبريز الإيرانية باتجاه أربيل المكتظة بالسكان. واجتازت الصواريخ حوالي ٢٧٥ كيلومتراً، وكان كلٌ منها يحمل أكثر من ١١٠٠ رطل من المتفجرات. وقد أصابت معظم القذائف بدقة فيلا فاخرة يملكها باز كريم، رجل أعمال بارز يرتبط بقادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، أي عائلة بارزاني. وأصابت قذيفة واحدة على الأقل المحطة التلفزيونية القريبة «كردستان ٢٤» (K٢٤) التي تملكها عائلة بارزاني. ولحسن الحظ، لم يسقط أي قتلى – ربما بسبب الساعة المتأخرة و/أو الاستهداف الدقيق. ومع ذلك، كان خطر حدوث أضرار جانبية مرتفعاً، وقبلت إيران هذه

المجازفة بإطلاقها صواريخ كبيرة على مدينة من مدًى بعيد.

في وقتٍ لاحقٍ من ذلك اليوم، اعترف مسؤول في «الحرس الثوري» الإيراني لم يُذكر اسمه لوكالة الأنباء الإيرانية «تسنيم» بأن منظمته هي التي نفذت الهجوم. وتم تقديم مجموعة من المبررات من قبل «الحرس الثوري» والقنوات الدعائية التابعة له في إيران والعراق. على سبيل المثال، زعمت قنوات الميليشيات العراقية أن طهران كانت تنتقم من موقع الإطلاق المفترض لضربة بطائرة بدون طيار في ١٤ شباط/فبراير على محافظة كرمانشاه الإيرانية، وهو الحادث الذي ألقى النظام باللوم فيه على إسرائيل. وبالمثل، وصفت بعض المنافذ الإعلامية الموقع بأنه مقر للموساد (الإسرائيلي) ومعسكر تدريب. وجاء الهجوم الصاروخي أيضاً بعد أيام فقط من شن غارة جوية إسرائيلية في ٧ آذار/مارس في سوريا أسفرت عن مقتل عقيدين في «الحرس الثوري»، مما دفع الأخير إلى التهديد بالانتقام في اليوم التالي. ورُبطت الحادثة أيضاً بالقائد الراحل لـ «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» قاسم سليماني. فقد تزامن التوقيت المحلي لهجوم أربيل على وجه التحديد مع وقت وفاته في الضربة الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وقد صادف عيد ميلاده في ١١ آذار/مارس.

نمط من الهجمات عبر الحدود

قد يكون هجوم أربيل هو الأكثر تهوراً من بين الضربات الإيرانية الأخيرة بالصواريخ والطائرات بدون طيار في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ولكنه ليس الأول على الإطلاق. فحتى لو كان المرء يميل إلى استبعاد مئات الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة العابرة للحدود التي شنها وكلاء إيران وشركاؤها ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة – وهي وجهة نظر خاطئة ومضللة من الناحية الاستراتيجية – فإن عدد الهجمات التي نفذتها إيران بشكل مباشر ويمكن إثباتها يُشكّل نمطاً في حدّ ذاته:

إطلاق الصواريخ الباليستية عبر المجال الجوي العراقي. في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٧ و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أطلقت إيران ما مجموعه ثلاثة عشر صاروخاً باليستياً متوسط المدى من طراز «ذو الفقار» أو «قيام-١» عبر الأجواء المدنية العراقية، وكانت هذه الصواريخ في طريقها لضرب أهداف تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا. وفي الحادث الأخير، حلّقت أيضاً طائرات بدون طيار من طراز «صاعقة» عبر أجواء العراق أيضاً. ولم يتم توجيه أي تحذير لسلطات الطيران المدني أو مسؤولين آخرين في بغداد. وسقط ما لا يقل عن ثلاثة من الصواريخ داخل العراق.

ضربة بصواريخ «فاتح-١١٠» على شمال العراق. في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت إيران سبعة صواريخ من طراز «فاتح-١١٠» من منطقة تبريز على قاعدة تابعة للمعارضة الإيرانية في بلدة كويسنجق العراقية، مما أسفر عن مقتل ثمانية عشر شخصاً. وساعدت ميليشيا «كتائب حزب الله» العراقية القوات الإيرانية في مراقبة العملية بطائرة بدون طيار من قاعدة بالقرب من كركوك.

إسقاط طائرة أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية. في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٩، أسقطت إيران في خليج عمان طائرة استطلاع بدون طيار من طراز «آر كيو – ٤ أيه غلوبال هوك» المستخدمة في المراقبة البحرية الواسعة النطاق.

هجمات بصواريخ جوالة على السعودية. في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أطلقت القوات الإيرانية في مدينة الأحواز الجنوبية ما لا يقل عن ثلاثة صواريخ جوالة على منشأة لمعالجة النفط في بقيق. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الميليشيات في إطلاق ١٨ طائرة إيرانية بدون طيار من طراز «دلتا» من الأراضي العراقية ضد بقيق وخريص.

الضربة الصاروخية الإيرانية على غرب وشمال العراق. في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وبعد وقتٍ قصيرٍ من شن الغارة الجوية الأمريكية التي قتلت سليماني، أطلقت إيران ستة عشر صاروخاً باليستياً من طراز «ذو الفقار» و«قيام-١» على قاعدة «عين الأسد» الجوية، حيث يتمركز مزيج من القوات العراقية والأمريكية. وتم إطلاق صاروخ آخر من طراز «قيام -١» باتجاه «مطار أربيل الدولي». وإجمالاً، أصيب ١١٠ مستشاراً أمريكياً تحت الحماية السيادية العراقية خلال الهجمات.

توصيات في مجال السياسة العامة

على الرغم من عدم إصابة أي شخص أمريكي في الضربة الأخيرة، إلا أن الرد الأمريكي والعراقي الجوهري لا يزال في غاية الأهمية لردع «الحرس الثوري» الإيراني. ويجب ألا يتخذ هذا الرد شكل هجمات مضادة قد تكون تصعيدية ضد أهداف

إيرانية – في هذه الحالة، قد يكون اعتماد مزيج من الخطوات العسكرية الدفاعية والعمل الدبلوماسي القوي فعالاً بنفسه. ومع كل ضربة عبر الحدود تقوم بها إيران دون عواقب، يتعلم النظام أنه يستطيع الانخراط بحرية في مستويات معينة من العدوان السافر ضد الدول المجاورة. وبالمثل، قد يستنتج شركاء الولايات المتحدة أن واشنطن لن ترد على العدوان السافر عبر الحدود طالما أن الأمريكيين لم يصابوا بأذى.

إن ردع «الحرس الثوري» عن القيام بمثل هذه المجازفة هو أكثر من مصلحة واشنطن في الوقت الذي لا يستطيع فيه الغرب تحمل أزمة عسكرية موازية لحرب أوكرانيا. ويمكن القول إن التقاعس عن الرد أو الكلمات الجوفاء هما الطريق الأكثر خطورة بالنظر إلى أن العديد من المنافسين (الصين وإيران وكوريا الشمالية) يراقبون ليروا كيف سيكون رد الولايات المتحدة بينما يتركز اهتمامها على روسيا. إن بذل الجهد اللازم لردع أي عمل إيراني سيكون أسهل بكثير من التعامل مع عواقب صاروخ مفاجئ آخر أو ضربة بطائرة بدون طيار – لا سيما بالنظر إلى خطر مقتل أعداد كبيرة من المدنيين في حالة وقوع ضربة خاطئة (على سبيل المثال، على طائرة أو مجمع سكني).

بعد وقتٍ قصيرٍ من هجوم ١٣ آذار/مارس، صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان أن واشنطن ستدعم العراق عبر المساعدة في الدفاع ضد الضربات الصاروخية الإيرانية. وتتواجد الدفاعات الأمريكية المضادة للصواريخ وللطائرات بدون طيار في «مطار أربيل الدولي» أساساً، ولكنها موجَّهة نحو التهديدات التي تأتي من مناطق الميليشيات المدعومة من إيران بالقرب من الموصل إلى الجنوب الغربي ولا تغطي المدينة بأكملها. ومن الضروري وضع مخطط حماية بزاوية ٣٦٠ درجة للتعامل مع الهجمات التي يتم شنها مباشرةً من إيران.

ويقيناً، أن توفير المزيد من الأنظمة من ترسانة الدفاع الصاروخي الأمريكية المثقلة أساساً قد يكون أمراً صعباً، لذلك قد تتطلب الإجابة تفكير استثنائي. على سبيل المثال، يمكن للمسؤولين أن يسهّلوا النشر المؤقت لنظام دفاع صاروخي غير تابع لـ «حلف شمال الأطلسي» في أربيل، وهو نظام غير ضروري لحالات الطوارئ في أوكرانيا أو تايوان (على سبيل المثال، بطاريات «باتريوت» القطرية، أو أنظمة صواريخ «هوك» المحسّنة الموجودة حالياً في الخدمة في دول أخرى).

كما أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنها ستعمل مع بغداد لمحاسبة إيران على الهجوم. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على السلطات الأمريكية إشراك الفصائل العراقية التي تحقق في الحادث – الحكومة المركزية، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والزعيم السياسي البارز مقتدى الصدر – وتزويدهم بأدلة استخبارية عن عمليات الإطلاق الإيرانية المكتشفة. ينبغي بعد ذلك السماح للعراقيين باستخدام هذه الأدلة لدعم شكوى في الأمم المتحدة.

وأخيراً،

على الولايات المتحدة وشركائها الدوليين تشجيع العراق بصورة غير علنية على طرد السفير الإيراني إيرج مسجدي. فبعيداً عن كونه دبلوماسياً عادياً، يُعد مسجدي ضابطاً نشطاً في «الحرس الثوري» الإيراني، وسلوكه منذ هجوم أربيل يتجاوز كل الحدود. ففي الساعات التي أعقبت الضربة الصاروخية أصدر بياناً هدد فيه العراق بشن ثلاث هجمات أخرى. وبعد يوم، ادّعى أن الضربة الإيرانية لم تنتهك سيادة العراق. بالإضافة إلى طرده، يحق لوزارة الخارجية العراقية أن تطلب ألا يكون أي بديل مستقبلي ضابطاً في «الحرس الثوري». وبالمثل، يجب على بغداد و «إقليم كردستان» النظر في إغلاق القنصلية الإيرانية مؤقتاً في أربيل، والتي ربما كانت مصدراً للمعلومات الاستخبارية حول استهداف الهجوم على أربيل.

يجب أن تَطْمَئِن بغداد من واقع أن جميع هذه الخطوات يمكن الرجوع عنها متى رأت ذلك مناسباً. وفي غضون ذلك، فإن طرد الدبلوماسيين الإيرانيين للمرة الأولى من شأنه أن يبعث برسالة قوية مفادها أن العراق مستعد لاتخاذ إجراءات حازمة ويستحق الدعم الدولي. وقد يؤدي أيضاً الدفاع عن سيادة العراق ضد إيران إلى تحسين نفوذ بغداد عندما يحين الوقت لطلب الدعم الدولي من أجل تقليص التوغلات العسكرية التركية.

*مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة «ليفر» في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

عريب الرنتاوي:

إثنا عشر صاروخاً.. وثلاث رسائل

فجر الأحد (١٣ مارس) أطلق الحرس الثوري الإيراني، اثني عشر صاروخاً باليستياً، ضد ما وصفه بموقع استراتيجي للموساد، على مقربة من أربيل، عاصمة إقليم كردستان.. النبأ أكدته قيادة الإقليم، وقالت إنه كان يستهدف القنصلية الامريكية، في وقت نفت فيه واشنطن، تعرض أي من منشآتها لأي اعتداء، فيما خيّم الصمتُ المطبق على إسرائيل، قبل أن تتوالى التسريبات اللاحقة، كاشفةً عن بعض تفاصيل الموقع المستهدف، والذي يبدو أنه منشأة تدريب استخبارية، تشغلها أجهزة إسرائيلية وامريكية وغربية، فضلاً عن الكرد أنفسهم.

الحادث غير مسبوق لجهة الهدف والصواريخ المستعملة لضربه، ما أثار جملة من التكهنات، حول توقيته، والهدف من ورائه ومضامين الرسائل التي يحملها والجهات الموجّهة إليها، وهي أسئلة ما زالت تثير النقاش، برغم مضي قرابة الأسبوع على الحادثة.. وفي ظني، أن طهران أرادت بتبنيها، رسيماً وعلنياً، هجوماً نادراً على أربيل، أن تبعث بثلاث رسائل:

الرسالة الأولى:

للولايات المتحدة، ومفادها أن طهران ماضية في تطوير برنامجها الصاروخي، وأنها قطعت أشواطاً في دفع مدياتها إلى حدودها القصوى، وتطوير «ذكائها» وقدرتها على إصابة أهدافها بدقة، وأن هذه العملية ستتواصل، بالاتفاق النووي في فيينا أو من دونه، سيما وأن ثمة مطالبات عدة، في الإقليم وإسرائيل ودول أخرى، تدعو لإدراج برنامج إيران

الصاروخي، على جدول أعمال أية مفاوضات تجمعها بالغرب، سواء في فيينا وبهدف إحياء الاتفاق النووي، أو على أي مسار آخر.

دلالة التوقيت (لحظة إطلاق الصواريخ) تم اختياره بدقة، وليس صدفةً أبداً، ليتزامن مع لحظة اغتيال الجنرال قاسم سليماني في محيط مطار بغداد (٣ يناير ٢٠٢٠)، لكأن طهران أرادت تذكير واشنطن، بأن الحساب عن تلك الفعلة لم يُقفل بعد.

ولأن الهدف المرصود، لا يبعد عن قنصلية واشنطن في أربيل، سوى بمسافة قصيرة، فقد أرادت طهران أن تبعث برسالة ثالثة لواشنطن، بأن لا حصانة لأحد حتى وإن استقر على مقربة من الحرم الدبلوماسي الامريكي، وأن إيران لم تتوقف طويلاً، عند إمكانية وقوع «خطأ» في توجيه الصواريخ، وأنها ماضية لضرب ما تراه من أهداف مشروعة، دون كبير اعتناء بسلامة الامريكيين ومنشآتهم.

المفارقة، أن العملية التي نفذها وتبناها الحرس الثوري الإيراني، جاءت في ذروة نقاشات غير مباشرة، بين واشنطن وطهران، حول مصير العقوبات الامريكية المفروضة على الحرس، باعتبارها العقدة الأهم المُتبقية لإنجاز اتفاق في مفاوضات فيينا، لكأن طهران تريد إعطاء مصداقية أكبر، لقولها إن رفع العقوبات عن الحرس، هو «خط أحمر» إيراني لا تراجع عنه، وأن لا اتفاق من دون ذلك، وهو ما جاءت المعلومات والتسريبات بعد ذلك لتقول، أن واشنطن تدرس إمكانية رفع العقوبات عن الحرس الثوري، وإن قراراً بهذا الشأن، لم يتخذ بعد.

الرسالة الثانية:

لإسرائيل، ومفادها أن «الحساب يجمع»، وأن على حكومتها والمستوى الأمني والعسكري فيها، أن يتحسب لردود أفعال إيرانية انتقامية على أي استهداف لمنشآت أو شخصيات إيرانية، عسكرية أو أمنية، وأن طهران لم تعد تكتفي بردود أفعال حلفائها وميليشياتها المنتشرة في المنطقة، وأنها ستقوم بنفسها، بإيقاع «القصاص» بالإسرائيليين، إن لم يتوقفوا عن استهداف إيران في عمقها أو في الخارج.

بهذا المعنى، يمكن النظر للعملية الصاروخية في أربيل، بوصفها «رداً» من صنف عمليات التعرض لسفن إسرائيلية في عرض البحار، رداً على استهداف إسرائيل لسفن إيرانية، بصرف النظر عن الرايات التي ترفعها سفن الفريقين، كما أنها تجري في سياق الهجمات والهجمات المضادة التي تتبادلها الدولتان في الحقل «السيبراني»... كما أنه يجدر التذكير بانكشاف محاولات إيرانية لخطف أو قتل إسرائيليين، كرد ثأري على اغتيالات نفذتها إسرائيل ضد شخصيات علمية وعسكرية إيرانية.

هي إذن، الحرب المفتوحة بين الخصمين اللدودين، تسعى من خلالها إسرائيل، لعرقلة برامج إيران النووية والصاروخية، وتقليص تمددها الإقليمي، وبأي ثمن... وفي المقابل، تحاول إيران بواسطتها، إرساء «معادلة ردع» جديدة، تُنتج قواعد اشتباك جديدة، تجعل إسرائيل تتحسب لأفعالها قبل أن تُقدم عليها... هنا، يمكن القول، أن العملية الصاروخية الإيرانية، جاءت مفاجئة لإسرائيل، التي كانت تتوقع أن يتولى حزب الله أو ميليشيات تابعة لإيران في سوريا، مهمة الرد على مقتل ضابطين إيرانيين رفيعي المستوى في دمشق، قبل أيام، وقبلها، عملية الاستهداف لمستودعات وأماكن إنتاج «المسيّرات» الإيرانية في كرمنشاه... إسرائيل توقعت أن يأتيها الرد من الشمال وفي عمقها، فجاءها من الشرق وعلى مبعدة مئات الكيلومترات من حدودها.

لكن خبراء ومراقبين، ممن يتابعون «دوامة النار» بين إيران وإسرائيل، يستبعدون أن تنجح إسرائيل في إحباط البرنامجين، النووي والصاروخي لإيران، لأسباب تتعلق أساساً بعدم قدرتها على فعل ذلك، دون تورط مباشر من الولايات

المتحدة، التي لا ترغب في ذلك، وتفضل عليه، خيار إتمام الاتفاق في فيينا، أو لأسباب أخرى، تتصل بالخشية من اندلاع مواجهة شاملة بين إسرائيل من جهة وإيران وحلفاؤها في كل من لبنان وسوريا وغزة من جهة ثانية.

كما أن هؤلاء الخبراء والمراقبين، يرون أن نجاح إيران في خلق «معادلة ردع متبادل»، ما زالت تحول دونه الفجوة الكبيرة، بين نوعية وشدة الضربات الإسرائيلية مقابل الضربات الانتقامية الإيرانية... ثمة فجوة تكنولوجية – استخبارية واسعة بين الجانبين، وإن لم تتمكن إيران من ردمها، فإن إسرائيل ستواصل العمل بيدين طليقتين، في الأجواء السورية، وأحياناً العراقية، وفي العمق الإيراني في غالب الأحيان.

الرسالة الثالثة:

للعراق والعراقيين، إذ أخفقت محاولات طهران، الالتفاف على نتائج انتخابات أكتوبر الفائت النيابية العراقية، والتي لم تحمل أخباراً سارة لإيران وحلفائها، فالزيارات المتكررة التي قام بها إلى بغداد والنجف، قادة إيرانيون كثر، بالذات اسماعيل قاآني، لم تُقنع مقتدى الصدر، زعيم التيار الشيعي المتصدر لنتائج تلك الانتخابات، بالجنوح لخيار «حكومة توافق» تضم الجميع، بما فيها أنصار إيران الأقربين.

فكانت الضربة الصاروخية لمحيط أربيل مزدوجة: فهي رسالة موجهة للصدر، بأن إيران باقية في العراق، وكذا حلفائها، ولحليفه الكردي المتصدر للأحزاب الفائزة عن الإقليم: مسعود البارزاني، ومؤدّاها، بأن الرهان على حكومة أغلبية وطنية، بدل حكومة الوحدة الوطنية، هو رهان خاسر، وربما يعرض بعض أطرافه، لتحديات ومخاطر جديدة.

وربما لهذا السبب، سارعت القوى الفائزة في الانتخابات العراقية والرئاسات الثلاثة، إلى التنديد بأشد العبارات بالهجوم الصاروخي باعتباره مسّاً بسيادة العراق وأمنه، وانتهاكاً لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار، فضلاً عن رفض واسع لتحويل العراق، إلى «صندوق بريد» لتبادل الرسائل الإقليمية والدولية الدامية.

طهران وحلفاؤها، ردّوا بأن العملية لم تكن موجهة ضد العراق، بل ضد «وكرٍ للموساد»، وأن من بادر إلى عدم احترام حسن الجوار، هم من جاءوا بعملاء الموساد إلى أرضهم، ليسخروها كمنصة للتجسس على إيران واستهدافها كما حصل في فبراير الفائت، حتى أن أصواتاً عراقية، بدأت ترتفع مطالبة بتحقيق نزيه وشفاف حول صحة الادعاءات الإيرانية والنفي الكردي، لوجود مراكز وقواعد للموساد الإسرائيلي على أرض الإقليم، وهو أمر نستبعد حدوثه، في ظل تعقيدات المشهد العراقي الداخلي.

خلاصة القول:

يبدو أن رسائل إيران، قد وصلت إلى من يعنيهم الأمر، أما كيف ستكون رسائلهم الجوابية، فتلكم مسألة لم تتضح بعد: واشنطن اكتفت بإدانة الهجوم الصاروخي، وظلت على حماستها لإنجاز الاتفاق النووي، بل وكشفت عن شروعها في بحث رفع العقوبات المفروضة على الحرس الثوري... الأزمة العراقية الداخلية، تعود للمربع الأول، كلما لاحت في الأفق بوادر انفراج، حتى أن الحديث عن انتخابات مبكرة قريبة، بدأ يتسلل إلى الجدل الوطني العام... أما إسرائيل، فهي تدرس وتقيّم، بميزان الربح والخسارة، أثر هذه العملية على ضرباتها اللاحقة، وقرارها الاستراتيجي بمطاردة إيران في برنامجيها النووي والعسكري ودورها الإقليمي... والأرجح أنها ستواصل «التحرش» بإيران، وإن بقدر أعلى من الحذر، إلى أن تبلغ ردود الأفعال لإيرانية، القدر ذاته، من الشدة والقوة والقدرة على الإيذاء، عندها، وعندها فقط، يمكن الحديث عن «معادلة ردع متبادل» وقواعد اشتباك جديدة.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

بين كردستان واسرائيل

إسرائيل هيوم

تقرير: نوعا بار:بعد هجمة الصواريخ الباليستية الايرانية على مواقع مختلفة في أربيل عاصمة اقليم الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق زعم أن قاعدتين اسرائيليتين لا تزالان نشطتين في الاقليم ذي الحكم الذاتي. طرح طلب واضح لاخلائهما والا فان ايران ستعمل عسكريا بشكل حر.

على العدوان الايراني تجاه الحكم الذاتي الكردي وعلى العلاقات المركبة لاربيل وبغداد يمكن أن تكتب اكوام من الكلمات، ولكن سواء كان الادعاء الايراني بان اسرائيل تعمل من داخل اراضي الحكم الذاتي صحيحا أم لا – فان مجرد اطلاقه يلمح بان ثمة ارتباطا واضحا بين الكيان السياسي الكردي في شمال العراق واسرائيل، ارتباطا شاذا جدا بين اقلية اسلامية والدولة اليهودية.

الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق – او الحكم الاقليمي الكردي – اقيم في ١٩٩٢ بعد أن اعلنت الولايات المتحدة اثناء حرب الخليج عن منطقة حظر طيران فوق الاجزاء التركية من شمال العراق ما ادى الى طرد قوات الرئيس العراقي صدام حسين من المنطقة. واقام زعماء التنظيم السري الكردي – مقاتلو البشمركة – برلمانا وحكومة، واصبحت اربيل عاصمة الاقليم.

شهد اقليم الحكم الذاتي حربا اهلية دامية بين ١٩٩٤ – ١٩٩٧ بين الفصيلين السياسيين الكرديين الاساسيين. وانتهت الحرب بتسوية سياسية سمحت بقدر معين من الاستقرار والديمقراطية في هذا الاقليم. وبعد سقوط نظام صدام في ٢٠٠٣ اصبح اقليم الحكم الذاتي الكردي جزءا من الاتحاد الفيدرالي العراقي ونال الحكم الذاتي. وادى الامر الى ازدهار اقتصادي كبير. بخلاف العراق الذي غرق في حرب الكل ضد الكل وفي ركود لا ينتهي، نما وتطور الاقليم الكردي.

قطع العلاقات – وتسخينها

العلاقة بين الدولة اليهودية والكرد في شمال العراق نشأت قبل كثير من نيل الكرد قدر ما من الحكم الذاتي.

فقد بدأت العلاقة منذ الستينيات، عندما تطلعت حكومة اسرائيل الى ايجاد تحالف للقوى غير العربية في الشرق الاوسط لاجل تحقيق نوع ما من التفوق في مواجهة وحدة الدول العربية في صراعها ضد اسرائيل.

بمساعدة ايرانية، سلح الموساد ودرب مقاتلي زعيم الكرد الشهير مصطفى برزاني. زعماء الكرد، بمن فيهم برزاني نفسه – وصلوا في زيارات سرية الى اسرائيل، وممثلو الجيش والحكومة في اسرائيل وصلوا الى شمالي العراقي.

ان العلاقة بين الاقلية الكردية في العراق واسرائيل وصلت الى ذروتها في ١٩٦٦ عندما نجحت قوة من مقاتلي البشمركة الكردية في أن تصفي بقواها الذاتية لواء من الجيش العراقي في معركة جنوبي اربيل.

واقامت اسرائيل في تلك الفترة مستشفى ميداني للمقاتلين الكرد الذين اصيبوا. رغم ذلك، في ١٩٧٥ قطعت ايران علاقاتها مع الكرد، والعلاقة بين اسرائيل والكرد انقطعت بقدر ما.

رغم انقطاع العلاقات والمصاعب التي علق فيها الصراع الكردي لاجل الاستقلال، فان المشاعر المؤيدة لاسرائيل في اوساط الكثيرين من رجال القيادة الكردية بقيت على حالها، بل ان اسرائيل نقلت مساعدة انسانية الى شمال العراق عبر تركيا في الثمانينيات.

مع طرد قوات صدام من شمال العراق بدأ تحسن متجدد في العلاقات.

في ٢٠٠٤ التقى زعيم الاقليم الكردي مسعود برزاني مع رئيس الوزراء ارئيل شارون، واعلن الرجلان عن علاقات معينة بين الحكم الذاتي واسرائيل.

واعلن برزاني نفسه بعد ذلك بانه اذا اقام العراق علاقات مع اسرائيل فانه سيعمل على اقامة قنصلية اسرائيلية في اربيل.

وعلى مدى السنين اشارت تقارير اجنبية الى علاقة متصاعدة بين اسرائيل واربيل، وفي اثناء الحرب ضد داعش بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧، علم أن اسرائيل ساعدت البشمركة في صراعها ضد التنظيم الارهابي.

"فرح بنجاح اسرائيل"

في ضوء التهديد المتصاعد من ايران، يرى الكثيرون في كردستان العراقية الحلف مع اسرائيل كحلقة اخرى تساعد على ضمان مستقبل الحكم الذاتي بل وربما رفعه في المستقبل الى الاستقلال.

د. مهدي فرج، محاضر وخبير في العلاقات الدولية في الجامعة الكردية يقول: "نحن نتقاسم الكثير من المزايا المشتركة. في الماضي ساعد الكرد اليهود بالهجرة الى البلاد، واسرائيل ساعدت الكرد في القتال ضد صدام. مثل كرد كثيرين، أنا سعيد بنجاح اسرائيل. واقدر جدا قصتها. كان بودي أن ارى اسرائيل تساعد في حل المسألة القومية للكرد".

*الترجمة:صحيفة»الغد»الاردنية

إيرول كاتيريسي أوغلو :

المسألة الكردية المعقّدة في تركيا

لطالما كنت من أولئك الذين يعتقدون أن أولئك الذين يعيشون في غرب البلاد لا يفهمون المشكلة الكردية.

عندما أقـول أولـئـك الـذيـن يعيشون فـي غرب البلاد، أعني أولئك الذين يعرفون أنفسهم في الغالب بالمصطلحات التركية والسنية والعلمانية.

بما أنهم لا يعرفون ما يمر به الكرد، فلا يمكنهم فهم أي شيء يتعلق بهم. لا يمكنهم فهم سبب تمردهم

من وقت لآخر منذ بداية الجمهورية، ولماذا يوجد حزب العمال الكردستاني، ولماذا يتم إغلاق أحزابهم السياسية القائمة في كثير من الأحيان، والأهم من ذلك، سبب ولائهم الشديد لعبد الله أوجلان.

أعتقد أن هذا هو أحد أسباب عدم إمكانية حل ما يسمى بالمشكلة الكردية. جزء كبير من المجتمع ليس لديه معرفة بما يمر به الكرد.

الفهم البدائي للدولة، الذي حاول ذات مرة أن يقول إنه لا يوجد كرد بهذا الهراء «الكرد من قبائل الأوغوز التي تصدر صوت الذئب أثناء المشي على الجبال الثلجية»، لا يزال يحافظ على موقف الإنكار بقوله: «الكرد لديهم مشاكل ولكن لا توجد مشكلة كردية».

ربما يكون حزب العمال الكردستاني قد لعب دورًا مهمًا في تطور الكرد من مجتمع مشتت أو مندمج جزئيًا أو مهيمن دينيًا إلى شعب واعٍ بهويته اليوم، لكنني أعتقد أن الدور الرئيسي الذي لعبته سياسات القمع لحكام جمهورية تركيا ضد الكرد. العديد من الأساليب، من سجن ديار بكر إلى حرق القرى والنفي القسري، أنتجت تأثيرًا يوحد الشعب الكردي ويزيد من الوعي بأنهم شعب.

استمر عقل الدولة في الدولة في إخبار الناس في غرب البلاد بقصة أن الكرد كانوا في حالة حرب مع الدولة لأغراض انفصالية، وما زالت تروي هذه القصة.

لكن ما لا يستطيع عقل الدولة أن يفهمه، نعم، قد تكون هناك أفكار انفصالية بين الكرد، لكن المشكلة الحقيقية للكرد هي الرغبة في حياة كريمة تليق بالكرامة الإنسانية. إنهم لا يريدون أن يفهموا هذا، ولا يريدون ذلك، لأنهم فضلوا أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم «أخ» وأن ينظروا إليهم على أنهم «إخوة». كانت العلاقة التركية الكردية، التي حكم عليها بهذه المفاهيم الأبوية، إشكالية منذ البداية.

كانت الخطوة الأهم في هذه العلاقة بلا شك ما يسمى بـ «عملية الحل» التي اتخذها حزب العدالة والتنمية. في واقع الأمر، إذا كان هناك من اعتقد أن كلامي أعلاه كان مؤيدًا جدًا للكرد، دعني أخبرك على الفور أنني شاهدت فرحًا وسعادة لا تصدق في الجغرافيا والمدن حيث يشكل الكرد الأغلبية.

كان الناس متحمسين للغاية لأنهم سوف يجتمعون مع أطفالهم، وأن الأعمال العدائية ستنتهي، والأهم من ذلك، أنه سيكون لديهم حقوق مواطنة متساوية مع الأتراك. لكن مهما حدث، فقد انتهت هذه العملية، وأعيدت حالة الحرب، بغض النظر عمن وضعها موضع التنفيذ ولأي غرض.

> **بما أنهم لا يعرفون ما يمر به الكرد، فلا يمكنهم فهم أي شيء يتعلق بهم**

والغرض من شرح ذلك هو التأكيد على أنه مطلب أخلاقي للأحزاب السياسية القائمة في الغالب على شرائح تركية وسنية وعلمانية في الغرب لتكون قادرة على قول ذلك علانية إذا كانت لديها مشكلة مع عقل الدولة هذا، وأن تشرح لقاعدتها الأخطاء التي ارتكبها حكام الدولة حتى الآن.

إذا كانوا، بالطبع، يعتقدون أنه شرط لا غنى عنه للديمقراطية للأتراك والكرد أن يعيشوا معًا كمواطنين متساوين.

هل تعتقد أنهم يؤمنون بذلك؟

*موسوعة احوال تركية

الشرطة في تركيا تحظر الملابس الكردية خلال احتفالات نوروز

منعت القوات الأمنية في تركيا عددا من الكرد الذين يرتدون الزي الكردستاني التقليدي من حضور احتفال نوروز الكبير الذي أقيم في مدينة ديار بكر في الجزء الشرقي من البلاد يوم الاثنين، بحسب ما قاله الحاضرون الذين تحدثوا إلى موقع روداو.

وقالت مراسلة روداو، راوين ستيرك، في وقت سابق إن الملابس التي تحمل «موضوعًا وطنيًا» محظورة في هذا الحدث.

وأشارت سترك إلى أن الزوار يمرون بأربع نقاط تفتيش قبل وصولهم إلى الساحة، و»بعض نقاط التفتيش لم تسمح لمن يرتدون ملابس كردية بالدخول».

وأكد الحاضرون أيضا سلوك الشرطة تجاه الناس.

قال آية الله أشتي، رئيس حزب الحرية، لمراسل روداو، هيفيدار زانا، عن الحادث الذي حدث بينه وبين ضباط الشرطة.

في محاولة لشرح مظهره، أخبر أشتي القوات أنه رجل دين وأن ملابسه تعكس ذلك.وأضاف أشتي: «عرفني أحد ضباط الشرطة وأخبرني أن أصبر وأن أتركه يتحدث إلى قائده». «التقطوا صورة لي وأرسلوها إلى القائد، ثم قالوا إنهم سيسمحون لي بدخول المنطقة ولم يُسمح لأي شخص آخر بالدخول».

ترك رجل الدين أشتي غاضبًا من موقفهم، وأخبر الضباط أن هذا النوع من السلوك يسبب التوتر والعداوة بين الناس.

«إذا لم تسمحوا لي بارتداء ملابسي، كيف أحترمكم؟» وفقاً لما قاله أشتي للضباط.

كما قال المغني الكردي الشهير هوزان كازو إن الضباط سمحوا له بالدخول فقط بعد أن استولوا على الجزء العلوي من زيه الكردي.

«لم يسمحوا لي بالدخول بالزي الكردي واضطررت إلى خلع الجزء العلوي منه ... لم يسمحوا لي بالدخول إلا بسراويل ملابسي الكردية. قال كازو، ٧٢ سنة، «صادروا الجزء العلوي من ملابسي.

> كلمة «كردستان» محظورة في البرلمان، وأغلقت معظم وسائل الإعلام الكردية الخاصة

وقالت الشرطة لكازو إن الملابس الكردية ممنوعة في الحدث.

«لم أكن أنا وحدي، كل من جاء كان له نفس المصير. صادروا ملابس مئات الأشخاص «.

تحظى احتفالات نوروز بأهمية خاصة بالنسبة للكرد في تركيا، الذين لم يُسمح لهم بالاحتفال بهذه المناسبة التي تشير إلى بداية الربيع منذ عقود، ويواجهون ضغوطًا متزايدة من حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في السنوات الأخيرة.

وأظهرت لقطات انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي قوات الشرطة وهي تستخدم خراطيم المياه لتفريق حشد كبير من الزوار أثناء توجههم إلى الاحتفال.

تم اعتقال أكثر من ١٠٠ شخص شاركوا في احتفالات ديباركابير، وفقًا لمراسل رووداو.

احتفل مئات الآلاف من أبناء إقليم كوردستان، وكذلك المناطق الكردية في تركيا وإيران وسوريا، بعيد نوروز الأحد، في إشارة إلى يوم التحرر من الاستبداد والمقاومة.

وأقيمت احتفالات جماعية في اسطنبول وأنقرة وأضنة وعنتاب وإزمير ومناطق فان وحكاري (كوليميرج) وباتمان المأهولة بالكرد يوم الأحد.

وقال كازو إن رؤية حشود الكرد تدفئ قلبه.

وقال: «إن رؤية هذا الحماس يبهج روحي، فقد عانت أمتنا الكردية من آلام ومعاناة لا توصف».

«عندما بدأنا، لم نتمكن حتى من نطق كلمة واحدة باللغة الكردية، حتى في منازلنا ... هذا هو الأسف والحماس لمدة ٧٠ عامًا ... وهذا يشبه الولادة من جديد.»

هناك تاريخ طويل من العداء والصراع حول القضايا والحقوق الكردية في تركيا. أنكرت الدولة في بعض الأحيان وجود الكرد ذاته.

كلمة «كردستان» محظورة في البرلمان، وأغلقت معظم وسائل الإعلام الكردية الخاصة، ويتعرض حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد لضغوط هائلة مع وجود المئات من أعضائه في السجن. شنت جماعة كردية مسلحة، حزب العمال الكردستاني (PKK)، صراعا منذ عقود مع الدولة.

تعتبر تركيا حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وتعتقل المئات من أنصار وأعضاء ومسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي بسبب صلات مزعومة بالجماعة.

هنري باركي:

تركيا والحرب الروسية على أوكرانيا: شبكة بالغة التعقيد

وجدت تركيا نفسها في وضع لا يحسد عليه مع دخول الحرب الروسية في أوكرانيا أسبوعها الثاني، فهناك علاقات جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية تربطها مع طرفي الحرب، وفي خضم صراع لا يوجد فيه مكان للمهزوم، فإن الخيارات التي ستتخذها أنقرة الآن ستغضب أو تخيّب آمال أحد الطرفين، وحسابات تلك الخيارات ستصبح أكثر تعقيدًا مع استمرار الصراع.

وتبدأ التحديات الفعلية للرئيس رجب طيب أردوغان في حقيقة أن تركيا تنتمي إلى حلف الناتو، وهو ما وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه سبب رئيسي لبدء العمليات العسكرية، وبينما يرفض الناتو صراحة التدخل المباشر، إلا أنه قام بحشد قوته السياسية الكبيرة لإظهار جبهة موحدة ضد روسيا.

وهناك ثلاثة أطراف تسحب تركيا صوبها، وهي روسيا وأوكرانيا وإجماع الناتو بقيادة الغرب، ويُعد الناتو طرفا محفوفا بالمخاطر، لاسيما بعد شراء تركيا لصواريخ أس – ٤٠٠ الروسية المتطورة المضادة للطائرات وانزلاق أردوغان نحو الاستبدادية.

أفضل ما يمكن لأردوغان فعله هو الاستعداد لعجز ونقص محتمل، ومن بين الخيارات القليلة المتوفرة

> التحديات الفعلية لأردوغان تبدأ في حقيقة أن تركيا تنتمي إلى حلف الناتو

لديه، التسريع في التقارب مع الشرق الأوسط، وخاصة مع مصدري الهيدروكربونات، في حال كان عليه تعويض الواردات الروسية المفقودة

كما أن علاقات تركيا الاقتصادية مع أوكرانيا وروسيا كبيرة وواسعة، حيث تستورد تركيا ما يقرب من ٤٥ في المئة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا و٧٠ في المئة من القمح (بينما توفر أوكرانيا ١٥ في المئة من الحبوب). وبنفس القدر من الأهمية، تعد تركيا وجهة صيفية أولى للسياح الروس والأوكرانيين، حيث يزورها ٥ ملايين سائح سنويًا، وفي مواجهة أزمة المدفوعات، قد يكون لانهيار موسم السفر الصيفي في تركيا تداعيات خطيرة على اقتصادها.

وفي أثناء ذلك، تبيع تركيا طائرات دون طيار لأوكرانيا، وهو الأمر الذي أثار استياء موسكو كثيرًا، وقد أثبتت تلك الطائرات فعاليتها في العديد من ساحات القتال، بما في ذلك المعركة الحالية، حيث أعلنت كييف يوم الأربعاء أنها تلقت شحنة جديدة، وتعد الطائرات دون طيار مصدر فخر للأتراك ودليلا على التطور الإلكتروني التركي، لكن من خلال الاستمرار في تصديرها إلى أوكرانيا، لن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة غضب روسيا ونقمتها.

وهناك قضايا أخرى تتصادم فيها تركيا مع روسيا، أو تعول فيها أنقرة على حسن نية موسكو لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتعد سوريا أكبر تلك القضايا، حيث تدعم روسيا بشار الأسد الذي لا يزال في السلطة بسبب التدخل الروسي، بينما دعمت تركيا المعارضة. ومع ذلك، أعطى الكرملين شيئا من الحرية للعمليات التركية ضد الكرد السوريين، الذين تتهمهم أنقرة بأنهم حلفاء مع متمرديهم الكرد. وبالنسبة إلى الأتراك الذين غزوا بالفعل أجزاء من الأراضي الكردية السورية المعروفة، فإن منع ظهور أيّ كيان سياسي كردي في شمال سوريا هو ضرورة استراتيجية.

ويعد البعد الجغرافي بمثابة تحد آخر، فوفقًا لاتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦، تدير تركيا مضيق البوسفور والدردنيل في البحر الأسود، وهي نقطة خلاف لكلّ من أوكرانيا وروسيا، وهما قوتان تطلان على البحر الأسود، وقد قامت تركيا حتى الآن بإدارة الاتفاقية باقتدار ونزاهة. وكانت تركيا تفضل البقاء خارج دائرة هذا الصراع، لكن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي طلب من الأتراك النظر في بنود "الحرب" الخاصة بالاتفاقية، وبالتالي منع عبور السفن الحربية، وقد امتثلت تركيا في السابع والعشرين من فبراير، ووصفت التوغل الروسي في أوكرانيا بأنه "حرب" وتعهدت بإغلاق المضيق في وجه السفن الروسية.

وكان طلب زيلينسكي سياسيًا بدرجة أكثر من كونه

تركيا وسيط منحاز لأوكرانيا ويخشى غضب روسيا

استراتيجيا، بقصد دفع تركيا لاتخاذ موقفً. وقد تم إغلاق المضائق الآن أمام السفن الحربية من جميع الدول الأخرى، بما في ذلك أعضاء الناتو، وقد تكون النتيجة غير المقصودة هي أن إمـدادات الإغاثة المستقبلية لأوكرانيا لن ترافقها السفن البحرية لقوات التحالف.

وقد وجه أردوغان انتقادات لحلف شمال الأطلسي في البداية، مشيرًا إلى أن رد التحالف لم يكن قويًا بما يكفي. ومع ذلك، فقد حرص أيضا ألا يدير ظهره لروسيا أو لأوكرانيا. وكان الحل الذي طرحه هو من خلال تقديم نفسه كوسيط لحل الصراع. وتجنب أردوغان إثارة غضب بوتين من خلال الامتناع عن التصويت في المجلس الأوروبي حول قرار بتعليق عضوية روسيا، ولكن عندما واجه انتقادات، شارك في رعاية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أدان الهجوم الروسي.

وقد أعلنت تركيا أنها لن تتبع الغرب فيما يخص تطبيق عقوبات صارمة ضد روسيا، وهناك نوعان من الأسباب لذلك. الأول هو سبب سياسي، حيث خلقت سنوات من الخطاب المعادي للغرب من قبل أردوغان ووسائل الإعـلام التي تسيطر عليها الدولة أجواء غير مرحبة بالسياسات الغربية، وخاصة السياسات الامريكية، ويعتقد الكثيرون في تركيا أن بوتين قد خُدع بغزو أوكرانيا حتى يتمكن الناتو من توجيه ضربة حاسمة له، وعليه فإن اتخاذ موقف قويّ ضد موسكو قد يثير معارضة داخلية (حتى لو أدى تدمير أوكرانيا واحتلالها إلى زيادة الضغط الخارجي على أنقرة بشكل أكبر).

ويتعلق السبب الثاني والأكثر أهمية بالآثار الاقتصادية للعقوبات على الاقتصاد التركي، الذي يعاني من تقلص احتياطيات البنك المركزي وضعف العملة، فضلا عن التضخم المرتفع. ومع اعتماده على روسيا لتزويده بالقمح والوقود والسياح، فليس لدى أردوغان مجال للمناورة ولا القدرة على التأثير على الأحداث المستقبلية. وهذا أيضًا يجعل تركيا وسيطا غير محتمل في الصراع، فلدى الروس طرق عديدة لممارسة الضغط على أردوغان بينما لا تملك أوكرانيا أيّا من تلك الطرق.

وأفضل ما يمكن لأردوغان فعله هو الاستعداد لعجز ونقص محتمل، ومن بين الخيارات القليلة المتوفرة لديه التسريع في التقارب مع الشرق الأوسط، وخاصة مع مصدري الهيدروكربونات، في حال كان عليه تعويض الواردات الروسية المفقودة.

في المستقبل البعيد، ماذا لو تحولت أزمة أوكرانيا إلى تمرد طويل الأمد تدعمه دول الناتو؟ فهنا ستخيب كل التوقعات، حيث ستتفاقم التحديات الاقتصادية بسبب المشاكل العسكرية المحتملة، وكلما طالت مدة هذه الحرب، زادت احتمالية عدم وجود خيار آخر أمام أنقرة سوى تعزيز علاقاتها مع شركائها في الناتو.

*جامعي متخصص بالعلاقات الدولية

الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي:

بعد كل لقاء بين PDK والدولة التركية تتجدد المؤامرات ضد كردستان

وكالة انباء هاوار:

قال الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي غريب حسو، إن حشود الديمقراطي الكردستاني(PDK) في منطقة حفتانين هي لفك الحصار عن الاحتلال التركي المنهزم هناك، وإعاقة عملية الاتصال والتواصل بين قوات الدفاع الشعبي، مؤكداً أن الديمقراطي الكردستاني ينسف جسور الوحدة الوطنية الكردستانية.

عقب اللقاء الذي جمع رئيس إقليم جنوب كردستان نيجرفان البرزاني مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على هامش أعمال المنتدى الدبلوماسي في أنطاليا، في الـ ١٢ آذار الجاري، استقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني قواته

والعشرات من الآليات المدرعة إلى منطقة حفتانين في جنوب كردستان لنشرها هناك، فيما يبدو أنه استعداد لهجوم جديد محتمل على قوات الدفاع الشعبي.

تعليقاً على الموضوع وعلى جميع ممارسات الحزب الديمقراطي الكردستاني العدائية للكرد وتواطؤه وتعاونه مع جيش الاحتلال التركي، أجرت وكالتنا لقاءً مع الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي (TEV-DM)، غريب حسو الذي أهاب بالشعب بالكردي لرفع وتيرة المقاومة والالتفاف حول قوات الدفاع الشعبي (الكريلا).

معاداة الكرد بين الدولة التركية المحتلة والحزب الديمقراطي الكردستاني

حسو قيّم العلاقة القائمة على معاداة الكرد بين الدولة التركية المحتلة والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقال: «بعد كل زيارة يقوم بها قياديو الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى دولة الاحتلال التركي -العدو اللدود لإرادة شعوب المنطقة عموماً والكرد خاصة- واللقاء مع وزير دفاعها وحكومتها الإرهابية، تتجدد مؤامراتٌ سياسية وعسكرية جديدة واتفاقيات مبرمة على محاربة إرادة شعبنا الكردستاني من خلال محاربة حركة حرية كردستان وقواتها الكريلا، ما نعتبره جريمة وشرعنة للاحتلال التركي لباشور كردستان والنيل من الإرادة والمكتسبات التاريخية لشعبنا الكردي عامة».

مبيّناً أن اللقاءات التي يجريها الديمقراطي الكردستاني مع تركيا، في شهر آذار المقدس لدى الكرد الذين يرونه شهر النصر، «تلحق الضرر بالقضية الكردية».

‹الحشود الضخمة للديمقراطي الكردستاني هي لفك الحصار عن الاحتلال التركي›

غريب حسو أشار إلى أن «الحشود العسكرية الضخمة التي يرسلها الحزب الديمقراطي الكردستاني من قوات ومدرعات ومصفحات إلى المناطق الساخنة في حفتانين هي لأجل تقديم الخدمات لجيش الاحتلال التركي لفك الحصار عنه هناك، وإعاقة عملية الاتصال والتواصل بين قوات الدفاع الشعبي (الكريلا) التي أصبحت رمزاً وأملاً لإرادة شعبنا الكردي ولكل مكونات المنطقة».

مبيّناً أن إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني على التمركز وحشد قواته في حفتانين؛ هي لأنها «المنطقة التي هُزِمت فيها جحافل الجيش التركي العام الماضي نتيجة المقاومة التاريخية التي أبدتها قوات الدفاع الشعبي (HPG) ووحدات المرأة الحرة- ستار (YJA-STAR)، وألحقت بهم خسائر فادحة وأجبرتهم على الفرار وما تبقى من قواته مازالت محصورة في منطقة بانكي من قبل قوات الكريلا».

في خضم حديثه لفت حسو إلى أن «الدولة التركية دائماً تستغل الظروف السياسية الدولية ومناسباتنا وأعيادنا الوطنية لشن هجمات بربرية. ولإضعاف آمال وإرادة شعبنا الكردي في نوروز هذا العام، في ظل انشغال المجتمع الدولي بالصراع الروسي الأوكراني في الوقت الراهن، يقوم الاحتلال بوضع خططه لشن حرب الإبادة على إرادة شعبنا خاصة بعد زيارات مكوكية قامت بها الأطراف الإقليمية والدولية إلى تركيا»، مستنكراً تصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني و»خوضه هذه الحرب إلى جانب جيش غازٍ وإرهابي من الطراز الأول (في إشارة إل بدولة الاحتلال التركي)»،

حزب بارزاني ينسف جسور الوحدة الوطنية الكردستانية

وذكّر حسو بالبعد التاريخي للعلاقة بين الدولة التركية المحتلة والحزب الديمقراطي الكردستاني، مضيفاً «بات واضحاً أن هذا الحزب ينسف جسور الوحدة الوطنية الكردستانية ويتسبب بعرقلة وحدة الصف الكردي ويضعها على حافة الانهيار ويرتكب ذنوباً تاريخية، خاصة وأننا نحن الكرد مقبلون على احتفالات نوروز، لذا يجب محاسبة هذا الحزب الذي يتاجر بالقضية الوطنية الكردستانية مع الاحتلال التركي».

وفي ختام حديثه ناشد غريب حسو الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الكردستانية ومنظمات المجتمع المدني للوقوف في وجه السياسات «المعادية لإرادتنا جميعاً بروح ومسؤولية أخلاقية كبيرة، وأن نكون أصحاب مواقف وطنية شجاعة».

مهيباً بالشعب الكردي لرفع وتيرة المقاومة، وقال: «في هذه الأيام نحتفل بقدوم نوروز ٢٠٢٢ بروح الانتصارات والإنجازات المتحققة يجب الالتفاف حول الكريلا وفضح تاريخ خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني».

حتى إشعال نار نوروز في عفرين وكري سبي وسري كانيه

الجنرال مظلوم عبدي: نجدد إصرارنا بالدفاع عن ثورتنا ومكتسباته

قال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" الجنرال مظلوم عبدي، أنه بقدوم اليوم الجديد "نوروز" نجدد إصرارنا بالدفاع عن ثورتنا ومكتسباته، حتى يتم أيقاد شعلة نوروز في عفرين وكري سبي وسري كانيه.

جاء ذلك في تغريدية للجنرال على حسابه الرسمي في "تويتر"، يوم الأحد، بمناسبة قدوم العيد القومي للشعب الكردي "نوروز".وأشار الجنرال في تغريدته، بأن الشعب الكردي وأصدقائه يوقدون بيد واحدة وصوت واحد شعلة نوروز، مضيفاً بأنه بهذا التحالف سنقود نضالنا نحو النصر.

وتابع القائد العام لـ "قسد"، بقدوم ليوم الجديد "نوروز" نجدد إصرارنا على الدفاع عن مكتسبات ثورتنا، حتى يتم إيقاد شعلة نوروز على أرض عفرين وكري سبي وسري كانيه، من جديد.

هذا وحضر ممثل وزارة الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط (ماثيو بيرل) الاحتفالات التي تسبق عيد النوروز والتي أقيمت في مدينة الحسكة بشمال وشرق سوريا, حيث أشعل بيرل شعلة نار النوروز مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (مظلوم عبدي).

الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتجاهلون مسؤولياتهم تجاه أهالي عفرين

و في تغريدة نشرها على تويتر بمناسبة حلول الذكرى السنوية الرابعة لاحتلال عفرين قال عبدي: "أربعة أعوام من الاحتلال والإبادة مستمرة في مدينة الزيتون عفرين" وأضاف " إنهاء الاحتلال وعودة أهلها الآمنة إلى أرضهم ومنازلهم قضيتنا ومسؤوليتنا". وكتب عبدي قائلاً: "مازالت هيئة الأمم المتحدة و المجتمع الدولي تتجاهل مسؤولياتها تجاه أهالي عفرين, فَأربعة أعوام من الاحتلال والإبادة مستمرةٌ في مدينة الزيتون عفرين".

وأضاف: "إنهاء الاحتلال و عودة أهلها الآمنة إلى أرضهم ومنازلهم قضيتنا ومسؤوليتنا كما هي قضية كل مؤمن بالإنسانية".

تحرير المناطق المحتلة دين ومسؤولية أخلاقية ووطنية

من جهتها طالبت إلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» المجتمع الدولي، بإنهاء سيطرة الجيش التركي والفصائل المسلحة الموالية لها على مدينة عفرين.ففي حديث لصحيفة «الشرق الأوسط» وبمناسبة مرور ٤ سنوات على احتلال عفرين أكدت إلهام أحمد أن تحرير المناطق المحتلة من تركيا «دين ومسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية».وأضافت أحمد: «تبدو آثار هذا الاحتلال كأنه منذ أربعة قرون؛ حيث سياسة الأرض المحروقة والإبادة لا تزال جارية على قدم وساق».

حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM:

على القوى الدولية التحرك الفوري لإنهاء احتلال تركيا للأراضي السورية

أصدرت حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM"" ــ يوم الخميس في الذكرى الرابعة لاحتلال مقاطعة عفرين ــ بياناً جاء فيه:

مضت أربعة أعـوام على الاحتلال التركي الفاشي ومرتزقته لمقاطعة عفرين، لقد فرضوا طوقاً من الحديد والنار مدججاً بالمئات من فصائل المرتزقة يحملون تسميات الـرعـب والـخـوف لإرهــاب المنطقة وبـإشـراف مباشر من المحتل التركي، إذ تتعرض إرادة أهالي عفرين إلى أقسى الممارسات اللاأخلاقية من إهانات وشتم وارتكاب المزيد من الجرائم بشكل يومي بحق الكرد، ــ فقط لأنهم كُرد ــ ويفرضون عليهم أقسى الظروف المعيشية مستولين على أملاكهم ومصدر رزقهم، فما ذنب أطفال عفرين أن يعيشوا كارثة بهذه الصورة المأساوية و المؤلمة بين الاحتلال والتهجير في ظل الاحتلال التركي والمرتزقة والمجتمع الدولي يغض النظر عن جرائم ووحشية تركيا وسمح باحتلالها لمقاطعة عفرين التي كانت الأكثر أمناً واستقراراً.

لقد حول هذا الاحتلال كل قرى عفرين إلى مركز للإرهاب ومخفر لتجنيد المرتزقة ناهيك عن عمليات الخطف والقتل والانتهاكات اليومية لتتحول

عفرين وقراها وأهلها وطبيعتها إلى أسيرة تحت رحمة المجموعات المرتزقة من جهة ودولة الاحتلال التركي من جهة أخرى. إذ وضعت كل ثقلها السياسي والاقتصادي لمشروعها "الميثاق الملي" الفاشي وحددت ميزانية تفوق ميزانية أكبر المدن التركية من خلال سياسة التغيير الديمغرافية وبناء المستوطنات لتوطين المرتزقة الأجانب فيها وهذا نعتبره مشروعاً تركيا خطيراً كقنبلة موقوتة ضد إرادة الشعوب بالمنطقة وأخطر سياسات التطرف تجاه إرادة وقيم شعبنا في عفرين.

سكان عفرين الحقيقيون الذين قاوموا ثمانية وخمسين يـومـاً دفـاعـاً عن منطقتهم وقيمهم وتاريخهم الثقافي والتي سميت بمقاومة العصر ضد أكبر دولة استخدمت الأسلحة والتقنيات الفتاكة، لذلك يجبرون شعبنا على العيش فـي ظـل كارثتين منظمتين انتقاماً لخسائرهم، الأولى بداخل عفرين إذ تواجه كارثة الإبادة الجماعية وسياسة التطهير العرقي واعتقالات عشوائية ولإجـبـارهـم على الاستسلام أو الموت، والثانية بحق المهجرين في مخيمات الشهباء يواجهون كارثة إنسانية حقيقية بين القصف التركي اليومي وسياسات حكومة دمشق، مستفيدين من الصمت الدولي.

نحن في حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM ننادي الرأي العام العالمي وجميع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وجميع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة بشؤون المرأة والطفل للتحرك الفوري لإدانة الاحتلال التركي على جرائمه باتخاذ مواقف واضحة وجريئة في إنهاء الاحتلال التركي ودحره".

حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM

عفرين ... مجازر وجرائم حرب

pydrojava

بعد ٥٨ يوماً من المقاومة التي لا تزال مستمرة، وبعد القصف الجوي، والمدفعي، وكل صنوف الاسلحة التي استخدمتها تركيا إلى جانب آلاف الارهابيين والمرتزقة الذين جمعتهم تركيا تحت ما يسمى بعملية "غصن الزيتون" وقعت مقاطعة عفرين في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٨ تحت الاحتلال.

أدت عملية الاحتلال التركية إلى تهجير غالبية سكان عفرين، بالإضافة لاستشهاد وجرح وخطف المئات من سكانها الذين اضطروا إلى ترك منازلهم وارضهم قسراً وتحت نيران القصف العدواني الفاشي لعفرين.

ومنذ ذلك الحين، تستمر الانتهاكات ضد السكان من قبل المجموعات الارهابية المرتزقة أو ما تسميهم تركيا بـ "الجيش الوطني" العاملين تحت الراية التركية.

منذ احتلال المدينة باشر جيش الاحتلال والمجموعات المرتزقة بارتكاب الانتهاكات وجرائم ضد الانسانية وابرز هذه الانتهاكات (التغيير الديمغرافي ، قطع الاشجار، تدمير الاماكن الاثرية وسرقة الاثار، تدمير الاماكن الدينية والمزارات والقبور، الاعتقالات، القتل تحت التعذيب، الخطف مقابل الفدية، السرقة والسطو على ممتلكات المدنيين كالبيوت والسيارات وأشجار الزيتون) هذه الانتهاكات تحصل بشكل يومي دون أي رادع دولي.

تقرير لمركز " توثيق الانتهاكات من أجل العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون

تشير تقرير لمركز " توثيق الانتهاكات من أجل العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون" نشرته على موقعها الرسمي أن ما يجري في عفرين جريمة حرب، يقول التقرير:

"خلفت الحرب التركية على مدينة عفرين دماراً، وكانت لها نتائج كارثية لا سيما وأنّ المدينة كان يقطنها قرابة مليون نسمة نصفهم من النازحين، حيث كان في المدينة: استقرار نادر، وأمان، وتنمية اقتصادية، ورخاء معيشي.

أدى الاحتلال التركي لعفرين إلى زيادة التوترات العرقية في المنطقة، حيث تسببت الحرب التركية في نزوح السكان

المحليين في الوقت الذي تم توطين عشرات الآلاف من الأشخاص الذين جرى نقلهم من ريف دمشق ومناطق أخرى في سوريا إلى هذه المناطق وجرى توطينهم في منازل سكان عفرين المهجرين قسراً كما وقام هؤلاء بالاستيلاء على أراضي المهجرين وممتلكاتهم.

وكانت عفرين معروفة بمستوى عال من الاستقرار، وقلة التوترات العرقية. وقد تفاقم هذا إلى حد كبير نتيجة التدخل التركي والأشخاص النازحين، الذين تم توطينهم في عفرين حيث يتلقون معاملة تفضيلية على السكان المحليين المتبقين، والنازحون يتمتعون بالمزيد من الأمن الشخصي، وعدم الاعتقال والخطف حيث يمكنهم ممارسة سُبل عيشهم والتمتع بحرية الحركة وممارسة تقاليدهم الخاصة بعكس السكان الأصليين.

يتعرض سكان عفرين الأصليين (القلة الباقيين منهم) للممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة على أيدي الميليشيات المسلحة. يشعر السكان الأصليون في منطقة عفرين بالعزلة، وهم يتعرضون صراحة للمضايقات من قبل النازحين. كما لا يشعر الأشخاص النازحون إلى عفرين بأنّهم في وطنهم، وبالتالي ظهر تمزق في النسيج الاجتماعي في المنطقة.

قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات ذات أهمية خاصة. يعيش العديد من السكان الأصليين في عفرين تحت تهديد مستمر من عمليات الإخلاء والمصادرة واعتقال والنهب من قبل الميليشيات المحلية. علاوة على ذلك، فإنّ الأشخاص النازحين إلى عفرين يقيمون الآن في منازل المهجرين قسرا من عفرين.

تفاصيل الهجوم :

في الساعة الـ ١٦/٢٢ من يوم السبت المصادف لـ ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٨، غزت الطائرات التركية سماء منطقة عفرين، وبدأت بقصف عنيف لعشرات المناطق، مستهدفة منطقة لا تتجاوز مساحتها ٣٨٥٠ كم٢ يقطنها قرابة مليون مدني.

مجازر وجرائم حرب :

القصف الجوي ترافق مع توغل بري للجيش التركي، وعشرات الآلاف من مسلحي الميليشيات السورية الموالية لتركيا في اليوم الأول ارتكبت عدة مجازر منها مجزرة في قرية جلبرة في ناحية شيراوا راح ضحيتها ٩ مدنيين وأصيب ١٢ آخرين. وفي ٢٦ كانون الثاني ارتكبت مجزرة في مركز ناحية موباتا راح ضحيتها ٧ مدنيين.

كما ارتكبت مجزرة بحق أهالي قرية كوبله في ناحية شيراوا استشهد على إثرها ١٨ مدنيّاً وجرح ٧ آخرين ٤ منهم من عائلة واحدة. كما ارتكبت مجزرة في قرية شكاتا في ناحية شيه استشهد على إثرها ٥ مدنيين.

ولم تسلم قرية يلانقوز التابعة لناحية جندريسه من المجازر، إذ استشهد ٥ مدنيين نتيجة غارات نفذتها الطائرات التركية في ساعات الفجر من يوم ٢٦ شباط، تلتها مجزرة أخرى بحق ١٣ مدنيّاً في مركز ناحية جندريسه.

ومن المجازر أيضاً استشهاد ٧ مدنيين بينهم ٤ أطفال وجرح ١٧ آخرين في مركز مدينة عفرين، بالإضافة إلى استشهاد ٢٠ مدنياً في حي محمودية في مدينة عفرين أثناء القصف عليها.

واستهدف طيران تركي مشفى آفرين بتاريخ ١٦ آذار ما أدى لاستشهاد أكثر من ١٦ مدنيّاً بينهم أطفال، كانوا يتلقون العلاج فيه.

وبحسب هيئة الصحة في مقاطعة عفرين، وصل عدد الشهداء المدنيين خلال ٥٨ يوماً من الهجمات التركية إلى ٢٥٧ مدنياً هم ٤٥ طفلاً و٣٦ امرأة و ١٧٦ رجلاً. إلى جانب إصابة ٧٤٢ مدنياً منهم ١١٣ طفلاً، ١١٣ امرأة و ٥١٦ رجلاً.

واستهدف الجيش التركي كذلك مركزي الهلال الأحمر الكردي في مركز جندريسه وراجو ما أدى لخروجهما عن الخدمة.

كما استهدف جامع صلاح الدين الأيوبي في مركز ناحية جندريسه الذي بُني عام ١٩٦١م وهو أحد أقدم الجوامع في عفرين، واستهداف جامع بلدة جلمة التابعة لجندريسه والذي بُني عام ١٩٥٨، إلى جانب قصف مزار الشهيد سيدو في

بلدة كفر صفرة في جندريسه.

كما استهدف الجيش التركي مصادر المياه "سد ميدانكي الذي كان يزود أهالي عفرين بمياه الشرب، ومضخة المياه الصالحة للشرب في قرية متينا في ناحية شرا، وينبوع بلدة جلمة، ومضخة المياه في بلدة كفر صفرة في جندريسه".

وخلال الهجمات، دمرت تركيا ٦٨ مدرسة بشكل كامل من أصل ٣١٨ مدرسة في عفرين، كما استهدفت المواقع الأثرية، ودمرت موقع تل عين دارا الأثري بتاريخ ٢٨ كانون الثاني. بالإضافة لتدمير مدرّج نبي هوري التاريخي بشكل كامل. وبلغ عدد المواقع الأثرية التي دمرتها تركيا ٣ مواقع مدرجة على لائحة منظمة يونسكو إلى جانب مزارات للمجتمع الإيزيدي وآخر للطائفة العلوية بالإضافة إلى كنائس قديمة للمسيحيين ومزارات ومساجد قديمة للمسلمين في عفرين وريفها.واصلت تركيا جرائمها بحق المواقع الأثرية بعد الاحتلال، وبحسب مديرية آثار عفرين فإنّه يوجد في منطقة عفرين حوالي ٧٥ تلّ أثري، وخرب الاحتلال التركي والمسلحين السوريين الموالين لها غالبية هذه المواقع نتيجة تنقيبهم عن الآثار وتهريبها إلى تركيا.

وبحسب إحصائية المديرية تم تخريب وتدمير أكثر من ٢٨ موقع أثري ومستودع وأكثر من ١٥ مزار ديني لمختلف المذاهب والأديان بالإضافة إلى تجريف العديد من المقابر وتحويل إحداها إلى سوق للماشية.

وفقدت قوات سوريا الديمقراطية عدد من قادتها خلال مقاومة الهجوم التركي منهم :آفيستا خابور، بارين كوباني، آيلان كوباني، كاركر إيريش وآخرين.

انتهاكات حقوق الإنسان :

كشف تقرير أخير صدر عن مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا تزايد معدلات العنف والجريمة وحوادث الاقتتال بين الجماعات المسلح المالي لتركيا، وحدوث المزيد من الانفجارات ضمن مناطق تسيطر عليها القوات التركية شمال سوريا، كما وشكل الهجوم التركي على المناطق التي كانت تصنف "مستقرة، آمنة" شرق الفرات، واحتلال مدينتي رأس العين \ سري كاني، وتل أبيض كري سبي وما نتج عنه من مآسي إنسانية بنزوح ٣٧٥ ألف من سكانها، إضافة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم التعذيب والاعتقالات والإعدامات الميدانية والاستيلاء على العقارات والملكيات والقصف العشوائي واستخدام أسلحة محرمة دوليا إضافة إلى تنفيذ عمليات إعدام ميدانية، واستهداف الطواقم الطبية والصحفيين، كل هذا ساهم في تفاقم الأوضاع ودخول المنطقة برمتها في فوضى وتوجه الأمور نحو الفلتان الأمني، وعودة التفجيرات، وحوادث الاغتيال.

القوات التركية والميليشيات السورية التي تدعمها تواصل ارتكاب المزيد من الانتهاكات، حيث رصد مقتل وإصابة ٨٥٩٠ شخصاً / القتلى ٢٥٩١ شخصاً / فيما وصل عدد المعتقلين إلى ٨٢٣٠ شخصاً منذ بداية التوغل التركي في شمال سوريا، أفرج عن قرابة ٥٥٣٠ منهم، فيما لايزال مصير البقية مجهولا.

انتقادات أممية:

حذّرت كل من مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، من تردي حالة حقوق الإنسان في مناطق محدّدة من شمال سوريا وشمال غربها وشمال شرقها والتي تقع تحت سيطرة القوات التركية والجماعات المسلحة الموالية لها، في ظلّ تفشّي العنف والإجرام.

وتجاهلت تركيا التقريرين الأمميين وهو ما تسبب في تصاعد وتيرة الانتهاكات إجمالا من قبل الميليشيات الموالية لها ومن قبل قواتها وزيادة في عمليات قصف القرى الآهلة بالسكان في ريف الرقة والحسكة وحلب.

وأشارت مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان إلى نمط مقلق من الانتهاكات الجسيمة، ساد خلال الأشهر الأخيرة في المناطق المذكورة، بما في ذلك عفرين ورأس العين وتل أبيض، حيث تمّ توثيق تفاقم عمليات القتل والخطف والنقل غير القانوني للأشخاص ومصادرة الأراضي والممتلكات وعمليات الإخلاء القسري.

ومن بين الضحايا: أشخاص ينظر إليهم على أنّهم متحالفون مع أحزاب معارِضة أو ينتقدون تصرّفات الجماعات المسلّحة الموالية لتركيا، وكذلك أيضاً أشخاص يُعتَبَر أنّهم أثرياء لدرجة تكفي لدفع فدية. كما أنّ الاشتباكات الداخلية المتزايدة بين مختلف الجماعات المسلحة الموالية لتركيا على خلفيّة تقاسم السلطة، ومن دون إيلاء أي اهتمام يُذكَر لسلامة السكان المحليين، لايزال يتسبّب بوقوع ضحايا مدنيين ويدمّر البنية التحتية.

ففي الفترة الممتدّة بين ١ كانون الثاني/ يناير حتى ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠، تحقّقت مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل ما لا يقل عن ١١٦ مدنياً بعبوات ناسفة استخدمها مجهولوا الهوية، وبسبب متفجرات من مخلفات الحرب. ومن بين القتلى ١٥ امرأة و٢٠ طفلاً من الذكور وطفلتان. كما أصيب حوالي ٤٦٣ مدنياً بجروح.

واستولت الجماعات المسلّحة الموالية لتركيا على منازل المدنيين وأراضيهم وغيرها من الممتلكات الخاصة والتجارية ونهبتها من دون أي ضرورة عسكرية ظاهرة، كما صادر عناصر تلك الجماعات مع عائلاتهم العديد من تلك الممتلكات.

وثّقت مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان خطف واختفاء مدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان. ولايزال مصير بعض هؤلاء المعتقلين والمخطوفين مجهولاً.

ودعت المفوّضة السامية السلطات التركية إلى احترام القانون الدولي وضمان وقف الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة تركيا الفعلية."

وأضافت: "يحق للأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق، وقد انتهكت حقوقهم، الحصول على الحماية والتعويض. وفي هذا الصدد، أحثّ تركيا على إطلاق تحقيق فوري ونزيه وشفاف ومستقل في الحوادث التي تحقّقنا منها، والكشف عن مصير المحتجزين والمخطوفين من قبل الجماعات المسلحة الموالية لها، ومحاسبة المسؤولين عما قد يرقى في بعض الحالات إلى مستوى الجرائم الحرب بموجب القانون الدولي".

وأكّدت: "ويبقى هذا الأمر بالغ الأهمية بما أنّنا تلقّينا تقارير مقلقة تزعم نقل بعض المعتقلين والمخطوفين إلى تركيا بعدما اعتقلتهم مجموعات مسلّحة موالية لتركيا في سوريا."

كما أعربت المفوضة السامية عن قلقها المستمر من استخدام الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء كسلاح حرب. فقد قطعت الجماعات المسلحة الموالية لتركيا، التي تسيطر على محطة علوك لضخ المياه في رأس العين، المياه بشكل متكرّر، ما أثّر على وصول المياه إلى حوالي مليون شخص في مدينة الحسكة والمناطق المحيطة بها، بمن فيهم النازحون الأكثر ضعفًا القاطنين في مختلف مخيمات النازحين داخلياً.

وذكّرت المفوضة السامية بأنّ القانون الدولي يحظّر تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان، مثل منشآت المياه، التي لا غنى عنها لسلامة وديمومة حياة السكان المدنيين.

فقالت: "نعود لنحذّر من جديد، بإنّ إعاقة الوصول إلى المياه والصرف الصحي والكهرباء تعرّض حياة أعداد كبيرة من الناس للخطر. ويزداد هذا الخطر حدّة وتفاقماً في ظل تفشي جائحة عالمية (كورونا)."

بالأرقام.. الأمم المتحدة تتهم الجيش الوطني السوري وتركيا بارتكاب جرائم حرب

أكّد محققون في جرائم الحرب في سوريا تابعون للأمم المتحدة أنّ بعض فصائل الجيش الوطني السوري، ارتكبت جرائم حرب ضمن المناطق الخاضعة فعلياً للسيطرة التركية، بما فيها فرقة السلطان مراد وفرقة الحمزة، وأنّ هذه الجماعات التي تندرج ضمن ما يسمى بالجيش الوطني السوري قد سلبت أشخاصاً حريتهم بصورة غير مشروعة، وارتكبت أعمال تعذيب ومعاملة قاسية واعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك أشكال من العنف الجنسي، وقال المحققون: إنّ هذه الأعمال تشكل جرائم حرب. كما اتهمت فصائل الجيش الوطني السوري بأنّها مسؤولة عن ممارسات ترتقي إلى مستوى الاختفاء القسري ومصادر الممتلكات الخاصة وعمليات القتل والتعذيب".

* المصدر: مركز توثيق الانتهاكات من أجل العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون

حسن أحمديان:

الملفات الإيرانيـة أمـام تحـديات الحرب الروسية على أوكرانيا

*مركز الجزيرة للدراسات

أنزل اجتياح القوات الروسية الحدود الأوكرانية، ولأول مرة منذ أشهر، ملف إيران النووي ومفاوضات فيينا من صدارة الأخبار الدولية وحَدَّ بشكل ملحوظ من التركيز الداخلي على ذلك الملف. هي أزمة تعصف بأوروبا إلا أنها تضخ بإسقاطاتها على إيران على صُعُد مختلفة وبمستويات متفاوتة. فالأطراف الرئيسية الجالسة على طاولة فيينا والمشغولة بالتفاوض حول النووي الإيراني هي ذاتها الأطراف المتحاربة في أوكرانيا. كما أن ذات الأطراف ترتبط بعلاقات شدٍّ وجذب في منطقة الشرق الأوسط -علاقات تعني إيران وأمنها القومي بشكل مباشر. ولذلك، ومنذ بدء الحرب شهدت إيران نقاشات

مستمرة أخذت مسارات مختلفة في تفسيرها لأسباب الحرب وإسقاطاتها على المصلحة الإيرانية في جوانبها الإقليمية والنووية. لذلك يجب الوقوف على محاور تلك النقاشات لتكوين فكرة عن إسقاطات الحرب على مصلحة وأمن إيران القوميين كما يراها الإيرانيون. نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على المواقف من الحرب في جانبيها، الرسمي والنخبوي، ونبحث على إثرها عن الرابط المنسوج -بشكل حقيقي أو ذهني- مع إيران كما يراها الإيرانيون، مجيبين في النهاية، بناء على تنوع الرؤى، عن الفرص والتحديات النابعة من تلك الحرب.

محاور الموقف الإيراني وأسبابه

أتى الموقف الإيراني الرسمي في منطقة بين معارضي روسيا ومناصريها في حربها على أوكرانيا؛ فقد كان التفهم الإيراني لمخاوف روسيا من تمدد حلف الناتو عنوانًا رئيسيًّا تخلّلته تفاصيل أخرى. فقد غرَّد وزير الخارجية الإيراني، أمير عبد اللهيان، مثلاً ملقيًا اللوم على الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي «لإجراءاتهم الاستفزازية» موضحًا في الوقت ذاته أن «الحرب ليست حلاً» وأنه يجب التركيز على الحلول السلمية والديمقراطية(١). وكان الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، قد أعلن تفهمه لقلق روسيا الأمني «نتيجة إجراءات الولايات المتحدة وحلف الناتو المزعزِعة للاستقرار» في مهاتفة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين(٢). وكان المرشد الإيراني أكثر وضوحًا في طرحه الرؤية الرسمية لإيران بإلقائه اللوم على الولايات المتحدة مباشرة بالقول: إن سياسة واشنطن هي التي أوصلت أوكرانيا للوضع الحالي وذلك عبر «التدخل في شؤونها الداخلية، وتأليب الشارع ضد حكوماتها، والقيام بحركات مخملية وانقلابات ملونة، وحضور نواب مجلس الشيوخ الامريكي في مظاهرات المعارضة، والذهاب بتلك الحكومة والإتيان بهذه الحكومة»، وغيرها(٣). وإلى جانب ذلك، فقد أعرب عن معارضة إيران الحرب في أي مكان في العالم كموقف مبدئي.

عند التمعن، يمكن رؤية ثلاثة أبعاد تتخلّل تلك المواقف العامة. ويأتي عدم إدانة روسيا لشنّها الحرب أولاً. ويمكن تحليل ذلك بالتركيز على سببين: توخي إيران الحذر في علاقتها بالقوى الحاضرة على طاولة فيينا وتلك القريبة من موقف طهران بشكل خاص، أولاً، والنأي بالعلاقات الثنائية عن الأزمة الأوكرانية خاصة في ظل استمرار العقوبات الامريكية على إيران، ثانيًا.

أما البُعد الثاني في الموقف الإيراني فيتمثل بإدانة الدول الغربية وتمدد حلف الناتو كسبب رئيسي للحرب الأوكرانية. وإذ يمكن وصل هذا الموقف بالعداء المستمر بين طهران وواشنطن، إلا أن وقوف طهران إلى جانب القوى الصاعدة ومناصرتها لتلك القوى؛ وذلك لموازنة القوة المسيطرة (واشنطن) في المرحلة الانتقالية للنظام العالمي، سياسة لا تُخطئها العين فيما يخص الموقف من الحرب الأوكرانية وفي ملفات أخرى.

ويرتبط البُعد الثالث بعدم دعم روسيا وهو ما ظهر في تصريحات مسؤولي إيران كما في امتناعها عن دعم روسيا أمام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنددّ بالحرب على أوكرانيا. فعلى الرغم من إدانتها الغرب لإثارة الأزمة عبر تمدد حلف الناتو وتفهمها لمخاوف روسيا الأمنية، لا يمكن لطهران تأييد انتهاك سيادة دولة مستقلة لوطأته الثقيلة على الذاكرة الجماعية للإيرانيين، من جهة، ولمخاطر شرعنة هذا الانتهاك عليها وعلى محيطها، من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن الموقف الإيراني يعكس اهتمامات البلاد الدولية في المرحلة الحالية وهو ما يعكس مصالحها وأمنها القوميين. فالحياد حري بإبعاد إيران عن الولوج في مشادات غربية-روسية هي في غنى عنها. ورغم أنه يأتي غير ملائم مع قولها بضرورة احترام سيادة الدول المستقلة، إلا أنه لا يعني بالضرورة تأييدًا للحرب والطرف البادئ بها، أي روسيا. فتغليب المصلحة الوطنية يعني بالنسبة لطهران موازنة السياسة الامريكية المعادية عبر إقامة علاقات استراتيجية مع الأقطاب الصاعدة في النظام الدولي دون الانجرار خلف سياساتها، وجرى التذكير بذلك ردًّا على اشتراطات موسكو الجديدة لتوقيع الاتفاق النووي(٤). فذلك يدخل في خانة الأحلاف الاستراتيجية وغني عن القول: إن العلاقة الإيرانية-الروسية لم تصل لهذا المستوى.

محاور النقاشات الإيرانية

بينما يأتي الموقف الرسمي من الحرب منسجمًا مع علاقات طهران بالقوى الكبرى، تختلف الرؤى النخبوية في الداخل الإيراني حول الحرب وأثرها على إيران ومصالحها. ويمكن تقسيم تلك الرؤى إلى عنوانين عريضين يضمان منتقدي السياسة الروسية -والموقف الإيراني من الحرب من جهة والمتمسكين بالحسابات الجيوسياسية المعقلنين سياسة طهران الرسمية تجاه الحرب- الذين نضعهم هنا تحت اسم الجيوسياسيين للاختصار.

يرى منتقدو السياسة الإيرانية أنه من الضروري لدولة كإيران مبدئيًّا، وذلك بناء على استقلالها المرسوم في شعار «لا شرقية ولا غربية» ونظرًا لتاريخها الحديث -واحتلالها وانتهاك سيادتها وحيادها في الحربين العالميتين- أن تكون سبَّاقة في إدانة الحرب على أوكرانيا باعتبارها انتهاكًا لسيادة دولة مستقلة. يرد الطرف الآخر بتأييد انتهاك الحرب لسيادة أوكرانيا لكن برفض اعتبار روسيا سبَّاقة في التطورات المنتهية للحرب؛ إذ من وجهة نظر هؤلاء، فقد وضع انقلاب ٢٠١٤ وتمدد حلف الناتو روسيا أمام واقعين: القبول بمجاورة الناتو أو منع أوكرانيا من الانضمام له. لذلك، وفي ظل الانقسام القائم حول الحرب فإن أية إدانة تعني الوقوف في معسكر معاد لروسيا -ولإيران في ملفات عدة- وهو موقف يخرج من الإطار العام للمصلحة الوطنية.

ويرد المنتقدون بأن الوقوف في خانة روسيا أيضًا قد يضع إيران أمام عواصف مستقبلية ويتلقون الإجابة بأن إيران محايدة ولم تقف لجانب روسيا إذ نأت بنفسها في خطابها وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة. وترى المجموعة الجيوسياسية أن الحرب القائمة ذات أبعاد عابرة لمنطقتها الجغرافية في شرق أوروبا وقد تؤثر على محيط إيران الجغرافي خاصة في الشرق الأوسط عبر انتقال إسقاطات التنافس على مستوى النظام الدولي إليها. لذلك، يركز هؤلاء على ضرورة عدم مجابهة روسيا -الطرف الأكثر قربًا بمواقفه من سياسة إيران-. كما تزداد أهمية روسيا في ظل علاقة العداء بين إيران والولايات المتحدة.

هذا، بينما يعوِّل المنتقدون على انفراجة في الملف النووي تنهي عداء واشنطن تجاه إيران -ولو إلى حين- ويرون في السياسة الإيرانية تجاه الحرب الأوكرانية سببًا آخر لاستمرار الدول الغربية في معاداة إيران. وإذ يركز هؤلاء على الاحتمالات المستقبلية في رؤيتهم تلك، يرد الجيوسياسيون بأن الواقع الحالي يفرض ضرورة عدم استعداء روسيا لأنها أحد الأطراف الداعمة لإيران في المفاوضات النووية -وتأتي بثقلها إلى جانب الصين لتوازن الضغوط الغربية- كما أن بمقدورها عرقلة المفاوضات إن هي أرادت.

وفي ذات السياق، يرى المنتقدون أن الميل نحو موسكو يمكن أن يأتي على فرص العودة للاتفاق النووي، ويقولون بناء عليه بضرورة اتخاذ إيران موقفًا أكثر توازنًا بين موسكو وواشنطن للحد من إسقاطات المواجهة الأوكرانية على المفاوضات النووية. هذا، بينما يرد عليهم الفريق الآخر بأن الأطراف الغربية معادية لإيران بكل الأحوال ولن يغيِّر الموقف الإيراني من الحرب سياستها التفاوضية في فيينا. لذلك، وبدل التركيز على إرضاء أطراف معادية، وجب عدم إثارة مشاكل في العلاقة مع الأطراف القريبة من الموقف الإيراني.

بشكل عام، يمكن إعادة تقسيم الفريقين إلى فريق متفائل يرى الموقف الإيراني موقفًا لابد منه تدفعه حقائق اللحظة الراهنة في السياق الدولي من جهة وفريق متشائم يرى في السياسة المتَّخَذة حاليًّا مساوئ قد تأتي على مصالح إيران في المفاوضات النووية وكذلك على مستوى الإقليم. يتلقف هؤلاء المتشائمون/المنتقدون أية فرصة للتذكير «بمطامع روسيا التاريخية» و«تصيدها الفرص ضد إيران» و«تركيزها على مصالحها فقط» التي قد تأتي على مصالح إيران وأنها في النهاية قوة دولية تبحث عن فرض الهيمنة والسطة. يرد الفريق المتفائل بأن البحث عن المصلحة وتصيد الفرص لبسط النفوذ إنما هو جزء من حسابات كل القوى العالمية وليست حكرًا على روسيا. كما يشيرُ هولاء إلى تطورات النظام العالمي ووضع إيران الإقليمي والدولي قائلين بأن مرحلة الضعف الإيراني التي استخدمتها القوى الكبرى انتهت وأن

النظام متعدد الأقطاب الصاعد سوف لن يترك مجالاً لأية قوة دولية للاستفراد بقوة إقليمية كإيران، وهي الدولة التي تركز في سياستها الدولية على الموازنة بين القوى الكبرى بغية زيادة حيز المناورة لديها. وبين الفريقين تبقى الأسئلة عالقة حول الفرص والتحديات التي تأتي بها الحرب الأوكرانية على إيران على المستويات الإقليمية والدولية وعلى مفاوضاتها النووية.

الفرص والتحديات

زادت الحرب الأوكرانية الطين بلَّة بالنسبة لإيران المنهمكة في حياكة «اتفاق جيد» في فيينا. فهي لا تريد تعقيد علاقاتها بموسكو عبر أوكرانيا من جهة وتنظر إلى الحرب باعتبارها انتهاكًا لسيادة دولة مستقلة من جهة أخرى. وحتى لو نأت طهران بنفسها عن مساوئ الحرب المباشرة، فمن المرجح أن تصيبها شظايا الاصطفافات الدولية حول أوكرانيا عبر الاتفاق النووي على أقل تقدير. وتطرح نقاشات الدوائر الاستراتيجية في إيران مجموعة من الفرص والتحديات تَمْثُل أمام إيران جرَّاء الحرب الأوكرانية. وكما هي الحال في النقاشات سالفة الذكر، تختلف الرؤى حول مخرجات الحرب على المصالح والأمن القومي الإيرانيين.

تمحور حديث الفرص المنبثقة من الحرب حول ثلاث نقاط وتحليلات رئيسية.

النقطة الأولى:

ارتبطت بواقع فرض الدول الغربية عقوبات جمَّة على الاقتصاد الروسي؛ ما يضعها في نفس خانة الاقتصاد الإيراني المعاقَب بشكل واسع. ومن شأن ذلك تنشيط التجارة الإيرانية-الروسية بعيدًا عن هيمنة الدولار، وهي تجارة وصلت في العام الماضي إلى أربعة مليارات دولار.

ويشير البعض إلى الفرص التي تأتي بها آليات مالية بديلة بين إيران وروسيا قد تشمل دولاً أخرى مستقبلاً وقد تشكِّل كتلة مالية مهمة أمام الدول الغربية خاصة إن انضمت لها الصين وإن بجزء من قدراتها المالية.

ثانيًا:

مع تقليص أو قطع صادرات الطاقة الروسية إلى الدول الغربية -وهو أمر لم تتضح معالمه حتى الآن- تطمح طهران لسدِّ جزء من الفراغ في الأسواق العالمية(٥). وإذ يتوقع الإيرانيون إلغاء العقوبات المفروضة على صادراتهم من النفط والغاز، يركز المشككون بهذه الأطروحة على واقع أن كلفة نقل الطاقة شرق الأوسطية والامريكية الباهظة إلى أوروبا ستؤدي إلى عودة أوروبا إلى الطاقة الروسية كما كانت قبل الحرب. كما يرى البعض أن لروسيا أدوات مهمة تمكِّنها من منع هذا التطور في سوق الطاقة وأنها ستمنع انتقال الأوروبيين إلى مصادر أخرى لاستيراد الطاقة. لكن وبشكل عام، يمكن توقع تصدير إيران كميات من الغاز والنفط إلى دول أوروبية كما كانت تفعل قبل إعادة فرض العقوبات الامريكية منذ ٢٠١٨. بالإضافة لذلك، فإن الحرب بحد ذاتها قد أدت إلى ارتفاع اسعار الطاقة العالمية وهو ما يأتي لإيران بأرباح مهمة(٦).

ثالثًا:

وفي إطار أوسع، يرى بعض استراتيجيي إيران في الاصطفافات الدولية حول الحرب الأوكرانية مبعثًا لتسريع وتيرة الانتقال على مستوى النظام الدولي وظهور نظام متعدد الأقطاب. وكدولة مأزومة العلاقة بالقوة المهيمنة على النظام، ترى طهران في العودة لنظام تعدد الأقطاب مكسبًا استراتيجيًّا يرفع من قيمتها كقوة إقليمية، من جهة، ويضاعف حيز المناورة لديها بين القوى الدولية، من جهة أخرى. وإذ يتفق السواد الأعظم من النخب الإيرانية على تلك الأطروحة، إلا أن ثمة من يشكِّك في اعتبار روسيا قوة دولية. ويرى هؤلاء أن النظام الدولي الصاعد سيكون ثنائي الأقطاب تديره وتتنافس فيه كل من الولايات المتحدة والصين. والواضح أن هذه الملاحظة لا تأتي متعارضة مع تسريع الاصطفافات الدولية عملية الانتقال في النظام الدولي.

وتأتي التحديات بثقلها لتقلص مستوى التفائل لدى المركِّزين على الفرص.

أولًا :

قد تغيِّر روسيا نهجها الداعم لإعادة العمل بالاتفاق النووي في مفاوضات فيينا، محاولةً استخدام المفاوضات النووية كورقة ضغط أمام الدول الغربية في المواجهة الأوكرانية والعقوبات المفروضة عليها. والواضح أن بمقدور روسيا وضع عراقيل في مسار فيينا، إن هي أرادت فعل ذلك، كإطالة أمد المفاوضات حتى انسحاب الأطراف الغربية لعدم جدوى التفاوض مثلاً. فهاهو وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، يشترط(٧) ضمان الولايات المتحدة عدم تأثير العقوبات المفروضة حديثًا على روسيا سلبيًا على إلغاء العقوبات الإيرانية -أي ألا تتأثر تجارتها مع إيران نتيجة العقوبات الجديدة- كشرط لنجاح المفاوضات في فيينا.

وينظر الكثير من الإيرانيين بتوجس لهذا الشرط الذي يُبدي تغيرًا في نظرة موسكو تجاه المفاوضات النووية. وكانت طهران قد طالبت موسكو بتقديم إيضاحات حول هذا التصريح(٨) -وهو ما لم يُقدَّم حتى كتابة هذه الورقة-. وبينما رأى البعض أن المطلب الروسي يخدم المصلحة الإيرانية في العلاقة مع موسكو أيضًا، إلا أن ثمة انزعاجًا إيرانيًا كبيرًا من الشرط الروسي إلى حدِّ اعتبار البعض أن روسيا تحتجز الملف النووي كرهينة لأهدافها الخاصة(٩).

فهل يمكن أن تضحي روسيا بعلاقاتها مع إيران للضغط على الدول الغربية أم إنها بحاجة إلى توسيع دائرة الدول الصديقة أمام الواقع المستجد من عقوبات وعزلة اقتصادية محتملة مستقبلاً.

يتذكر الإيرانيون أن توقيع الاتفاق النووي لعام ٢٠١٤ لم يأت إلا بعد انتهاء الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤. فهل سيبقى إحياء الاتفاق أيضًا رهن انتهاء روسيا من حربها في أوكرانيا؟ وماذا ستفعل روسيا إن لم تقبل واشنطن باشتراطاتها؟ يزداد التخوف في إيران بعد وصول أنباء -غير مؤكدة- عن طرح الصين شرطًا مماثلاً أمام الولايات المتحدة(١٠).

وثانيًا:

تأتي الحرب الأوكرانية على حلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية ببواعث جديدة للقلق إثر مشاهدتها تردد واشنطن في مناصرة أوكرانيا أمام الاجتياح الروسي. فقد أدى حديث الانسحاب الامريكي من المنطقة سابقًا -وهو ما تكلَّل بالانسحاب من أفغانستان- إلى ارتفاع منسوب القلق وهو ما دفع بعض الدول العربية إلى البحث عن بدائل للولايات المتحدة لابتياع الأمن -وهو ما رشَّح إسرائيل لدى بعضها-. فالحرب الأوكرانية يمكن أن يكون لها مفعول مشابه للانسحاب الامريكي من الشرق الأوسط من حيث دفع العرب للاحتماء بالمظلة الأمنية الإسرائيلية، وإن كان مبنيًا على حسابات خاطئة تضخِّم من مقدرة تل أبيب الأمنية والعسكرية ولا تأخذ بالحسبان إسقاطات المواجهات الإسرائيلية-الإيرانية عليها مستقبلاً. فباتضاح ضعف الالتزام الامريكي بأوكرانيا -وبصديقاتها العربيات بالتالي- وجب لبديل أن يحل محلها. أما نتائج ذلك مستقبلاً فيبدو أنه متروك للمستقبل لحله.

وثالثًا:

فمن شأن الحرب الأوكرانية إدخال إيران في متاهات ضرورة الاختيار بين هذا وذاك إن طال أمد الأزمة، وهو ما تسعى طهران جاهدة للنأي بنفسها عنه حتى الآن. فازدياد شدة المواجهة وتوسعها سيؤدي بالضرورة إلى تحديد خطوط طرفيها إقليميًا ودوليًا وينهي إمكانية ترف الوقوف في خانة الحياد. بذلك، ومن المرجح حسب الخطاب الإيراني الذي تبنَّاه كل من المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية أن تُعقِّد إطالة أمد الحرب العلاقة الإيرانية بالطرف الأوكراني وداعميه الغربيين أكثر من ذي قبل، وهو ما يمكن أن يأتي بإسقاطاته على قضايا إيران الرئيسية في ملفها النووي وسياستها الإقليمية.

ورابعًا:

هناك من يتخوف من تمدد الحرب واتساعها وزيادة القوة المستخدمة فيها التي قد تصل لاستخدام السلاح النووي، كما لوَّح الرئيس بوتين(١١) ، بينما يستبعد البعض الآخر أن تمتد الحرب للمناطق المحيطة بإيران. إلا أن الواضح أن تأزيم الموقف سيأتي بإسقاطات قد تعصف بالقوقاز وتأتي بثقل المواجهة إلى حدود إيران. وللموروث التاريخي وطأة مؤثِّرة على المخيال السياسي الإيراني عند النظر إلى الحرب الأوكرانية؛ إذ بمجرد حصول مواجهات في أوروبا في الحربين العالميتين ورغم إعلان حيادها في الحربين الأوروبيتين، جرى احتلال إيران والتنكيل بمقاوميها من قبل القوى الأوروبية.

وخامسًا:

إن الأمل بتصدير كمّ أكبر من النفط والغاز الإيرانيين في ظل الفراغ الحادث في الأسواق العالمية، وهو ما أدى لارتفاع أسعارها، يبقى تابعًا لمتغيرات أخرى كإلغاء العقوبات المفروضة على إيران وهو مرتبط بإمكانية إحياء الإتفاق النووي في ظل الحرب الأوكرانية، ومدى تقبل روسيا ملئ الفراغ من قبل مصدِّرين آخرين دون محاولة عرقلة ذلك، ومدى ترحيب الدول الغربية وقبول واشنطن بشكل خاص ومدى تمكن إيران من ذلك خاصة في ظل حاجتها الملحَّة لاستثمارات هائلة في قطاعي النفط والغاز. من هذا المنظور، فإنه رهان غير جدي ومن شأنه تعقيد العلاقة بين إيران وروسيا دون الإتيان بالمرجو.

هو إذن تطور محفوف بالمخاطر على إيران ومصالحها وأمنها وإن أتى ببعض الفرص غير المضمونة في نهاية المطاف.

خلاصة

لم تقم طهران بإدانة الحرب الروسية على أوكرانيا بشكل واضح لكنها وفي نفس الوقت لم تعبِّر عن تأييدها لتلك الحرب بل ودعا قادتها لاتخاذ الطرق «السلمية والدبلوماسية» لإنهائها. أما بالنسبة لمسبِّبات الحرب، فقد ركزت إيران الرسمية على إدانة الغرب، والولايات المتحدة بشكل محدد، لدأبها على التمدد بحلف الناتو شرقًا وهو ما أدى لنشوب الحرب.

أما على المستوى النخبوي، فقد اختلفت الرؤى حول أسباب نشوب الحرب والموقف الرسمي لإيران كما حول الفرص والتحديات التي تطرحها الحرب بالنسبة لإيران. وثمة تخوف من تأثير الحرب الأوكرانية على القضايا الإيرانية وبشكل محدد على المفاوضات النووية في فيينا وهي المفاوضات التي تحضرها الأطراف المتجابهة في أوكرانيا.

وكان المستجد في الموقف الروسي تجاه تلك المفاوضات قد أثار نقاشًا في إيران وصل لحد اتهام روسيا باحتجاز الاتفاق النووي كرهينة لتأمين مصالحها. وبين الرؤى المختلفة يبقى الأمل بإعادة العمل بالاتفاق النووي دون أن تؤثر عليه الحرب الأوكرانية أو بعد انتهاء الحرب في القريب العاجل، وهو أمر حدث له سابقة إذ لم يوقَّع الاتفاق النووي إلا بعد انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠١٤.

*حسن أحمديان:باحث وأستاذ جامعي إيراني، متخصص في العلوم السياسية.

هل تتطور الهجمات المتبادلة بين إيران وإسرائيل إلى حرب مفتوحة؟

*مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

لا يزال خطر اندلاع حرب كبرى بين إسرائيل وإيـران بعيدا لكنه يتزايد ببطء حيث يواصل الخصمان تبادل التصعيد التكتيكي، فقد أعلنت إيران في ١٣ مارس/آذار، مسؤوليتها عن عشرات الضربات الصاروخية التي استهدفت قاعدة استخبارات إسرائيلية سرية في أربيل شمالي العراق.

وفي اليوم التالي، أعلنت المديرية الإلكترونية الوطنية في إسرائيل حالة الطوارئ بعد أن تم تعطيل معظم المواقع الحكومية مؤقتًا في هجوم إلكتروني واسع النطاق، وقد اتهمت وسائل الإعلام الإسرائيلية إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات.

وتأتي هذه التطورات بعد شهر من غارة جوية إسرائيلية على قاعدة للطائرات بدون طيار في محافظة كرمانشاه غربي إيران في منتصف فبراير/شباط (ولم تلق إيران باللوم على إسرائيل بشكل مباشر في هذا الهجوم). وقالت مصادر إيرانية وعراقية إن هجمات أربيل كانت رداً على مهمة تخريبية إسرائيلية ضد مصنع طائرات بدون طيار بالقرب من تبريز.

ومن المحتمل أيضًا أن تكون الهجمات الإيرانية الأخيرة مرتبطة جزئيًا بمقتل ضابطين من الحرس الثوري الإيراني في غارة جوية إسرائيلية بالقرب من دمشق في ٧ مارس/آذار، حيث تعهدت إيران حينها بالانتقام.

ولا تمتلك إسرائيل وجودا رسميا في كردستان العراق لكن منذ غزو الولايات المتحدة للعراق في

> نفذت إيران العديد من الهجمات الإلكترونية ضد إسرائيل على مر السنين

عام ٢٠٠٣، حافظت إسرائيل على علاقات وثيقة مع الحكومة الإقليمية في أربيل، كما دعمت محاولة الاستقلال الفاشلة لكردستان في عام ٢٠١٧.

وقد نفذت إيران العديد من الهجمات الإلكترونية ضد إسرائيل على مر السنين، بما في ذلك اختراق ضخم بهدف تعطيل إمدادات المياه في إسرائيل تم الإبلاغ عنه في يوليو/تموز ٢٠٢٠.

ولطالما نفذت إسرائيل حملات تخريبية وسرية ضد إيران في لبنان وسوريا والعراق، وكذلك داخل إيران نفسها. وتركزت العمليات الإسرائيلية في إيران على البرنامج، كما فعلت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠ عندما استخدمت إسرائيل روبوتًا يتم التحكم فيه عن بعد لاغتيال كبير العلماء النوويين الإيراني «محسن فخري زاده». وغالبًا ما تتعهد إيران بالرد على هذه الهجمات في الوقت وبالطريقة التي تختارها.

وبغض النظر عن نتيجة مفاوضات الغرب مع إيران حول برنامجها النووي، ستستمر إيران وإسرائيل في التصعيد التكتيكي المتبادل.

وتقترب محادثات فيينا من الوصول إلى إحياء الاتفاق النووي الذي لا يعالج مخاوف إسرائيل المتعلقة بسياسات طهران الخارجية، فضلاً عن قدراتها العسكرية والإلكترونية. وسيدفع ذلك إسرائيل إلى مواصلة حملتها السرية ضد إيران (وربما تتصاعد خاصة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق) لتقويض برامج طهران الخاصة بالطائرات بدون طيار والصواريخ فضلا عن المنشآت النووية.

في غضون ذلك، ستستمر إيران في اعتبار إسرائيل عدوها الإقليمي والأيديولوجي الأساسي بغض النظر عن أي اتفاق نووي، وقد تكون على استعداد لاستخدام القوة بشكل أكثر علنية ضد أهداف إسرائيلية مزعومة خارج إسرائيل خاصة إذا انهارت المفاوضات النووية بين القوى العالمية دون اتفاق.

ويشير الهجوم الإسرائيلي المزعوم الشهر الماضي على قاعدة الطائرات بدون طيار الإيرانية إلى أن إسرائيل مستعدة للتصعيد ضد إيران إلى درجة شن ضربات جوية مباشرة على الأراضي الإيرانية. وبالنظر إلى الهجوم الصاروخي الإيراني اللاحق على موقع للمخابرات الإسرائيلية في أربيل، يبدو أن إيران مستعدة أيضا لضرب أهداف إسرائيلية في الدول الصديقة لإسرائيل.

وقد أشار أعضاء المؤسسة العسكرية

> لطالما نفذت إسرائيل حملات تخريبية وسرية ضد إيران في لبنان وسوريا والعراق

الإسرائيلية إلى حد كبير إلى أنهم يتوقعون أن تسفر محادثات فيينا عن صفقة توافق فيها إيران فقط على تقليص بعض أنشطتها النووية مقابل تخفيف للعقوبات، وبالتالي ترك معظم مخاوف إسرائيل الأمنية الأخرى دون معالجة.

وفي حال انهيار المحادثات النووية الإيرانية قبل التوصل إلى اتفاق، فإن إسرائيل أيضًا ستواصل التدريبات العسكرية المتعلقة بـ «الخطة ب» استعدادًا لحرب محتملة مع إيران.

وبينما تفضل كل من إسرائيل وإيران تجنب حرب إقليمية كبرى، لا يزال تبادل الضربات بين البلدين يحمل مخاطر إثارة دورات من العنف قد تخرج عن السيطرة، بما في ذلك في الدول أو المناطق الصديقة لإسرائيل.

ومع إظهار كل من إسرائيل وإيران استعدادًا أكبر لاستكشاف طرق جديدة لضرب بعضهما البعض، من المرجح أن تصعّد إسرائيل ردًا على أي هجوم يسفر عن مقتل مدنيين، أو ضربة تقليدية تتسبب في أضرار داخل إسرائيل، أو خسارة طائرة أثناء القيام بعمليات ضد أهداف إيرانية في جميع أنحاء المنطقة. من المحتمل أن تصعّد إيران، من جانبها، ردًا على الأعمال الإسرائيلية السرية التي تتم إما داخل إيران أو يتم إطلاقها من قبل دول أخرى بما في ذلك البحرين والإمارات (اللتان قامتا مؤخرًا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل).

من المرجح أن يتم تصميم نمط التصعيد للرد على الاستفزاز الفوري ثم التهدئة مرة أخرى. ومع ذلك، نظرًا لارتفاع مستوى التوترات بين إسرائيل وإيران، لا يمكن استبعاد الوصول بشكل سريع إلى الحرب الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، ستواجه البلدان أو المناطق الصديقة لإسرائيل – مثل كردستان العراق وكذلك البحرين والإمارات – خطرًا متزايدًا من الهجمات الإيرانية على أراضيها. كما أن النشاط التجاري المرتبط بإسرائيل، مثل الشحن، قد يشهد أيضًا تصعيدًا لخطر الضربات الإيرانية.

ولطالما وجدت إسرائيل نفسها أمام خيار الحرب فجأة نتيجة أحداث عرضية.

وقد بدأت حرب غزة العام الماضي، على سبيل المثال، بعد أن شنّت الشرطة الإسرائيلية حملة قمع ضد المتظاهرين الفلسطينيين في الأقصى.

وبدأت حرب إسرائيل عام ٢٠٠٦ مع «حزب الله» اللبناني بعد مقتل ٣ جنود إسرائيليين في غارة عبر الحدود.ترجمة وتحرير الخليج الجديد

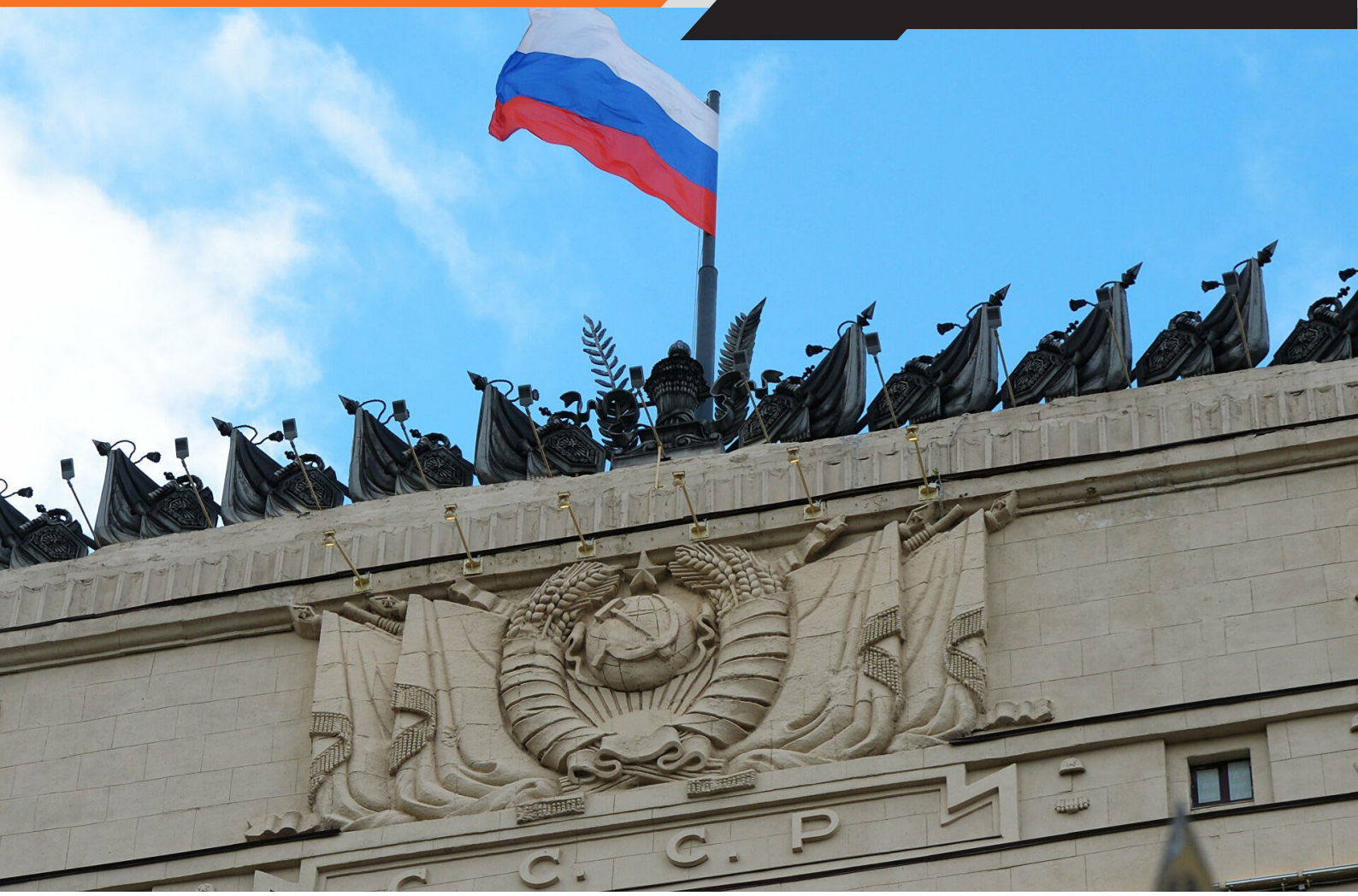

تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا في يومها الـ 28

*اعداد فريق الرصد والتابعة

مع دخول الحرب الروسية على اوكرانيا الاربعاء يومها الـ ٢٨ ،أفادت التقارير بأن بعض مناطق مدينة ماريوبول الأوكرانية تحولت إلى رماد بفعل القصف الروسي العنيف.

وبينما دُعي الرئيس الأوكراني للحديث أمام قمة لحلف شمال الأطلسي «ناتو» (NATO)، لوّح الكرملين باستخدام السلاح النووي إذا تعرضت روسيا للخطر.

ووسط المساعي لإنهاء الحرب، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن محادثات السلام مع روسيا لإنهاء الحرب المستمرة منذ نحو شهر «صعبة وتصادمية في بعض الأحيان».

وبحسب مسؤولين غربيين، فإن القوات الروسية تعثرت في محيط كييف، لكنها تحرز بعض التقدم في الجنوب والشرق.

ووفق المصادر الغربية، فإن المقاتلين الأوكرانيين يتصدّون للقوات الروسية في بعض الأماكن، لكن لا يمكنهم دحرها.

وأعلن المتحدث باسم الإدارة العسكرية لأوديسا مقتل قائد قوات المشاة البحرية الروسية التي حاولت مهاجمة أوديسا.

في المقابل، قالت وزارة الدفاع الروسية إن مروحيات روسية من طراز «كا ٥٢ أليغاتور» (Alligator ٥٢-Ka) دمرت مستودعا للذخائر، تابعا للقوات المسلحة الأوكرانية، بصواريخ من طراز «فيخر» (Vikhr).

ونشرت وزارة الدفاع صورا قالت إنها لعملية استهداف المستودع بهذه الصواريخ، من بُعدٍ تجاوز ٧ كيلومترات.

كما عرضت وزارة الدفاع الروسية صور إطلاق صواريخ من طراز «باتسيون» من شواطئ جزيرة القرم باتجاه أهداف أوكرانية في محيط مدينة ريفنا؛ كما عرضت صور إطلاق صواريخ «كاليبر» من سفن حربية من البحر الأسود باتجاه المواقع نفسها.

مستشار الأمن القومي الأميركي:

-الولايات المتحدة ستتشاور مع الحلفاء بشأن حضور روسيا اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين.
-لم نر حتى الآن خطوات صينية لإرسال معدات عسكرية لمساندة روسيا في حربها على أوكرانيا.
-بايدن سيبحث مع القادة الأوروبيين الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا.
-من أبرز النقاط التي سنبحثها مع القادة الأوروبيين خفض الاعتماد على الغاز الروسي.
-سنواصل التنسيق مع شركائنا وحلفائنا بشأن احتمالات شن روسيا هجمات سيبرانية.
-سنناقش في قمة الناتو مساعدة أوكرانيا ومدها بالمعدات العسكرية ووضع قوات الحلف على الجانب الشرقي.

جرائم حرب

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أن بلاده خلصت رسميا إلى أن القوات الروسية ارتكبت «جرائم حرب» في أوكرانيا.

*وقال بلينكن في بيان، تقييمنا يستند إلى مراجعة دقيقة للمعلومات المتاحة من مصادر عامة واستخباراتية، مشددا على أن المعلومات تضمنت تقارير عديدة ذات مصداقية عن هجمات وهجمات عشوائية استهدفت المدنيين عمدا، فضلا عن فظائع أخرى.

وأوضح أن القوات الروسية دمرت مبانٍ سكنية ومدارس ومشافي وبنى تحتية حيوية وسيارات مدنيين ومراكز تسوق وسيارات إسعاف، ما خلف سقوط آلاف المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح.

المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن:

-العالم سيعرف ماريوبول كرمز للوحشية الروسية مثل حلب وغروزني.
-سيتم التحقيق في تصرفات روسيا في ماريوبول.
-في شهر واحد تسببت روسيا بإحدى أسرع الكوارث الإنسانية تصاعدا في العالم.
-حرب روسيا على أوكرانيا تعطل إمدادات السلع الأساسية للأمن الغذائي العالمي.

بوتن:التعامل بالروبل

بدوره، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه أصدر تعليمات للبنك المركزي ومجلس الوزراء لتحديد إجراءات المعاملات مع أوروبا بالروبل الروسي في غضون أسبوع، مشددًا على أنه لا معنى لتوريد السلع الروسية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واستلام المدفوعات باليورو والدولار.

لافروف : المفاوضات تجري بشكل صعب

سياسيا، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن المفاوضات الروسية الأوكرانية تجري بشكل صعب، بسبب تغيير الجانب الأوكراني لمواقفه في كل مرة، وفق تعبيره.

وفي حوار مع معهد العلاقات الدولية بجامعة موسكو، اتهم لافروف، واشنطن بالاستمرار بتوريد الأسلحة إلى أوكرانيا، واستفزاز بلاده.

وحذر من إقدام الناتو على إرسال قوات حفظ سلام إلى أوكرانيا وذلك قبل يوم من عقد الحلف قمة استثنائية. مؤكدا أن ذلك سيؤدي إلى صدام مباشر بين القوات الروسية وقوات الحلف.

الخارجية الروسية:

-سلمنا السفارة الأميركية في موسكو أسماء دبلوماسيين أميركيين سيتم طردهم.

-طرد الدبلوماسيين الأميركيين هو رد على طرد واشنطن دبلوماسيين روسيين من بعثة الأمم المتحدة.

المندوب الروسي في الأمم المتحدة:

-تداعيات ما يجري الآن على البنية السياسية والأمنية بأوروبا ستكون خطيرة جدا.

-لدى مجلس الأمن الدولي فرصة لتمرير قرار ضروري بشأن الوضع الإنساني بأوكرانيا.

-زملاؤنا الغربيون أصروا على إدراج عناصر مناهضة لروسيا في نص مشروع قرار مجلس الأمن.

-تمرير القرار الفرنسي المكسيكي سيجعل الوضع في أوكرانيا أكثر صعوبة.

-القرار الفرنسي المكسيكي يشجع المفاوضين الأوكرانيين للحفاظ على مواقفهم غير الواقعية.

-القرار الفرنسي المكسيكي يرسم صورة زائفة لما حدث ويتجاهل أسباب الأزمة في أوكرانيا.

المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية:

-نظام بوتين بدأ بالفعل يعاني جراء العقوبات التي فرضناها عليه.

-وسيلتنا لإيقاف الحرب هي فرض العقوبات وقد بدأت تؤثر على روسيا.

-العقوبات ليست الوسيلة الوحيدة لوقف حرب بوتين فنحن ندعم أوكرانيا عسكريا.

-إعادة نشر قوات الناتو شرقا ليست حربا استباقية بل ردا على حرب بوتين.

المندوب الأوروبي في الأمم المتحدة:

-ملتزمون بتوفير الملاذ الآمن لكل من يفر من أوكرانيا.

-يجب توفير الممرات الآمنة لكل الراغبين في الخروج من أوكرانيا بسبب الحرب.

نشهد أسرع أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

الأمين العام لحلف الناتو:

-نواجه واقعا جديدا بشأن أمننا وقادة الناتو سيؤكدون غدا دعمهم لأوكرانيا
-الغزو الذي قام به بوتين وحشي وعازمون على دعم أوكرانيا بكل ما في وسعنا لكننا لا نريد أن تتوسع الحرب.
-أتوقع أن نتفق غدا على دعم إضافي لأوكرانيا لمساعدتها وحمايتها من الهجمات البيولوجية والكيميائية.
-روسيا يجب أن تتوقف عن تهديداتها النووية وسندافع عن كل حلفائنا والحرب النووية لا منتصر فيها.
-لن نرسل قوات من الناتو إلى كييف، وعضوية أوكرانيا في الحلف غير مطروحة على جدول أعمالنا غدا.
-سنناقش في قمة الناتو غدا دور الصين في الأزمة الأوكرانية.
-قادة الناتو سيطلبون من الصين أن تكون على مستوى مسؤوليتها وألا تدعم الهجوم الروسي على أوكرانيا.
-الصين وفرت دعما سياسيا لروسيا ونشعر بالقلق من إمكانية توفير بكين دعما ماديا لموسكو.
-نشرنا عددا كبيرا من قواتنا على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي خلال الأسابيع الماضية.
-مستعدون للدفاع عن حلفائنا والاستجابة بقوة لأي هجوم محتمل على هذه الدول.
-أتوقع أن نتفق غدا على الطلب من القادة العسكريين وضع ترتيبات دفاعية على المدى البعيد.
-قمة الغد مهمة جدا واستثنائية لأنها ستناقش مخاطر أمنية لم نشهد مثلها منذ الحرب العالمية الثانية.
*المتحدث باسم الحكومة الألمانية: المستشار الألماني حث بوتين في اتصال هاتفي على وقف إطلاق النار بأسرع وقت ممكن.
*الرئيس الفرنسي يقول إن الأوروبيين سيقومون بكل شيء لوقف الحرب على أوكرانيا دون الدخول فيها.

تاس عن وزارة الدفاع الروسية:

-القوات الأوكرانية نفذت عمليات نهب واسعة النطاق في تشيرنيهيف وسومي وزابوروجيا.
-كييف رفضت التنسيق لممر إنساني على الجانب الغربي من حدودها.
-موسكو فتحت اليوم ممرات إنسانية في اتجاهات كييف وتشيرنيهيف وسومي وخاركيف.

وول ستريت جورنال عن مسؤولين في الناتو:

-روسيا قد تكون فقدت ٢٠٪ من قواتها القتالية و١٠٪ من معداتها في أوكرانيا.
-خسائر روسيا في أوكرانيا ستضعف قدرة موسكو على الاحتفاظ بوتيرة عملياتها العسكرية.

تصريحات ومواقف دبلوماسية:

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي:

– المحطة النووية في تشرنوبل تحت الاحتلال الروسي، ولدينا تهديد أيضا للمحطة النووية في زاباروجيا.
– جنودنا يدافعون عن أرضنا ببسالة ضد ثاني أقوى دولة في العالم عسكريا، وروسيا استخدمت آلاف القنابل ضدنا ودمرت عشرات المدن الأوكرانية.
– نريد توفير الأمن لأطفالنا ومجلس الأمن والقوانين الدولية لم يستطيعا حمايتنا، وملايين المواطنين اضطروا للنزوح من مناطقهم بسبب الحرب الروسية علينا.
– نحتاج لمساعدتكم للضغط بقوة على روسيا لفرض السلام في المنطقة، و»الغزو الروسي» لأوكرانيا سيكلفها كثيرا.
– القتال شديد في بعض المناطق لدرجة أن الناس لا يتمكنون من دفن موتاهم.

-محادثات السلام مع روسيا لإنهاء الحرب المستمرة منذ نحو شهر «صعبة وتصادمية في بعض الأحيان».

-المساعدات الإنسانية التي ترد إلينا لا تكفي الاحتياجات المتزايدة.

-تم إجلاء نحو ٧ آلاف شخص فقط بصعوبة شديدة اليوم من مدينة ماريوبول، وهناك ١٠٠ ألف شخص يحاولون الخروج منها بسبب المعارك.

وزير الدفاع الأمريكي: أذكى شيء يمكن أن يفعله بوتين الآن هو اتخاذ قرار بإنهاء الصراع.

رويترز: المستشار الألماني حذر الرئيس بوتين في محادثات مباشرة من استخدام سلاح بيولوجي أو كيميائي في أوكرانيا.

زيلينسكي سيلقي كلمة عبر الفيديو أمام البرلمان السويدي الخميس.

زيلينسكي: المحادثات مع روسيا صعبة وتشهد صداما أحيانا.

مجلس الأمن القومي الروسي: الولايات المتحدة حاولت إضعاف روسيا وتقييدها وتقسيمها وتدميرها.

المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: روسيا لن تستخدم أسلحة نووية إلا إذا كان وجودها مهددا.

بيسكوف: فكرة إرسال قوات حفظ سلام تابعة لحلف «الناتو» إلى أوكرانيا،ستكون خطوة «متهورة وخطيرة».

العقوبات وتأثيراتها:

الكرملين: واشنطن تمارس ضغطا مفضوحا قليل الدبلوماسية على دول مجموعة العشرين لاتخاذ موقف ضد روسيا.

الخارجية الصينية: روسيا عضو مهم في مجموعة العشرين ولا يحق لأي دولة استبعاد عضوية دولة أخرى.

وكالة تاس عن نائب رئيس الوزراء الروسي: الحظر المفروض على تشغيل نورد ستريم ٢ عبثي وسوء فهم لموازين الطاقة.

شركة توتال الفرنسية: لدينا عقود تمتد لـ٢٥ عاما لشراء الغاز من روسيا لا يمكن التراجع عنها.

شركة توتال: لو أنهينا عقود شراء الغاز من روسيا سندفع غرامات بالمليارات.

مسؤولون أميركيون لوول ستريت جورنال: ألمانيا لا تزال مترددة في حظر النفط الروسي.

رئيس الوزراء الياباني: ندرس فرض عقوبات إضافية على روسيا وإرسال مساعدات إنسانية لأوكرانيا.

رويترز تزيل وكالة «تاس» الروسية من منصتها للعملاء.

نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر يحذر من أن أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية قد تنهار في حالة فرض عقوبات على الطاقة الروسية.

زيلينسكي يطالب، في كلمة عبر الفيديو أمام البرلمان الياباني، طوكيو بمواصلة العقوبات على موسكو بحظر التجارة في بضائعها.

زيلينسكي: أوكرانيا مستعدة للتخلّي عن عضوية «الناتو» شرط وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الروسية وضمان أمن بلاده.

أكسيوس: مشرعون من الحزبين يسعون لتمرير تشريع من شأنه تجميد احتياطيات روسيا من الذهب تقدر بـ١٣٢ مليار دولار.

وول ستريت جورنال: إدارة بايدن تستعد لفرض عقوبات جديدة على أكثر من ٣٠٠ من أعضاء الغرفة الأدنى في مجلس الدوما.

الخارجية الألمانية: اجتماع ألماني فرنسي بولندي يبحث المزيد من العقوبات على روسيا وتوزيع اللاجئين الأوكرانيين.

البنك المركزي الأوروبي يعرب عن قلقه من استخدام العملات المشفرة للالتفاف على عقوبات روسيا.

د. شادي عبدالوهاب

كيف تدير موسكو وواشنطن الحرب في أوكرانيا؟

*مركز المستقبل للدراسات المتقدمة

مع دخول الصراع الروسي – الأوكراني الأسبوع الثالث، تستمر العمليات العسكرية الروسية في الاستيلاء على مزيد من الأراضي الأوكرانية، بالتوازي مع وجود مفاوضات بين موسكو وكييف، ولا يبدو أن فرص نجاحها كبيرة، مع اتجاه الدول الغربية إلى تصعيد لغة التهديدات والعقوبات الاقتصادية في محاولة لوقف الحرب من دون جدوى.

إشكاليات تفسير الحرب

يبدو في ظل التطورات المتلاحقة والصخب الإعلامي المصاحب لها أن هناك صعوبة في فهم الوضع الراهن للحرب الدائرة في أوكرانيا، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عاملين رئيسيين: أولهما، الحرب الإعلامية التي يمارسها الغرب بقوة دعماً لأوكرانيا، فمع بدء العمليات العسكرية الروسية، قدرت الاستخبارات البريطانية أن روسيا تخطط لاكتساح كامل أوكرانيا في أربعة أيام، وذلك على الرغم من أن الجيش الروسي لم يضع مدى زمنياً لعملياته العسكرية، وذلك لتخرج بعدها الوسائل الإعلامية الغربية لتؤكد أن إطالة أمد الصراع يعكس إخفاق الحسابات الروسية، والتي ظنت أنها سوف تكتسح كامل الأراضي الأوكرانية في خلال أربعة أيام، وذلك على الرغم من أن المدى الزمني للعملية العسكرية هو الذي حددته لندن، وليس موسكو. كما أن احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ قد استغرق من واشنطن حوالي ٢١ يوماً، مع الفارق الكبير في القدرات العسكرية والمساحة بين العراق وأوكرانيا، وكذلك حجم الدعم الذي تلقته الأخيرة من الدول الغربية كافة. وارتباطاً بما سبق، سعى الإعلام الغربي لتصوير أي تباطؤ في العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، خاصة حول

كييف، باعتباره إخفاقاً عسكرياً روسياً، ومقاومة بطولية أوكرانية، وذلك على الرغم من أن القوات الروسية كانت تعيد انتشارها حول العاصمة الأوكرانية، من دون اتخاذ قرار باقتحامها، وذلك إما انتظاراً لتقديم كييف تنازلات في المفاوضات الجارية بين الجانبين، أو لإفراغ العاصمة من المدنيين، قبل اقتحامها. ولا شك أن هذه الحرب الإعلامية الغربية سعت لإرباك التحليل حول مسار العمليات العسكرية وحجم الإنجاز العسكري الحقيقي الذي حققته القوات الروسية في محاولة لرفع معنويات أوكرانيا، والتي دخلت حرباً يبدو من الحسابات المنطقية أن فرص النجاح فيها معدومة.

أما العامل الثاني، والذي يجعل من الصعب التنبؤ بمسار الحرب الأوكرانية، فتتصل بصعوبة تقييم تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، وهو ما يرجع، في جانب منه، إلى الحرب الإعلامية الغربية مجدداً التي سعت للمبالغة في تأثير تداعياتها، كما لو أنها أحادية الاتجاه، أي أنها ستضر بالاقتصاد الروسي وحده، من دون أن تترك تداعيات سلبية على الاقتصادات الغربية، ناهيك عن الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يجافي الواقع، فقد حذر صندوق النقد الدولي من تعرض الاتحاد الأوروبي لركود اقتصادي عميق نتيجة التوتر حول أوكرانيا والعقوبات ضد روسيا، كما أشار إلى أن الاقتصاد العالمي بأكمله سوف يتأثر بهذا الصراع، بينما أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي الناتو، ينس ستولتنبرج، في ١١ مارس، أن العقوبات ضد روسيا ستكون لها عواقب على العالم أجمع.

ومن جانب ثانٍ، فإن العديد من العقوبات الاقتصادية الغربية سعت روسيا لمواجهتها عبر إيجاد بدائل لها عبر التعاون مع دول أخرى، وهو ما يجعل من الصعب الوقوف على تقييم حقيقي وموضوعي لتداعيات هذه العقوبات.

ويساهم ما سبق في فهم أسباب وجود رؤيتين متناقضتين حول ما يجري في أوكرانيا، بين رؤية ترى أن موسكو نجحت في تحقيق أهدافها العسكرية في أوكرانيا، وتمضي قدماً لتحقيقها كاملة، وبين رؤية ترى أن موسكو على الرغم من كل التحركات الميدانية تنهزم على الجبهات كافة، حتى وإن أخفقت في تقديم أسباب موضوعية لتلك الرؤية، فالحرب الإعلامية الغربية تسعى للتهوين من أي انتصار روسي، وتضخيم أي سياسات غربية مناهضة لروسيا، اقتصادية كانت أو عسكرية.

الإدارة الروسية للصراع الأوكراني:

شن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حربه ضد أوكرانيا انطلاقاً من عقديته التي تقول إنه «إذا كان القتال حتمياً، فيجب أن تضرب أولاً». ووفقاً لوجهة نظر الكرملين، فإن الحرب الأوكرانية هي حرب ضرورة، بل هي حرب دفاعية، تستهدف في المقام الأول، إيقاف تمدد حلف شمال الأطلسي، وهو حلف عسكري، لتطويق روسيا عبر ضم الدول المجاورة لها مباشرة على غرار أوكرانيا وجورجيا. ومن ثم نشر قواعد عسكرية على طول الحدود الروسية من الجهات كافة، بصورة تخل بالردع النووي القائم بين الولايات المتحدة وروسيا لغير صالح الأخيرة.

وسعت روسيا في البداية إلى التفاوض مع الولايات المتحدة باستخدام المنطق للتوصل لصيغة تقتضي بضمان حياد أوكرانيا، وأخذ تعهدات مكتوبة من الغرب بعدم انضمام كييف إلى حلف الناتو، وهو ما فضل الغرب تجاهله. واعترف جوزيب بوريل، مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ذاته بأن الغرب قد ارتكب عدداً من الأخطاء، مثل الوعد بأن تنضم كل من جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو، وهو يعلم أنه لا يمكنه الوفاء بهذه الوعود.

ونشرت وسائل إعلام روسية معلومات، بالاستناد إلى وثائق حصل عليها إقليم دونيتسك الانفصالي، تفيد بأن القوات الأوكرانية كانت تخطط لهجوم على القرم ومنطقة دونباس، في ٨ مارس، وذلك بدعم غربي، وبمشاركة من المجموعات القومية النازية الأوكرانية، أي أن الحرب كان مبيتاً لها، وفقاً للسردية الروسية، أي أن موسكو استبقت المخطط الغربي عبر المبادرة بالهجوم.

وتتمتع موسكو بخبرة عسكرية واسعة في إدارة حرب المدن، خاصة ضد الغرب، فمن خلال مراجعة التاريخ القريب للعمليات العسكرية الروسية، يستخلص المرء أن بوتين لم يخض حرباً، إلا وانتصر فيها على غرار حرب الشيشان الثانية، أو الحرب السورية، بل إن الحرب الأخيرة هذه تكتسب أهمية كبيرة، بالنظر إلى أنها كانت حرباً روسية ضد جماعات المعارضة المسلحة السورية، المدعومة من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك، فإنها الأقرب للقياس على الحالة الأوكرانية، مع مراعاة الفوارق الدقيقة بين الحالتين، والتي تتمثل في إمداد الغرب بأوكرانيا بالصواريخ المضادة للطائرات، وهي التي كانت غائبة عن الميدان السوري.

والمتابع لسير العمليات العسكرية في أوكرانيا يكتشف أن هذه الصواريخ لم تلعب دوراً مؤثراً في مجريات الحرب، حتى الآن، وهو ما قد يرجع إما لأنه لم يتم توظيفها من قبل الجيش الأوكراني على نطاق واسع، أو إلى فاعلية المنظومات المضادة لها، والتي طورها الروس منذ عام ٢٠١٥، وتستخدم الآن في المروحيات والمقاتلات الروسية، وهو ما جعل من الصعب توظيف هذه الصواريخ في تحييد الهيمنة الروسية على الأجواء الأوكرانية.

وبالعودة إلى الحرب الأوكرانية، نجد أن العمليات العسكرية الروسية شهدت ارتباكاً واضحاً في الأيام الأولى من الحرب، إذ عجز الجيش الروسي عن دخول المدن الأوكرانية باستخدام المدرعات الخفيفة، نظراً لوجود مقاومة دفعت موسكو لتعديل خططها العسكرية، فقد استندت أوكرانيا على نقل القوات إلى داخل المدن، وتوظيف الصواريخ المضادة للدروع والقناصة لإعاقة تقدم الجيش الروسي. ويعرف ذلك في الأدبيات العسكرية باسم «ضباب الحرب» (Fog of War)، والتي تعني أنه مهما كانت كفاءة ودقة التخطيط العسكري قبل الحرب، فلابد أن تكون هناك مفاجآت، وهو ما يقتضي الإعداد له، عبر تعديل الخطط العسكرية.

وقامت موسكو بالفعل بذلك، إذ اتجهت إلى فرض حصار على المدن الرئيسية، وقطع خطوط الإمداد عنها، وقصف المواقع العسكرية بها، ثم فتح ممرات إنسانية لإجلاء المدنيين منها، وذلك لتقليص الخسائر في صفوف المدنيين عند اقتحام المدن لمواجهة المقاتلين المتمركزين داخلها، وهو النموذج الذي طبقته روسيا على مدينتي فولنوفاغا وخيرسون، كما أنه مرشح للتكرار على خاركيف وكييف وغيرها من المدن الأوكرانية.

وإذا كانت الآلية الإعلامية الغربية تراهن على استنزاف روسيا عسكرياً إلى ما لا نهاية في أوكرانيا، فإن الخبراء العسكريين الأمريكيين كان لهم رأي مغاير، فقد أكد الجنرال سكوت دي بيرير، مدير وكالة استخبارات الدفاع أمام الكونجرس الأمريكي أنه «مع انقطاع الإمدادات، ستسقط كييف في غضون ١٠ أيام إلى أسبوعين».

سياسات أمريكية مقابلة:

سعت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إلى قيادة المعسكر الغربي لرفع تكلفة الكرملين بشن الحرب ضد أوكرانيا، وذلك عبر توظيف مختلف الأساليب، غير ذات الطبيعة العسكرية المباشرة، فأعلنت الدول الغربية فرض عقوبات غير مسبوقة على الاقتصاد الروسي، سواء عبر تجميد أرصدة البنك المركزي الروسي في الخارج، أو تقييد الصادرات الروسية إلى الدول الغربية، سواء بشكل جزئي، أو شامل، هذا إلى جانب إعلان خطط للتخلي التدريجي عن الغاز الروسي.

وأخفقت هذه العقوبات في إجبار روسيا على وقف عملياتها العسكرية. وبالرجوع إلى الخبرات التاريخية، نكتشف أن العقوبات الاقتصادية لم تمنع الدول عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك على غرار كوريا الشمالية، كما أن دولة بحجم روسيا، ومركزية دورها في الاقتصاد العالمي، كمصدر للطاقة والسلع الغذائية والمعادن وغيرها، يجعل للعقوبات عليها ارتدادات عكسية على الدول الغربية، بل وعلى دول العالم كافة. فقد ارتفعت أسعار الطاقة، ومن ثم التضخم في الدولة الغربية، وهو ما دفع الصحف الغربية الرصينة للتحذير من إمكانية أن يشهد الاقتصاد الأوروبي «كساداً تضخمياً».

كما كان للعقوبات الاقتصادية الغربية هدف آخر، وهو محاولة إثارة السخط الداخلي في روسيا، بصورة تحفز على الانقلاب ضد بوتين، أو تحرك الشارع الروسي ضده، على نحو ما ألمحت إليه بعض المواقع البريطانية، مثل البي بي سي، وكذلك وزير الخارجية الأوكراني، ديميتري كوليبا.

وتتعلق الآمال الغربية في هذا الصدد على سردية غربية خاطئة قوامها أن رصيد بوتين الشعبي قد بناه على أساس وحيد، وهو نجاحه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بعد حالة من الانهيار شهدتها الدولة الروسية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومن ثم، فإن العقوبات الغربية القاسية سوف تهدد بتبديد الإنجاز الوحيد الذي تمكن بوتين من تحقيقه، وهو ما سينعكس على شعبية بوتين سلباً، غير أن هذا التصور الغربي قد يكون بالغاً في تقديراته، خاصة أن شعبية بوتين لم تتأسس فقط على الإنجازات الاقتصادية، بل ساهم نجاحه في إدارة حرب الشيشان الثانية بنجاح في تعزيز شعبيته أيضاً، وبالتالي فإن الحفاظ على وحدة وأمن الاتحاد الروسي مثل أحد مصادر شرعيته، ومن المستبعد أن تفضي الحرب الحالية إلى ثورة على بوتين من شأنها إسقاطه من الداخل، على الرغم من بعض الاحتجاجات التي ظهرت بوسائل الإعلام بسبب الصعوبات الاقتصادية.

وسعى الغرب إلى استخدام أدوات أخرى في هجومه على روسيا، وأبرزها توظيف ورقة حقوق الإنسان عبر تأكيد الدول الغربية أنها ستراقب سير العمليات العسكرية لموسكو، ورصد أي جرائم حرب ترتكبها القوات الروسية، مع غض الطرف، بطبيعة الحال، عن أي انتهاكات مماثلة للقوات الأوكرانية، فضلاً عن محاولة تضخيم، أو حتى اختلاق أي جرائم حرب ضد المدنيين، كما في اختلاق رواية بأن القوات الروسية قصفت مسجداً في ماريوبول لجأ إليه ٨٠ مدنيين، وهي الرواية التي فندها إمام المسجد وتركيا. وفي المقابل، تم تجاهل قيام الحكومة الأوكرانية باستخدام صاروخ «توشكا» في قصف مناطق مدنية في دونتيسك، وهو ما تسبب في سقوط قتلى من المدنيين، وليؤكد كل ذلك في النهاية على استمرار «المعايير الأخلاقية المزدوجة».

وبالإضافة إلى ما سبق، عمدت الدول الغربية إلى إغلاق قنوات روسيا اليوم، وسبوتنيك في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لمنع أي رواية تخالف الرواية الغربية، أو رؤية تصطدم مع نظيرتها الأمريكية، وهو ما كشف عن كذب الادعاءات الغربية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وأن الدول الغربية، وقت الصراعات، لا تختلف عن النظم التي طالما اتهمها الغرب بأنها استبدادية وتنتهك حرية التعبير.

وبالتوازي مع السياسات السابقة، سعت الدول الغربية لدعم أوكرانيا بالسلاح في مواجهة روسيا، خاصة الصواريخ المضادة للمدرعات، فضلاً عن الصواريخ المضادة للطائرات، وذلك في محاولة لإطالة أمد الصراع، وتكبيد روسيا خسائر فادحة تدفعها في النهاية إلى التراجع عن تحقيق أهدافها كاملة في الصراع الأوكراني.

صراع يمتد إلى العالم:

روجت الدول الغربية في بداية الصراع إلى أن العقوبات الاقتصادية وحرمان روسيا من التكنولوجيا الغربية سوف يكون له تأثير موجع على الاقتصاد الروسي على المدى الطويل. وتتجاهل التقييمات الغربية التطورات التي شهدها العالم على مدار السنوات الأخيرة الماضية، والتي كان أبرزها أن الغرب لم يعد مهد التكنولوجيا الحديثة المتطورة، المدنية والعسكرية، فقد تمكنت الصين وروسيا من تطوير صواريخ فرط صوتية، وهو ما عجزت عنه واشنطن، حتى الآن، وذلك على الرغم من إنفاقها العسكري الذي يقارب ثلث الإنفاق العسكري العالمي، كما أن الدول الآسيوية، خاصة الصين وكوريا الجنوبية، قد تفوقت على نظيرتها الغربية في تطوير واستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس من الشبكات.

وبدأت واشنطن تتنبه إلى هذا الواقع الجديد، فبعد أن كانت تظن أن عقوباتها الاقتصادية كفيلة بالتسبب في انهيار الاقتصاد الروسي، وإجباره على وقف عملياته العسكرية في أوكرانيا، وحاولت الضغط على دول العالم المختلفة، باستخدام مختلف الأساليب لقطع علاقاتها الاقتصادية بروسيا، ومارست ضغوطاً على العديد من دول العالم، مثل الصين وتركيا وإسرائيل والهند وغيرها الكثير، ولكن أغلب هذه الدول فضل تبني موقف الحياد عن التماهي أو الالتزام بالعقوبات الأمريكية ضد روسيا.

فقد أكدت الصين معارضتها أي شكل من أشكال العقوبات الأمريكية أحادية الجانب ضدها بسبب عدم تماهيها مع العقوبات الأمريكية ضد روسيا، كما أكدت أنها ستحمي بقوة الحقوق والمصالح المشروعة للشركات والأفراد الصينيين، وهو ما يؤشر على أن بكين ستتجه إلى فرض عقوبات ضد واشنطن في حالة قررت الأخيرة فرض عقوبات، ولا يتوقع أن تقدم أمريكا على هذه الخطوة بالنظر إلى حقيقة أن تداعيات مثل هذه الخطوة سوف تكون كارثية على الاقتصاد الأمريكي. واتجهت الهند أيضا إلى تحد واشنطن بشكل صريح، وذلك عبر إعلانها تفاوضها مع موسكو على إقامة نظام ثنائي للتجارة وتبادل المدفوعات بالعملات الوطنية.

وساقت واشنطن أسباباً مختلفة لمطالبتها لدول العالم بالالتزام بالعقوبات الغربية ضد روسيا، منها إقدام موسكو على احتلال دولة ذات سيادة، وهي الحجة التي لم تقنع دول العالم المختلفة، خاصة مع السجل الأمريكي الحافل باحتلال الدول، وانتهاك سيادتها، وارتكاب كافة أشكال الجرائم الحرب ضد مواطنيها، على غرار الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، أو التعاون الأمريكي – الأوروبي على تدمير الدولة الليبية في عام ٢٠١١، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ولذلك لم تجد واشنطن مفراً سوى اللجوء إلى لغة المصالح، والتلويح بالعقوبات على الدول الصديقة التي لا تلتزم بالعقوبات الأمريكية على روسيا، ووجدت واشنطن مقاومة من أقرب حلفائها، خارج مجموعة الدول الغربية، ويرجع ذلك إلى احتفاظ العديد من الدول بعلاقات قوية مع روسيا، سواء كانت اقتصادية، أو عسكرية أو استراتيجية.

ومن جانب ثانٍ، كان عجز الدول الأوروبية عن التخلي عن الطاقة الروسية، واستثناء واشنطن لذلك القطاع الحيوي من العقوبات، سبباً كافياً لدول العالم المختلفة لعدم قطع علاقاتها بروسيا، خاصة وأنها تعتمد عليها في شراء سلع استراتيجية، مثل القمح، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول العربية.

اتجهت واشنطن في تغيير أولوياتها حول العالم

وعلى الجانب الآخر، اتجهت واشنطن في تغيير أولوياتها حول العالم، وبدأت تضع نصب عينيها صراعات القوى الكبرى، وتعيد انتشار قواتها حول العالم، وهو ما دفع الأقاليم المتضررة من هذا الانسحاب إلى التحوط من الانعكاسات المترتبة على ذلك عبر تنويع علاقاتها بالقوى الكبرى، خاصة روسيا والصين.

وسوف يكون مدى نجاح واشنطن في إقناع الدول غير الغربية على الالتزام بالعقوبات الأمريكية ضد روسيا مؤشراً، في حد ذاته، على مدى سطوة القوة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وعما إذا كانت هيمنتها الاقتصادية العالمية عبر المؤسسات الدولية ونظمه وآلياته سوف تستمر، أو تتراجع، وتتجه الدول إلى تطوير أطر بديلة.

وفي الختام، يمكن القول إن الصراع الروسي – الأوكراني يجسد وبحق صراعاً بين القوى الصاعدة والهابطة في النظام الدولي، وسوف يكون محدد هذا الصراع اقتصادياً وعسكرياً، فإذا نجحت موسكو في حسم معركة كييف، فإن وزن واشنطن العسكري سوف يتراجع، كما أن إخفاق واشنطن في إقناع دول العالم المختلفة بالتماهي مع العقوبات الأمريكية ضد موسكو سوف يكون مؤشراً على تراجع وزن واشنطن الاقتصادي، ويؤكد في النهاية على تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، تخسر فيه واشنطن وضعها المتفرد، الذي استمر على مدار ثلاثة عقود.

جورج سوروس:

فلاديمير بوتين وخطر الحرب العالمية الثالثة

*بروجيكت سنديكيت

كان غزو روسيا لأوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير بداية حرب عالمية ثالثة من المحتمل أن تُفضي إلى تدمير حضارتنا، فقد سَبَقَ الغزو اجتماع مطول بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ في الرابع من فبراير، بداية الاحتفالات بالعام القمري الصيني الجديد ودورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين، وفي نهاية الاجتماع، أصدر الرجلان وثيقة دقيقة الصياغة من ٥٠٠٠ كلمة أعلنت شراكة وثيقة بين بلديهما، تُعَد هذه الوثيقة أقوى من أي معاهدة ومن المؤكد أنها تطلبت مفاوضات تفصيلية مسبقا.

لقد أذهلني ما بدا لي من أن «شي» أعطى بوتين تفويضا مطلقا لغزو أوكرانيا وشن حرب ضروس ضدها، فلا بد أنه على يقين تام من أن تأكيده كحاكم للصين مدى الحياة في وقت لاحق من عامنا هذا سيكون مجرد إجراء شكلي، فبعد أن ركز كل السلطة في يديه، كتب شي بعناية السيناريو الذي سيرقى بموجبه إلى مستوى ماو تسي تونغ، ودنغ شياو بينغ.

بمجرد حصوله على دعم شي، شرع بوتين في تحقيق حلم حياته بقدر من الوحشية لا يمكن تصوره، ومع اقترابه من سن السبعين، يشعر بوتين أنه إذا كان له أن يخلف بصمته على التاريخ الروسي، فلابد أن يحدث هذا الآن أو لن يحدث أبداً، لكن تصوره

سبق الغزو اجتماع مطول بين الرئيسين الروسي الصيني

لدور روسيا في العالَم مشوه، ويبدو أنه يعتقد أن الشعب الروسي يحتاج إلى قيصر يمكنهم أن يسيروا من خلفه عمياً، هذا هو النقيض المباشر للمجتمع الديموقراطي، وهي رؤية تشوه «الروح» الروسية، التي تتسم بالعاطفية إلى درجة الشاعرية. عندما كنت طفلا، صادفت مواجهات عديدة مع جنود روس عندما احتلوا المجر في عام ١٩٤٥، وقد وجدت أنهم لن يترددوا في مشاركتك آخر قطعة من الخبز لديهم إذا طلبتها، وفي وقت لاحق، في بداية ثمانينيات القرن العشرين، شرعت في ما أسميه العمل الخيري السياسي.

أولاً، أنشأت مؤسسة في موطني المجر، ثم شاركت بنشاط في تفكك الإمبراطورية السوفياتية، وعندما أتى ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في عام ١٩٨٥، كان التفكك بدأ بالفعل، وقد أنشأت مؤسسة في روسيا، ثم فعلت الشيء نفسه في كل من الدول السوفياتية السابقة، وفي أوكرانيا، أنشأت إحدى مؤسساتي حتى قبل أن تصبح دولة مستقلة، كما زرت الصين في عام ١٩٨٤، حيث كنت أول أجنبي يُسمَح له بإنشاء مؤسسة (والتي أغلقتها في عام ١٩٨٩، قبل مذبحة ميدان بوابة السلام السماوي مباشرة).

لا أعرف بوتين شخصيا، لكني راقبت صعوده عن كثب، مدركا مدى قسوته، لقد حول عاصمة الشيشان، غروزني، إلى أنقاض، تماما كما يهدد بفعله حاليا مع كييف، عاصمة أوكرانيا. اعتاد بوتين على ممارسة وظيفته كعميل داهية بارع في الاستخبارات السوفياتية السابقة (KGB)، ولكن يبدو أنه تغير مؤخرا، فبعد أن تمكنت من ذهنه فكرة متسلطة، يبدو أنه فقد الاتصال بالواقع، ومن المؤكد أنه أخطأ في الحكم على الوضع في أوكرانيا، فقد توقع أن يرحب الأوكرانيون الناطقون باللغة الروسية بالجنود الروس بالأحضان، ولكن تبين أنهم لا يختلفون عن السكان الناطقين باللغة الأوكرانية، لقد أبدى الأوكرانيون مقاومة باسلة إلى حد لا يصدق في ظل احتمالات بدت ساحقة.

في يوليو ٢٠٢١، نشر بوتين مقالا طويلا زعم فيه أن الروس والأوكرانيين شعب واحد في حقيقة الأمر، وأن الأوكرانيين وقعوا ضحية لتضليل المحرضين من النازيين الجدد، والواقع أن الجزء الأول من حجته يستند إلى بعض المبررات التاريخية، خصوصا أن كييف كانت المقر الأصلي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، لكن في الجزء الثاني، كان بوتين هو الطرف المُضَلِّل، الواقع أن المرء ليتصور أن بوتين شخص أفضل اطلاعا، لقد قاتل العديد من الأوكرانيين ببسالة

> ليس من المؤكد على الإطلاق ما إذا كان بوتين سيرضخ لرغبات شي جين بينغ

أثناء احتجاجات «الميدان الأوروبي» في عام ٢٠١٤.

استفزت أحداث ٢٠١٤ غضبه الشديد، لكن الجيش الروسي كان ضعيف الأداء عندما تلقى الأوامر بمهاجمة الأشقاء الأوكرانيين، كما أدى الفساد المتأصل في منح عقود الدفاع دورا مهما في ضعف أداء الجيش الروسي، ولكن بدلا من لوم نفسه، يبدو أن بوتين أصيب بالجنون حرفيا، فقد قرر معاقبة أوكرانيا لوقوفها في وجهه، ويبدو أنه يتصرف دون أن تحكم تصرفاته أي قيود، إنه يلقي بالجيش الروسي بأكمله في المعركة ويتجاهل كل قواعد الحرب، وخصوصاً قصف السكان المدنيين بشكل عشوائي، ولم تسلم المستشفيات من القصف، كما تضررت بشدة شبكة الكهرباء التي تغذي محطة تشرنوبل للطاقة النووية (التي تحتلها القوات الروسية حاليا)، وفي ماريوبول الـمُحاصَـرة، ظل ٤٠٠ ألف شخص محرومين من الماء والطعام طوال ما يقرب من الأسبوع.

الواقع أن روسيا ربما تخسر الحرب، وترسل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أسلحة دفاعية إلى أوكرانيا، كما تُـبـذَل الجهود لشراء طائرات ميغ المقاتلة الروسية الصنع والتي يعرف الطيارون الأوكرانيون كيف يقودونها، قد يكون في هذا كل الفارق، وبصرف النظر عن النتيجة النهائية، اجترح بوتين المعجزات بالفعل عندما يتعلق الأمر بتوطيد عزيمة الاتحاد الأوروبي وترسيخ وحدته.

من ناحية أخرى، يبدو أن شي أدرك أن بوتين تحول إلى شخص مارق، ففي الثامن من مارس بعد يوم واحد من إصرار وزير الخارجية الصيني وانغ يي على أن الصداقة بين الصين وروسيا تظل «صلبة كالصخر»، اتصل شي بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز ليقول إنه يدعم جهودهما لصنع السلام، وأضاف إنه يريد أقصى درجات ضبط النفس في الحرب من أجل تجنب اندلاع أزمة إنسانية.

ليس من المؤكد على الإطلاق ما إذا كان بوتين سيرضخ لرغبات شي جين بينغ، ولا نملك إلا الأمل في إزاحة بوتين وشي جين بينغ من السلطة قبل أن يتمكنا من تدمير حضارتنا.

* مؤسس ورئـيـس مجلس إدارة مؤسسات المجتمع المفتوح، وأحدث مؤلفاته كتاب «في الدفاع عن المجتمع المفتوح»

حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا

*المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تماشيًا مع التوقعات الغربية، والامريكية تحديدًا، أطلقت روسيا، صباح يوم ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، عملية عسكرية شاملة في أوكرانيا، حدّدت هدفها بنزع سلاح هذه الأخيرة، وإطاحة حكومة الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، الساعي إلى ضمّ بلاده إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما ترفضه روسيا. جاء القرار الروسي بعد يومين فقط من إعلان موسكو اعترافها باستقلال إقليمَي لوغانسك ودونيتسك الانفصاليَين في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا. وردّت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبـي و«الناتو» وآخــرون، بفرض جملة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على موسكو، شملت الرئيس فلاديمير بوتين، والدائرة الضيقة المحيطة به. وزادت الدول الغربية من حجم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لأوكرانيا بهدف رفع تكلفة الغزو على روسيا. وقد دفعت هذه الإجراءات الرئيس بوتين إلى التهديد المبطّن باللجوء إلى السلاح النووي، ما أجّج المخاوف من إمكانية اتساع المواجهة وتصاعدها جرّاء خطأ في حسابات أحد الطرفين.

سلاح العقوبات

في سياق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا، كان لافتًا التزام الرئيس الامريكي، جو بايدن، بتنفيذ التهديدات التي أطلقها خلال قمّة

افتراضية جمعته بالرئيس بوتين، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، في محاولته ردع روسيا عن القيام بعمل عسكري ضد أوكرانيا. وكان بايدن هدّد حينها بفرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ «مدمّرة» ضد روسيا، وتقديم دعم عسكري لأوكرانيا، بما في ذلك أسلحة هجومية متقدّمة، والسعي إلى عزل موسكو دوليًا، إذا هي أقدمت على غزو أوكرانيا. وكان واضحًا الجهد الذي بذلته واشنطن في التنسيق مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، واليابان وأستراليا، وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، لمعاقبة روسيا. وقد تمكّنت واشنطن من تجاوز مخاوف بعض شركائها الذين قد تتأثر مصالحهم بشدّة نتيجة فرض عقوبات معيّنة على روسيا، خصوصا ما يتعلق منها بمنع بنوك ومصارف روسية من الوصول إلى نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية. كما استُثني قطاع الطاقة الروسي من العقوبات؛ مراعاةً لمصالح الحلفاء الأوروبيين الذين يعتمد كثير منهم على النفط والغاز المستوردَين من روسيا، في ظل عدم توافر بدائل سريعة ومجدية اقتصاديًا، وأيضًا، وربما الأهم بالنسبة إلى إدارة بايدن، منعًا لحصول ارتفاع كبير في أسعار الطاقة، المرتفعة أصلاً، وهو ما سيضرّ بمصالح الولايات المتحدة نفسها وبالمستهلك الامريكي الذي بات يدفع نحو ٤٠٪ تكلفة إضافية للوقود مقارنةً بالعام الماضي، ما يؤثر في حظوظ الديمقراطيين في سنة انتخابية حاسمة. وتعدّ روسيا ثاني مصدّر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وأكبر مصدّر للغاز.

وقد اتبعت واشنطن وحلفاؤها أسلوبًا متدرّجا في فرض العقوبات، على أمل أن يمنع ذلك روسيا من اتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر في حربها ضد أوكرانيا. وجاءت أول دفعةٍ من العقوبات مباشرة عقب اعتراف روسيا باستقلال إقليمَي لوغانسك ودونيتسك الانفصاليَين. وشملت العقوبات الامريكية خط نقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، المعروف بـ «نورد ستريم ٢»، وذلك بعد إعلان ألمانيا تعليق العمل به، وحظْر التعامل مع بنكيْن روسيَين، أحدهما عسكري. وتضمّنت، أيضًا، منعًا لتداول الديون السيادية الروسية في الأسواق الغربية، إضافةً إلى فرض عقوباتٍ على الأثرياء الروس المقرّبين من الكرملين وعلى أفراد عائلاتهم.

وبعد دخول القوات الروسية أوكرانيا، في ٢٤ شباط/ فبراير الماضي، أعلنت إدارة بايدن بالتنسيق مع مجموعة السبع الكبار (G7)، إضافةً إلى أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، عن إجراءات للحدّ من قدرة روسيا على القيام بأيّ أعمال تجارية بالدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني، في مسعى لتقييدها في النظام الاقتصادي العالمي. كما شملت العقوبات بنك «في تي بي» أكبر بنوك روسيا، الذي يمتلك وحده أكثر من ثلث الأصول المصرفية الروسية، إضافةً إلى أربعة بنوك كبرى أخرى، تمتلك مجتمعةً ما يوازي تريليون دولار امريكي. وتوسعت دائرة العقوبات لتشمل التكنولوجيا المتطوّرة، بما في ذلك أشباه الموصلات، وذلك بهدف الحدّ من إمكانيات روسيا في تطوير قدراتها العسكرية والمدنية، بما في ذلك صناعة الطيران، على نحوٍ يقلل كفاءتها على المنافسة عالميًا، ويسدّد «ضربة كبيرة لطموحات بوتين البعيدة المدى». وفي اليوم التالي (٢٥ شباط/ فبراير) أعلن البيت الأبيض انضمامه إلى الاتحاد الأوروبـي في فرض عقوباتٍ تستهدف الرئيس الروسي ووزير خارجيته، سيرجي لافروف، وبهذا

> **لن تتوقف موسكو على الأرجح قبل أن تحصل على تعهدات واضحة**

يكون بوتين أول رئيس لدولة كبرى يخضع لمثل هذه العقوبات، ولينضم بذلك إلى رئيسَي بيلاروسيا وسورية، ألكسندر لوكاشينكو وبشار الأسد.

وفي ٢٦ شباط/ فبراير، قرّرت الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وكندا عزل بنوك ومصارف روسية عن نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية، وتوسيع دائرة الكيانات والأفراد، القريبين من الكرملين، بما في ذلك عائلاتهم، وتجميد أصولهم التي يمكن الوصول إليها في العالم، والحدّ من قدرة البنك المركزي الروسي على الوصول إلى احتياطاته من العملات الأجنبية، والمقدَّرة بـ ٦٣٠ مليار دولار. ويعدّ استهداف البنك المركزي الروسي الضربة الأشدّ التي يتلقّاها الاقتصاد الروسي، وهي ترقى إلى محاولة تقييده، عبر حرمانه من الأصول والاحتياطات لتحقيق استقرار نقدي والتخفيف من وطأة العقوبات.

وتعّد هذه الخطوة غير مسبوقة، إذ إنها تُتخذ أول مرة ضد دولة كبرى مثل روسيا.

وفي ٢٨ شباط/ فبراير انضمّت الولايات المتحدة إلى دول أخرى في فرض عقوباتٍ على صندوق الثروة السيادي الروسي، وعلى إحدى الشركات التابعة له، ما ضاعف الضغوط على الروبل الروسي الذي فقد ٣٠٪ من قيمته تقريبًا خلال الأسبوع الأول من الحرب. وفي الأول من آذار/ مارس ٢٠٢٢، أعلن بايدن في خطاب عن حالة الاتحاد أنّ وزارة العدل الامريكية ستشكل فريقًا لتعقّب ما أسماه «جرائم الأوليغارشية الروسية». أضف إلى ذلك أنّ واشنطن ستنضم إلى حلفائها الأوروبيين «في إغلاق المجال الجوي الامريكي أمام جميع الرحلات الجوية الروسية، ما يزيد من عزلة روسيا».

حسابات المواجهة

على الرغم من تشديد الولايات المتحدة وحلفائها في «الناتو» على أنهم لن يشاركوا عسكريًا في الحرب الدائرة في أوكرانيا، إلاّ إذا جرى الاعتداء على دولة عضوٍ في حلف الناتو، فإنّ هذا لا يمنع وجود قلق غربي من إقدام روسيا على مزيد من التصعيد. فمن جهةٍ، بدأت العقوبات الاقتصادية تظهر على الاقتصاد الروسي، إذ انخفضت قيمة الروبل إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، ما دفع البنك المركزي الروسي إلى رفع سعر الفائدة إلى ٢٠٪ لوقف تدهور قيمة العملة ومنع تدفّق الودائع من البنوك الروسية إلى الخارج. كما عانت أسواق الأسهم الروسية أسوأ انخفاض في تاريخها، إذ فقدت ٣٣٪ من قيمتها، وإن استعادت جزءًا منها بعد ذلك، وخفّضت وكالة التصنيف الائتماني، ستاندرد آند بورز، تصنيف ديون روسيا بشدة أيضًا. ويتوقع اقتصاديون أن تؤدّي العقوبات على روسيا إلى إفلاس عدد من بنوكها وحدوث تضخّم هائل، ما قد يشعل فتيل اضطراباتٍ شعبية داخلية تهدّد حكم بوتين.

> **اتبعت واشنطن وحلفاؤها أسلوبا متدرجا في فرض العقوبات**

ومن جهة أخرى، تساعد الولايات المتحدة أوكرانيا عسكريًا؛ إذ تمدّها بمعلوماتٍ استخباراتية عن تحرّك القوات الروسية داخل أراضيها، وتزوّدها مع حلفائها بمساعدات وعتاد حربي بكميات كبيرة. وفي ٢٧ شباط/ فبراير، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أنّ الاتحاد الأوروبي سيموّل إمدادات الأسلحة لأوكرانيا، وهذا ما تفعله دول أخرى في «الناتو» أيضًا. وكانت إدارة بايدن وافقت خلال عام ٢٠٢١ على تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا بقيمة مليار دولار، بما في

ذلك ٣٥٠ مليون دولار من الأسلحة نُقلت إليها في الأسبوع الأول من الحرب، مثل الصواريخ المضادّة للدبابات والطائرات. وسمحت إدارة بايدن لكييف بسحب ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من مخزونات الأسلحة الامريكية التي جرت الموافقة عليها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، بما في ذلك صواريخ جافلين، وتدرس تزويدها بصواريخ ستينغر المضادّة للطائرات. وقامت ألمانيا بتغيير سياستها القائمة منذ الحرب العالمية الثانية، ووافقت على تزويد أوكرانيا بألف صاروخ مضاد للدبابات و٥٠٠ صاروخ ستينغر. وكذلك فعلت دول أوروبية معروفة بحيادها، مثل السويد، في حين قالت فنلندا إنها تدرس الأمر نفسه.

تزيد هذه الإجراءات من شعور الرئيس بوتين بالعزلة والحصار، وتخشى بعض الدوائر الغربية أن يدفعه ذلك إلى مزيد من التصعيد. وكان بوتين هدّد مع بدْء اجتياح أوكرانيا بأنّ أيّ طرف سيتدخل في الأزمة سيواجه «عواقب لم يختبرها في تاريخه».

خاتمة

لن تثني التكلفة الباهظة للعقوبات التي فرضتها واشنطن وحلفاؤها الرئيس بوتين على الأرجح عن المضيّ في بلوغ هدفه المتمثل بإخضاع أوكرانيا؛ إذ لم تنجح العقوبات في تغيير سياسات دول إمكاناتها أصغر بكثير من روسيا، كالعراق في عهد الرئيس صدّام حسين، وكوريا الشمالية وإيران وسورية. ويعدّ الاقتصاد الروسي، من حيث الحجم، الحادي عشر عالميًا، بقيمة ١٫٧ تريليون دولار، وهو ما يؤهله للتأثير في استقرار الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من أن الجيش الروسي يواجه صعوباتٍ في أوكرانيا، جرّاء افتقاده القوة البشرية اللازمة لتغطية كل مسرح العمليات الأوكراني الواسع (٦٠٠ ألف كيلومتر مربع) وضعف الإمدادات اللوجستية، فإنه يبدو في وضع سيمكّنه، في النهاية، من السيطرة على المدن الكبرى، وتحديدًا العاصمة كييف، وإنْ بتكلفة أكبر مما كان متوقعًا، نتيجة الدعم الكبير الذي تحصل عليه أوكرانيا من دول الغرب.

ولن تتوقف موسكو على الأرجح قبل أن تحصل على تعهداتٍ واضحةٍ بأنّ «الناتو» لن يقوم بتوسعات جديدة على حدودها. ويبدو أنّ الكرملين يسعى، في المدى القريب، إلى انتزاع أكبر تنازلاتٍ ممكنة من أوكرانيا، مثل استقالة رئيسها وحكومتها ونزع سلاح جيشها، واختيارها الحياد. لكن، وفي كل الأحوال، سيكون ثمن اجتياح أوكرانيا كبيرًا على روسيا، جرّاء العقوبات غير المسبوقة التي فُرضت عليها، واحتمال دخولها في مستنقعٍ يستنزفها سنوات، وفي ظل عدم وجود حلفاء أقوياء لها يمكنها الاعتماد على دعمهم، باستثناء الصين. لكن الصين لم تؤيد الاجتياح الروسي لأوكرانيا، رغم أنها كانت ترفض محاولات توسّع حلف الناتو في شرق أوروبا ودوره المتزايد في منطقة المحيطَين، الهندي والهادئ. وعلى الرغم من أنّ الصين أعلنت أنها لن تلتزم العقوبات على روسيا، وأنها قد تستمرّ في شراء نفطها وربما تقديم قروض لها، فإنّ التوقعات ترجّح أنّها لن تغامر بتحدّي العقوبات الغربية على نحوٍ سافر، آخذةً في الحسبان مصالحها التجارية الكبيرة مع أوروبا والولايات المتحدة أيضًا.

> **يعد استهداف البنك المركزي الروسي الضربة الأشد**

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk